مبادرة الإصلاح العربي

حالة الإصلاح في العالم العربي ٢٠١١

مقياس الديمقراطية العربي

إعداد مبادرة الإصلاح العربي والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

مبادرة الإصلاح العربي
المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

حالة الإصلاح في العالم العربي ٢٠١١

التقرير السنوي ـ مقياس الديمقراطية العربي

فريق المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
خليل الشقاقي
مضر قسيس
جهاد حرب

فريق مبادرة الإصلاح العربي
بسمة قضماني
سلام الكواكبي

آذار / مارس ٢٠١٢

أعضاء فرق البلدان المشاركة*

أحمد شهاب ـ الكويت
عبد الله أحمد ـ الكويت
جعفر الشايب ـ السعودية
عوض البادي ـ السعودية
عبد الناصر جابي ـ الجزائر
عبد السلام الزيسلي ـ المغرب
خديجة بن طالب ـ المغرب
عباس المرشد ـ البحرين

علاء لحلوح ـ فلسطين
مضر قسيس ـ فلسطين
جهاد حرب ـ فلسطين
محمد المصري ـ الأردن
رانيا جريديني ـ لبنان
مصطفى كامل السيد ـ مصر
هشام سليمان ـ مصر
نهلة محمود ـ مصر
أشرف سليمان ـ مصر

شكر خاص إلى نسمة حيدر وألفت حماد لجهودهما في المساعدة على إتمام هذا التقرير

* حسب التسلسل الأبجدي
* يستند التقرير السنوي على أبحاث ميدانية أجريت في البلدان العشرة المدروسة: الأردن، الجزائر، السعودية، فلسطين، لبنان، مصر، المغرب، سورية، الكويت، واليمن. وتتوفر المعطيات الأصلية المتعلقة بهذه البلدان كما التقرير بمجمله على موقع المبادرة
www.arab-reform.net

هذا التقرير، بآرائه ونتائجه، لا يلزم بالضرورة المراكز الأعضاء في مبادرة الإصلاح العربي.

قائمة المحتويات

تمهيد ومقدمة
المنهجية
النتائج
الأوراق التحليلية
الخلاصة والتوصيات
جدول المؤشرات الأساسية
ملحقات

قائمة الأشكال والجداول

شكل رقم (١–١): التصنيف الأول للمقياس حسب نوع المؤشرات (ممارسات ووسائل)

شكل رقم (١–٢): التصنيف الثاني للمقياس حسب المقومات الأساسية للنظام الديمقراطي

شكل رقم (١–٣): بيان علامة الديمقراطية حسب المقياس

الشكل رقم (٢–١): المقياس حسب الدول للعام ٢٠١٠

الشكل رقم (٢–٢): المقياس حسب الدول (مقارن) للقراءات الثلاثة الأولى

الشكل رقم (٢–٣): فروق العلامات بين القراءتين الثانية والثالثة

الشكل (٢–٤): المتوسط العربي المقارن حسب نوع المؤشرات (وسائل – ممارسات) والسنوات

الشكل (٢–٥): علامات المؤشرات المقارنة وفق نوعها (وسائل –ممارسات) حسب البلدان والسنوات

شكل (٢–٦): المتوسط العربي المقارن لعلامات القيم أو المقومات

الشكل (٢–٧): متوسط علامات المقاييس الفرعية حسب قيم أو مقومات الديمقراطية مع مقارنة مؤشرات الممارسات، والوسائل، والمتوسط العام

شكل (٢–٨): المقاييس الفرعية المقارنة وفق مقومات (قيم) الديمقراطية حسب الدول

شكل (٢–٩): متوسط علامات المؤشرات في المقياس العربي للأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠

الشكل (٢–١٠): علامات المقاييس المنفردة المقارن لقراءات الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ في الأردن

الشكل (٢–١١): المقياس الفرعي المقارن للأردن حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

الشكل (٢–١٢): المقياس الفرعي المقارن للأردن وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

الشكل (٢–١٣): علامات المقاييس المنفردة لقراءة عام ٢٠١٠ في البحرين

الشكل (٢–١٤): المقياس الفرعي المقارن للبحرين حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

الشكل (٢–١٥): المقياس الفرعي المقارن للبحرين وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

الشكل (٢–١٦): علامات المقاييس المنفردة لقراءة عام ٢٠١٠ في تونس

الشكل (٢–١٧): المقياس الفرعي المقارن لتونس حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

الشكل (٢–١٨): المقياس الفرعي المقارن لتونس وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

الشكل (٢–١٩): علامات المقاييس المنفردة المقارن لقراءات الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ في الجزائر

الشكل (٢–٢٠): المقياس الفرعي المقارن للجزائر حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

الشكل (٢–٢١): المقياس الفرعي المقارن للجزائر وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

الشكل (٢–٢٢): علامات المقاييس المنفردة المقارن لقراءات الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ في السعودية

الشكل (٢–٢٣): المقياس الفرعي المقارن للسعودية حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

الشكل (٢–٢٤): المقياس الفرعي المقارن للسعودية وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

الشكل (٢–٢٥): علامات المقاييس المنفردة في سورية

الشكل (٢–٢٦): المقياس الفرعي لسورية حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

الشكل (٢–٢٧): المقياس الفرعي لسورية وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

الشكل (٢–٢٨): علامات المقاييس المنفردة المقارن لقراءات الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ في فلسطين

الشكل (٢–٢٩): المقياس الفرعي لفلسطين حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

الشكل (٢–٣٠): المقياس الفرعي لفلسطين وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

الشكل (٢–٣١): علامات المقاييس المنفردة في الكويت للعامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠

الشكل (٢–٣٢): المقياس الفرعي للكويت حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

الشكل (٢–٣٣): المقياس الفرعي للكويت وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

الشكل (٢–٣٤): علامات المقاييس المنفردة المقارن لقراءات الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ في لبنان

الشكل (٢–٣٥): المقياس الفرعي للبنان حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

الشكل (٢–٣٦): المقياس الفرعي للبنان وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

الشكل (٢–٣٧): علامات المقاييس المنفردة المقارن لقراءات الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ في مصر

الشكل (٢–٣٨): المقياس الفرعي لمصر حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

الشكل (٢–٣٩): المقياس الفرعي لمصر وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

الشكل (٢–٤٠): علامات المقاييس المنفردة المقارن لقراءات الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ في المغرب

الشكل (٢–٤١): المقياس الفرعي للمغرب حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

الشكل (٢–٤٢): المقياس الفرعي للمغرب وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

الشكل (٢–٤٣): علامات المقاييس المنفردة المقارن لقراءات الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ في اليمن

الشكل (٢–٤٤): المقياس الفرعي لليمن حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

الشكل (٢–٤٥): المقياس الفرعي لليمن وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

جدول (٢–١): تناسب علامات الممارسات مقارنة بالوسائل لقراءات الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠

عن مبادرة الإصلاح العربي

تأسست مبادرة الإصلاح العربي عام ٢٠٠٥ انطلاقاً من توافق عام قائم على الحاجة إلى إصلاح النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية. والفكرة المحركة لها هي أن كيفية الإجابة على التحديات تتوقف كثيراً على الطرف الذي يُنتج المعرفة ويصوغ المسائل. لذا تعمل المبادرة على تحفيز القدرة البحثية العربية، لإبراز التصور الذي تملكه هذه المنطقة لمسألة الإصلاح، ولتفعيل النقاش العام، وأخيراً لتطوير برامج للإصلاح الديمقراطي في العالم العربي تتميز بالواقعية وبأصالة المنبت، آخذة في الاعتبار تنوع أوضاع بلدانه. وهي تُقر بأن العالم العربي يحتاج إلى تطوير مفهومه عن الإصلاح بوصفه عملية شاملة تتقاطع فيها الدوائر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأنه من الضروري لنجاحها استلهام المعرفة والتجربة العالميتين. وبفضل انتشارها على امتداد المنطقة العربية، تحتل المبادرة موقعاً فريداً يسمح لها بإنتاج التحليلات واقتراح حلول متنوعة تأخذ في الاعتبار خصوصيات كل مجتمع، وتُبرز في الوقت نفسه الخصائص المشتركة بينها.

ومبادرة الإصلاح العربي هيئة مستقلة تماما وحرة من كل ارتباط بأي دولة وبأي مشروع سياسي خارجي يتعلق بالمنطقة.

المراكز الأعضاء : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (مصر)، مكتبة الاسكندرية (مصر)، مركز الدراسات والبحوث في العلوم الاجتماعية (المغرب)، مركز الدراسات الاستراتيجية (الأردن)، مركز الخليج للأبحاث (الإمارات)، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية (السعودية)، المركز اللبناني للدراسات السياسية (لبنان)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (فلسطين)، مركز الدراسات السودانية (السودان)، مركز الإصلاح الأوروبي (إنكلترا)، معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية (فرنسا)، مؤسسة العلاقات الدولية والحوار الخارجي (إسبانيا)، المؤسسة اليونانية للسياسات الأوروبية والخارجية (اليونان)، مشروع الولايات المتحدة / الشرق الأوسط (واشنطن).

المراكز المشاركة : مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية في الجامعة الأميركية في بيروت (لبنان)، مركز شركاء في التنمية (مصر)، مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة لوند (السويد)، مركز الإبلاغ عن الديمقراطية (ألمانيا)،

كيف نعمل؟

تقرر برامج ونشاطات مبادرة الإصلاح العربي هيئة عامة مؤلفة من مديري المراكز الخمسة عشر الأعضاء في الشبكة، وهم عشرة مراكز عربية تتوزع على امتداد المنطقة ما بين المغرب والخليج، وأربعة مراكز أوروبية، ومركز أمريكي. والمقياس المعتمد في اختيار المشاريع البحثية هو مدى مطابقتها لهموم عامة رئيسية مطروحة فعلياً في المنطقة، ومرتبطة مباشرة بإشكالية الإصلاح المنشود، ومساعدة على دفع جهوده إلى الأمام. وتحرص المبادرة بشدة على استقلالية قراراتها بالنسبة لمصادر تمويل هذه الفعاليات ومجمل بنيتها. ولذا فهي تتبع سياسة انتقائية صارمة لهذه الجهة تستند إلى مجموعة معايير منها الحرص على تنوع وتعدد هذه المصادر، وهي عربية وعالمية. وتستقبل المبادرة مساهمات مالية من مراكز أبحاث بالدرجة الأولى، وكذلك من مؤسسات غير حكومية ومن بعض شركات القطاع الخاص التي تخصص بنودا من ميزانيتها لمثل هذا الإنفاق، كما تستقبل مساهمات فردية من أشخاص مهتمون بميدان عملها.

تمـــهـيـد

سلام الكواكبي*

يصدر هذا التقرير في مرحلة استثنائية من تاريخ المنطقة العربية التي تشهد تحولات متفاوتة الأهمية ولكنها تستند بمجملها على حتمية التغيير والانتقال الديمقراطي بنسبه ووصفاته المحلية المتفاوتة.

وبإصدار التقرير الثالث لمبادرة الإصلاح العربي حول حالة الإصلاح في العالم العربي، تحافظ المبادرة على تقليد تتمنى أن يترسّخ في الممارسة السياسية والأكاديمية في منطقتنا بحيث يتم تتبع عمليات الإصلاح والتغيير والتحول بناء على مقاييس ومؤشرات موضوعة بعناية تتناسب مع طبيعة المجتمعات المدروسة .

ويعتبر هذا التقرير مادة أساسية في وضع الدراسات المقارنة حيث أنه يُعطي صورة تستند إلى مؤشرات دقيقة قدر المستطاع وتحليلات علمية للحالة التي كانت عليها المجتمعات المستهدفة قبل اندلاع الاحتجاجات الشعبية وانطلاق المسارات الثورية. وفي التقرير الثالث الذي بين أيديكم معطيات أساسية تساعد على وضع تصوّر داعم لكل التحليلات والدراسات التي بحثت في أسباب ومسببات انطلاقة حركة التغيير. فعلى الرغم من أن الثورات العربية على مختلف أشكالها شكّلت مفاجأة للمتابعين الخارجيين والداخليين، إلا أن عنصر المفاجأة تبلوّر أكثر حول التوقيت والشكل منه حول المضمون والجذور.

ومع انطلاقة المسار الثوري في عديد من الدول العربية المدروسة، اقترح البعض أن تنتقل التسمية من حالة الإصلاح إلى حالة التغيير. ولكن الاعتقاد هو بأن الإصلاح ليس منافياً للتغيير ويمكن أن يكون له عدة أشكال أو طرائق تعبير. وحتى الثورات تدخل في منطق عملية الإصلاح الحقيقي والفعلي والعميق والجذري.

وتعطي المؤشرات المستخدمة في التقرير أداة لقياس التغيير عبر الزن ولمقارنة الأوضاع في الدول العربية المختلفة. ومن المؤكد بأن للمؤشرات سلبيات، منها النظر إلى كل البلدان في إطار واحد، في حين أن التاريخ وطبيعة النظام السياسي وخصوصية كل مجتمع ووتيرة التغيير يمكن أن تختلف من بلد إلى آخر. بالمقابل، تكمن أهميتها الأساسية في إسناد عملية القياس إلى معايير كونية. فعلى الرغم من محاججة بعض البلدان حول خصوصياتها ومقاومتها لتطبيق المعايير الكونية في مجال السلطة السياسية والتشريعية، فهي قررت إدخال الإصلاحات القانونية في المجال الاقتصادي بما يتلائم مع متطلبات المعايير الكونية في هذا المجال. واعتماداً على هذا، يصبح مشروعاً تقييم أوضاعها السياسية بالاستناد إلى المعايير المقبولة كونياً.

*مدير مبادرة الإصلاح العربي بالتكليف

في الأوراق التحليلية، اقتصر التقرير على إيراد انطباعات فورية عن التغيير القائم في مصر وتونس في مراحله الأولى. ومن الضروري الإشارة إلى أن هناك عديد من الأمور والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي لعبت دوراً فاعلاً في مسار التغيير، لا تجد لها مكاناً في الدراسات التحليلية للتقرير ولكنها محل اهتمام ومتابعة وبحث من قبل مبادرة الإصلاح العربي وشركائها في المراكز الأعضاء في إطار مشاريعها المتعددة والتي تغطي مجمل المنطقة العربية.

يصدر هذا التقرير استثنائياً في نسخة الكترونية لتسارع الأحداث وتجاوزها للمراحل الزمنية التي استغرقت إعداده. وهذا لم يخفف من أهميته كمرجعية في محاولة فهم وتبصر التحولات الجارية. وستحافظ مبادرة الإصلاح العربي على تقليد النسخ الورقي والالكتروني في التقرير المقبل الذي سيكون هاماً للغاية لأنه سيتفحّص بوادر التغيير في عديد من البلدان ويساعد في عملية التقييم والتقويم.

في هذا التقرير، عمل فريق واسع من الباحثين العرب بناء على منهجية مشتركة ومدروسة بإشراف المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. وتأمل مبادرة الإصلاح العربي في أن يساهم مقياس الديمقراطية العربي في إحياء نقاش عام علمي حول إمكانية وكيفية الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية.

مقدمـــــة

د. خليل الشقاقي*

في مطلع عام ٢٠١١ شهدت المنطقة العربية تحولات جذرية أسقطت أنظمة سياسية عربية وهددت أخرى. من تونس انطلقت ثورات شعبية شبابية سرعان ما انتقلت لمصر ومنها لبلدان أخرى مثل ليبيا واليمن وسوريا مطالبة بإسقاط أنظمة استبدادية واستبدالها بأنظمة ديمقراطية تحفظ الحريات وتحمي كرامة المواطن من بطش وسطوة أجهزة الأمن. كما شهدت بلدان عربية أخرى مظاهرات شعبية تطالب بالتغيير والإصلاح كما حصل في الأردن والمغرب والجزائر والبحرين وفلسطين والسعودية. يغطي هذا التقرير كافة البلدان العربية التي شهدت ثورات أو حراكاً شعبياً باستثناء ليبيا. بالرغم من أن هذا التقرير يغطي عام ٢٠١٠ فإن أهميته تكمن في توثيقه للوضع الذي ساد العالم العربي عشية انطلاق الربيع العربي وهو بذلك يستعرض نقطة الانطلاق التي شكلت دافعاً للتمرد على الوضع السائد آنذاك وقاعدة للقياس، بعد عام من الآن، لمدى التقدم الذي تم إحرازه في عملية التحول الديمقراطي ليس فقط في تلك البلدان التي انطلقت منها الثورة بل أيضاً في الدول الأخرى التي راقبت تلك التطورات عن قرب مدركة أن الاستمرار في رفض الإصلاح هو وصفة للانتحار السياسي، وهو موضوع سنعود إليه لاحقاً في هذه المقدمة.

هذا هو التقرير السنوي الثالث لمقياس الديمقراطية العربي الذي تصدره المبادرة العربية للإصلاح. يغطي التقرير الراهن اثنتي عشر دولة عربية؛ بإضافة دولتين جديدتين للتقرير السابق، وتتشكل عناصره من أربعين مؤشراً مكمماً تقيس جوانب جوهرية في عملية التحول الديمقراطي. يهدف التقرير إلى التأثير على عملية التحول الديمقراطي من خلال توفير آلية تسمح للداعين للديمقراطية في العالم العربي وللمواطن العادي الراغب في مساءلة حكامه والمشاركة في صنع القرار بمراقبة تطور هذه العملية عن كثب. يوفر المقياس آلية موضوعية لقياس التغيير في العملية الديمقراطية بشكل ذي مغزى من حيث الدلالات على الإمكانات الكامنة في ذلك التغيير وفي إمكانات استدامته. يقوم التقرير الراهن بتدقيق أحوال الديمقراطية في مصر والمغرب والسعودية والأردن وفلسطين ولبنان وسوريا والجزائر واليمن والكويت، بالإضافة للدولتين الجديدتين وهما تونس والبحرين، من خلال جمع وتحليل بيانات حول المؤشرات الأربعين ذات العلاقة بعملية التحول الديمقراطي.

تنقسم مؤشرات مقياس الديمقراطية العربي إلى نوعين: تلك التي تقيس وسائل التحول الديمقراطي (كالتشريعات) وتلك التي تقيس ممارسات التحول الديمقراطي (كالانتخابات). كما تنقسم المؤشرات إلى أربع قيم أو مقومات: تلك التي تقيس مدى وجود مؤسسات عامة قوية (مثل فصل السلطات أو القدرة على مساءلة الحكومة)، وتلك التي تقيس درجة احترام الحقوق والحريات (مثل تشريع حرية عمل الأحزاب أو القدرة على تنظيم المظاهرات والاحتجاجات)، وتلك التي تقيس مدى سيادة القانون في النظام السياسي (مثل استقلال القضاء أو مدى انتشار حالات الاعتقال التعسفي)، وأخيراً تلك التي تقيس مدى توفر المساواة والعدالة الاجتماعية (مثل تشريع المساواة بين الجنسين أو مدى نسبة الأمية وتناسبها بين الرجال والنساء ونسبة الخريجين من الجامعات بين الرجال والنساء).

إننا ندرك أننا لا نستطيع قياس هذه المقومات والقيم مباشرة؛ لذلك قمنا ببلورة مؤشرات قابلة للقياس لكل واحدة منها. فمثلاً، تعتمد سيادة القانون على سبعة مؤشرات رئيسية منها درجة استقلال القضاء حسب النصوص الدستورية والقانونية ومدى وجود معايير مختلفة لمساءلة المواطنين كاستخدام أنظمة قضائية بديلة، كمحاكم أمن

* مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، فلسطين

الدولة، وهما مؤشران يمكن بسهولة جمع معلومات رقمية دقيقة حولهما. توفر المعطيات الكمية القدرة على فهم التطورات المتعلقة بتلك القيمة. أما العلامة الرقمية النهائية لكل بلد فلا تهدف لإطلاق أحكام على ذلك البلد، بل تهدف أساساً لتمكين القارئ من مقارنة أداء دولة ما مع أداء دول أخرى.

هنالك عدة جهات تقوم بإجراء مقارنات عالمية وإقليمية وفق منهجيات مختلفة. ففي تقرير صادر في عام ٢٠٠٤ عن برنامج الأمم للتنمية البشرية تمت الإشارة لحوالي ستين مقياساً أو مشروعاً أو بحثاً يستند لجمع معطيات كمية عن متغيرات سياسية. من أهم هذه المقاييس **"تقرير التنمية البشرية"** الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٩٠ والمركب من أبعاد ثلاث: التعليم والصحة ودخل الفرد. وتصدر منظمة **الشفافية الدولية** منذ عام ١٩٩٥ تقريراً عن انطباعات الفساد مبني على أساس استطلاعات للرأي العام ومعلومات وانطباعات من رجال أعمال ومحللين في حوالي ١٨٠ دولة. لكن هذين التقريرين لا يتطرقان مباشرة للأبعاد السياسية لعملية التحول الديمقراطي مثلما يفعل التقرير الشامل الذي يصدره البنك الدولي، **"مؤشرات الحكم في العالم"**، الذي يغطي ما يزيد عن مائتي دولة ومنطقة. يقيس تقرير البنك الدولي مؤشرات الحكم من ستة أوجه: المشاركة السياسية، والاستقرار السياسي، وأداء الحكومة، وحكم القانون، والإطار التنظيمي، والفساد. كذلك فإن **تقرير فريدم هاوس** يقيس تغيرات تتعلق بالمساءلة والحريات المدنية وسيادة القانون ومحاربة الفساد. يعرّف فريدم هاوس "الحرية" حسب تصنيفين: الحقوق السياسية والحريات المدنية ويعطي علامة لكل دولة يتم تغطيتها تتراوح بين ١ (الأفضل) و٧ (للأسوأ أو "غير حر"). هناك أيضاً تقرير تصدره **مؤسسة بيرتلزمان** الألمانية يتناول أوضاع الديمقراطية (كالمشاركة السياسية وسيادة القانون واستقرار المؤسسات الديمقراطية وقدرة الدولة على السيطرة والتكامل السياسي الاجتماعي) بالإضافة لأوضاع السوق والإدارة. أخيراً، يقوم **تقرير النزاهة العالمية** بتصنيف الدول التي يتم تغطيتها حسب تصنيفات متعددة تشمل المجتمع المدني ووسائل الإعلام، والانتخابات، ومساءلة الحكومة، والإدارة والخدمة المدنية، والرقابة والتنظيم، ومحاربة الفساد، وسيادة القانون.

بالرغم من أن بعض هذه التقارير، كمؤشرات البنك الدولي، توفر مجموعة واسعة من البيانات، فإن العديد من المؤشرات مبني على آليات غير موضوعية كالاقتصار على انطباعات مجموعات أو أفراد أو جمهور، أو بناءاً على فحص للعمليات السياسية الإجرائية مثل مراجعة القوانين والدساتير. كذلك يجد الباحث صعوبة في الخروج بخلاصة موثوقة من المقاييس الدولية المتوفرة ليس فقط لاختلاف منهجيتها واعتمادها الرئيس على الانطباعات، بل أيضاً بسبب التناقض في بعض نتائجها. فمثلاً يضع **تقرير التنمية البشرية** لعام ٢٠١٠ البحرين والكويت والسعودية على رأس الدول العربية الاثنتي عشر التي قمنا بفحصها فيما يضع المغرب واليمن في آخر القائمة. أما تقرير **الشفافية الدولية** لعام ٢٠١٠ فيضع البحرين والسعودية والأردن في أفضل صورة يتبعها الكويت ثم تونس والمغرب ومصر فيما تأتي الجزائر وسوريا ولبنان واليمن في نهاية القائمة. ويضع تقرير **فريدم هاوس** لعام ٢٠١٠ الدول الاثنتي عشر التي فحصناها ضمن مجموعتين: الدول "الحرة جزئيا" ، وضمت الكويت ثم لبنان ثم المغرب، والدول "غير الحرة" وضمت الجزائر والبحرين واليمن ومصر والأردن ثم فلسطين ثم تونس والسعودية وسوريا في نهاية القائمة. أما تقرير **البنك الدولي** فأعطى البحرين والكويت والأردن درجات أفضل من تونس والسعودية والمغرب ومصر ووضع لبنان وفلسطين والجزائر وسوريا واليمن في آخر القائمة. ووضع تقرير **بيرتلزمان** للتحول السياسي لعام ٢٠١٠ لبنان

والبحرين والكويت في المقدمة فيما وضع الأردن وتونس والجزائر ومصر في الوسط ووضع السعودية والمغرب واليمن وسوريا في آخر القائمة. لكن تقرير **النزاهة العالمية** لعام ٢٠١٠ أعطى الأفضلية للأردن ثم الكويت ومصر وفلسطين ووضع المغرب والجزائر وتونس واليمن ولبنان في آخر القائمة ولم يشمل سوريا والسعودية والبحرين.

• في المقابل فإن مقياس الديمقراطية العربي يتجاوز هذه التقارير بطريقتين: فهو يجمع بين الانطباعات والممارسات الفعلية، وقياس أثرها على الحياة اليومية للمواطنين، فهو مبني على مركزية مفهوم المواطنة بدلاً من مركزية مفهوم السلطة السياسية؛ وهو كذلك يخطو بشكل محدود باتجاه الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتغيرات النظام السياسي على حياة المواطنين، وهو ما شكل عنواناً لحركة الشارع العربي في عام ٢٠١١.

إن مقياس الديمقراطية العربي يركز في جمع بياناته على ثلاث آليات: الجانب الدستوري أو القانوني، وانطباعات وآراء الرأي العام، والممارسة الفعلية لأنظمة الحكم من خلال العمل الميداني والتقارير الموثقة لممارسات سلطات الحكم. يتم القياس إذاً من خلال مراقبة الأداء والممارسة وليس فقط من خلال فحص النوايا والمحددات الفوقية كالتشريعات والأنظمة، فالنوايا قد تكون حسنة لكن الأداء سيء. إننا نركز بالتالي على وسائل وممارسات التحول الديمقراطي وعلى تقديرات الرأي العام لتلك الممارسات.

ينقسم هذا التقرير السنوي إلى أربعة أقسام: المنهجية، والنتائج، والأوراق التحليلية، والخلاصة والتوصيات. يستعرض قسم المنهجية الأسباب التي دعتنا لاختيار مجموعة الدول الاثنتي عشر التي قمنا بفحصها في هذا التقرير. كما يقوم بوصف للمؤشرات وأوزانها واعتبارات اختيارها، وباستعراض لمصادر المعلومات التي اعتمدنا عليها للحصول على المعطيات المستخدمة في المقياس، وبمناقشة لمفهوم الديمقراطية والأسباب التي تدفعنا للتركيز على عملية التحول، وباستعراض للتصنيفات المستخدمة في المقياس، كتصنيفات الوسائل والممارسات، وقيم أو مقومات التحول الديمقراطي ووصف للمؤشرات المتعلقة بتلك القيم والمقومات. أخيراً يقوم قسم المنهجية بشرح لكيفية قراءة المقياس منبهاً إلى أن الهدف من وضع علامات للدول لا يقتصر فقط على وصف لصورة الحاضر، بل هو إجراء مقارنات لاحقة تقيس التغير.

أما القسم الثاني فيتناول النتائج التفصيلية والإجمالية للمقياس والقيم والمؤشرات. كما يتناول نتائج المقياس لكل دولة. بلغت علامة المقياس في القراءة الراهنة ٥٢٧ بانخفاض مقداره تسع نقاط مقارنة مع التقرير السابق. يشير التصنيف الراهن، كما الحال في العامين الماضيين، إلى قصور في عملية التحول الديمقراطي وقدرتها على إحداث تحول حقيقي في العالم العربي، فلا تزال هذه العملية جنينية. بل إن تحليل النتائج الرقمية من حيث تعبيرها عن وسائل (كالتشريعات) أو ممارسات (كإجراء انتخابات) يشير إلى أن عملية التحول الديمقراطي تبدو مدفوعة من الخارج حيث ترتفع قيمة مقياس الوسائل (وهي الأكثر حساسية للضغوط الخارجية) لتصل إلى ٧٦٠ نقطة فيما تنخفض قيمة مقياس الممارسات (وهي الأقل حساسية للضغوط الخارجية) لتبلغ ٤٥٠ نقطة فقط. إن وجود فجوة واسعة كهذه بين مؤشرات الوسائل والممارسات تطرح أمام الباحثين تساؤلاً عن مدى جدوى الدور الذي تلعبه الإصلاحات القانونية والدستورية في عملية التحول الديمقراطي.

من المفيد الإشارة إلى أن التراجع الحاصل في القراءة الراهنة شمل مقياسي الوسائل والممارسات. فَقَد مقياس الوسائل ١٦ نقطة ويعود ذلك لإضافة البحرين وتونس إذ أن علامة الوسائل لبقية الدول لم تتغير في هذا التقرير. أما

مقياس الممارسات فقد شهد انخفاضاً مقداره ست نقاط ويعود ذلك إلى تراجع علامة الممارسة لسبعة دول من الدول العشرة المشاركة في التقرير السابق ولأن إحدى الدول الجديدة المشاركة في التقرير الراهن حصلت على علامة ممارسات أقل من المعدل العام. إن وجود فجوة كبيرة بين قيمتي الوسائل والممارسات يعني وجود فجوة مهمة في عملية التحول الديمقراطي تجعل هذه العملية غير متكاملة، بل وعرضة للتراجع بسهولة.

انخفضت علامات قيمتين من قيم المقياس الأربعة وارتفعت علامة القيمتين الأخريين. جاء الانخفاض الأبرز في مجال احترام الحقوق والحريات حيث انخفضت العلامة من ٥١٠ إلى ٤٨٤. حصل هذا الانخفاض في علامتي الوسائل والممارسات المتعلقتين باحترام الحقوق والحريات وكان ذلك لسببين رئيسيين: (١) إضافة البحرين وتونس لهذا التقرير، حيث حصلت هاتان الدولتان على علامات أقل بكثير من المعدل العام لهذه القيمة؛ و(٢) تراجع علامة الممارسات لمعظم الدول الأخرى التي تمت تغطيتها في التقرير السابق. كما حصل انخفاض في مجال زوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلةس من ٥٥٥ إلى ٥٣٦. حصل هذا الانخفاض نتيجة لتراجع علامتي الوسائل والممارسات المتعلقتين بهذه القيمة، وقد جاء ذلك جزئياً لحصول البحرين، إحدى الدول الجديدة المضافة لهذا التقرير، على علامة منخفضة ولتراجع علامة الممارسات في بعض الدول. في المقابل حصل ارتفاع ملموس على قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية حيث ارتفعت علامتها من ٤٧١ إلى ٥٠٢ وقد جاء الارتفاع في مجالي الممارسات (نتيجة لإضافة البحرين وتونس) والوسائل (نتيجة لإضافة تونس بالإضافة لحصول تحسن في الممارسات المتعلقة بهذه القيمة في دول مثل المغرب ولبنان والكويت وفلسطين). كما حصل ارتفاع طفيف في علامة قيمة "سيادة القانون" من ٦١٤ إلى ٦١٦.

تحسنت قدرة فريق العمل على جمع وتحليل المعطيات اللازمة لبناء المؤشرات وقد أضيفت دولتان إلى المقياس.

حصل مؤشران فقط من بين الأربعين مؤشراً على علامة كاملة في الدول العشرة وهما المتعلقان بـ"تشريع منع التعذيب" و"تشريع استقلال القضاء"، وحصل مؤشر واحد على علامة تقل عن مائة نقطة في كل الدول وهو المتعلق بإساءة معاملة المعتقلين. جاءت علامات معظم المؤشرات بين ٣٠٠–٧٠٠ نقطة.

جاءت المغرب في مقدمة الدول العربية المشمولة في المقياس حيث بلغت علامتها ٦٧٣، وتبعتها لبنان بـ ٦٠٠ نقطة، ثم الكويت بـ ٥٨٨ نقطة. جاءت الأردن في المرتبة الرابعة بـ ٥٨٧ نقطة، تبعتها مصر بـ ٥٦٩ نقطة، ثم تونس بـ ٥٣٧ نقطة. وجاءت الجزائر في المرتبة السابعة بـ ٥١١ نقطة، تبعتها فلسطين بـ ٤٩٤ نقطة ثم البحرين بـ ٤٥٩ نقطة فاليمن بـ ٤٥٤ نقطة وسوريا بـ ٤٤٠ نقطة والسعودية بـ ٣٩٥ نقطة. أظهرت النتائج أن الجزائر قد شهدت أكبر نسبة تراجع في عملية التحول الديمقراطي مقارنة بالتقرير السابق تبعتها في ذلك الأردن ثم مصر وسوريا وفلسطين والسعودية واليمن على التوالي. جاء التراجع في علامة الجزائر نتيجة لتراجع علامة عشرة من المؤشرات بما في ذلك "إعاقة النشاط الحزبي" و"إعاقة عمل البرلمان" و"مساءلة الحكومة" و"خرق الدستور" و"الاعتقال التعسفي". أما في الأردن فقد هبطت علامات عشرة مؤشرات منها "إعاقة عمل المجالس المنتخبة من قبل السلطة التنفيذية" و"خرق الدستور" و"تدخل الأجهزة الأمنية"، و"الفساد في المؤسسات العامة" أما بالنسبة لمصر فتراجعت علامتها الكلية ٢٢ نقطة جاءت كلها من علامة الممارسات حيث تراجعت بشكل خاص علامة الممارسات المتعلقة بـ"سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات".

مقدمـــــة

أظهر التقرير الراهن أن المغرب قد كان أكثر الدول تقدماً مقارنة بالتقرير السابق وأنه قد حصل على المرتبة الأولى في علامتي الوسائل والممارسات وعلى المرتبة الأولى أيضاً في علامة قيمة سيادة القانون. كانت الكويت ثاني أكثر دولة تقدماً مقارنة بالتقرير السابق وجاءت في المرتبة الثانية بعد المغرب في مقياس الممارسات رغم أنها جاءت في المرتبة الثامنة في مقياس الوسائل. جاءت لبنان في المرتبة الثالثة في التحسن مقارنة بالتقرير السابق.

أما بالنسبة للدولتين اللتين تم قياس عملية التحول الديمقراطي فيهما للمرة الأولى، تونس والبحرين، فإن النتائج تشير إلى أن تونس، التي جاءت في المرتبة السادسة، يفوق معدلها العام معدل المقياس العربي العام بعشر نقاط ويأتي ذلك نتيجة لارتفاع علامة الممارسات عن معدل الممارسات العام بينما ينخفض معدل علامات الوسائل عن المعدل العام. من الملاحظ ارتفاع علامة قيمة "المساواة والعدالة الاجتماعية" في تونس حيث تبلغ ٦٨١ بزيادة مقدارها ١٧٩ نقطة عن المعدل العام لهذه القيمة لكن من المفيد الإشارة إلى أن علامة الممارسات المتعلقة "باحترام الحقوق والحريات" قد جاءت من بين الأسوأ بين الدول التي يغطيها التقرير حيث لم تتجاوز ١٧٠ نقطة فيما بلغ المعدل العربي العام لممارسات هذه القيمة ٣٤٦. كما ترتفع علامة قيمة "وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة" حيث تبلغ ٦١٤ بزيادة قدرها ٧٨ نقطة عن المعدل العام لهذه القيمة. أما بالنسبة للبحرين، التي جاءت في المرتبة التاسعة، فقد جاء معدلها العام منخفضاً بشكل واضح عن المعدل العربي العام وذلك نتيجة لانخفاض علامات الممارسات (٤١٠) والوسائل (٦٠٦) من المعدل العام للاثنين. من المفيد الإشارة إلى أن ثمانية مؤشرات من بين الأربعين في البحرين قد حصلت على علامة صفر وهي واحدة من أسوأ النتائج بين مجموعة الدول التي يغطيها التقرير.

يحتوي القسم الثالث على مساهمتين تحليليتين لعملية التحول الديمقراطي في كل من مصر وتونس. تعالج ورقة د. مصطفى كامل السيد الانتفاضة الشعبية المصرية مستعرضة مغزاها وأسبابها. فقد نجح الحراك الشعبي في تغيير قسم رئيسي من النخبة الحاكمة وإزاحة حزب عن السلطة وتنحية قيادات أمنية وإعلامية رئيسية. كما نجح في الإطاحة ببعض أقطاب الرأسمالية وثيقة الصلة بأطراف الحكم السابق. كذلك نجح الحراك في إبراز الشباب كقوة سياسية فاعلة وإعطاء المشروعية لأحزاب سياسية ممنوعة. لكنه أيضاً سهل بروز القوات المسلحة كقوة أساسية فاعلة وإعطاء المشروعية لأحزاب سياسية ممنوعة. لكنه أيضاً سهل بروز القوات المسلحة كقوة أساسية في تحديد مسار مصر السياسي. كما أحدث الحراك الشعبي تحولاً في الثقافة السياسية للشعب المصري الذي استبدل الخوف والخضوع بالتحدي والتمرد. لكن الثورة الشعبية لم تتمكن من إحداث تغيير في مجالات أخرى: فالدستور الجديد لم يختلف كثيراً عن القديم، وسياسات الماضي الاقتصادية والاجتماعية لم تتغير كثيراً وكذلك الحال بالسياسة الأمنية والخارجية. كما أن أسلوب الحكم لم يتغير حيث يستمر التسريع في اتخاذ قرارات حاسمة بدون نقاش وتشاور مع أطراف المجتمع المختلفة. كما أن العديد من الوجوه الجديدة أتت من عناصر النخبة المعروفة سابقاً.

يشير د. السيد إلى أن الأسباب غير المباشرة للثورة تكمن في ارتفاع أعداد المتعلمين وزيادة المساحة المتاحة للمعارضة ولحرية التعبير والقدرة على تنظيم الاحتجاجات وانتشار أدوات التكنولوجيا. كما يرى الكاتب أن تراكم الثروة الصارخ بيد قلة محدودة وازدياد وطأة الضغط الاقتصادي على الطبقة الفقيرة ساهمت هي الأخرى في خلق الأرضية المناسبة للثورة أما الأسباب المباشرة التي حددت توقيت الثورة فيجعلها الكاتب في تصاعد الحديث عن الثورتين والتزوير الفاضح لانتخابات مجلس الشعب ووحشية أجهزة الأمن في التعامل مع المعارضة الشعبية ونجاح الثورة التونسية. يستنتج د. السيد أن الانتفاضة الشعبية المصرية هي ثورة لم تكتمل، فالنظام السابق انتهى بدون

رجعة لكن المستقبل مرهون بنتيجة التفاعلات بين القوى الصاعدة: القوات المسلحة والإسلاميين والقوى الجديدة للمجتمع المدني وعلى رأسها الشباب.

تعالج أسماء نويرة في الورقة التحليلية الثانية تطورات الثورة التونسية بعد نجاحها بدءاً من خطوات "تصفية النظام" ومروراً بالسياق السياسي الانتقالي لمرحلة ما بعد الثورة. تطرح الورقة تساؤلات حول مغزى ونتائج الثورة وقدرتها على إحداث انتقال ديمقراطي حقيقي في البلاد. ترى الكاتبة أن "إسقاط النظام" اتخذ أشكالاً ثلاث رئيسية: فقد تمت تصفية الكثير من عناصر النخبة الحاكمة السابقة، وتم حل المؤسسات الرسمية الرئيسية المرتبطة به مثل مجلس النواب والمجلس الدستوري وتم تعليق العمل بدستور ١٩٥٩، كما تم اتخاذ خطوات لملاحقة العناصر المتورطة في الفساد.

لكن عملية البناء لا تزال في بداياتها. فهناك لجنة مستقلة للانتخابات، لكن موعد إجراء الانتخابات تم تأجيله. ورغم تشكل أحزاب جديدة عديدة فإن المواطن التونسي لم تتح له الفرصة للتعرف عليها مما يعطي للأحزاب المعارضة المعروفة سابقاً (مثل حزب النهضة الإسلامي) ميزة على غيرها . دفعت الثورة بالمجتمع المدني إلى الدخول بقوة في الشأن السياسي، لكن الحوار السياسي العلني بين أطراف المجتمع المدني يميل لكيل الاتهامات. كما أعطت الثورة دفعة قوية لحرية الرأي والتعبير وصاحبها ظهور وسائل إعلام عديدة ولكن في أجواء من غياب القوانين المنظمة. أخيراً، وبالرغم من الهدوء الأمني النسبي، فإن المظاهرات المطلبية والاعتصامات والإضرابات المستمرة تخلق حالة من عدم الاستقرار والفوضى وتؤثر سلبا على الأوضاع الاقتصادية. لكل ذلك، فإن مستقبل عملية التحول الديمقراطي في تونس يبقى موضع تساؤل.

ويتضمن القسم الرابع قائمة بتوصيات عامة وأخرى محددة. تستند التوصيات العامة إلى النتائج الإجمالية للمقياس فيما تستند التوصيات المحددة لنتائج كل دولة على حدة. تركز التوصيات العامة على أربع قضايا: الحريات، والعدالة الاجتماعية، وشؤون التعليم، وتقوية المؤسسات العامة. تدعو التوصيات لضمان قدر أكبر من الحريات السياسية والمدنية وخاصة من خلال تعزيز الوظائف الرقابية ومؤسسات حقوق الإنسان. كما تدعو لجعل قضايا العدالة الاجتماعية محوراً لعمليات الإصلاح في العالم العربي، وتشير إلى الحاجة الماسة لإصلاح شؤون التعليم من خلال تخصيص موازنات أكبر ومحاربة الأمية وتقليص ظاهرة التسرب من المدارس وتحسين مستوى وظروف العملية التعليمية وخاصة بالنسبة للإناث. أخيراً، تشير التوصيات العامة إلى الحاجة لتقوية المؤسسات العامة الأكبر أهمية في عملية الإصلاح مثل البرلمانات والأجهزة القضائية وأجهزة فرض القانون وذلك من خلال المساءلة البرلمانية واحترام استقلال القضاء وفرض الرقابة على أداء أجهزة الأمن.

يحتوي التقرير أيضاً على أربعة ملاحق تشمل وصفاً للمؤشرات وطرق احتسابها؛ ونتائج تفصيلية للمؤشرات في كل دولة؛ وجدول يبين التغيرات التي طرأت على أدوات القياس ومصادر المعلومات بين القراءتين؛ وملحق يصف، بشكل مقتضب، الأوضاع السائدة في الدول التي تم فيها القياس من حيث طبيعة النظام السياسي فيها وأبرز الأحداث خلال فترة القراءة.

ليس هناك شك في أن عملية التكميم (quantification) المستخدمة في هذا التقرير تثير إشكاليات عدة، إذ أن بعض جوانب العملية السياسية ذات المغزى ليس قابلاً للعد والقياس، كذلك قد يعتقد البعض أن أهمية المؤشرات المستخدمة تتفاوت كثيراً فليس كل ما يمكن عده وقياسه يستحق العد والقياس. هناك أيضاً إشكالية تتعلق بمغزى

مقدمـــــة

الأرقام النهائية لكل دولة وللمقياس بمجمله. من الطبيعي أن يبدأ القياس من نقطة ما، لكن قد لا يكون مهماً ماهية تلك النقطة حيث أن ما يعنينا أكثر من ذلك هو مكان تلك النقطة مقارنة بالنقاط التي تقف عليها دول أخرى ومدى التقدم أو التراجع عنها في السنوات القادمة. لكن المقارنة بدول أخرى يطرح إشكالية أيضاً لأنها تثير تساؤلاً حول مدى القدرة على ترتيب دول تتفاوت أنظمتها السياسية والاجتماعية بشكل كبير. لا توجد إجابة كاملة على هذا التساؤل وقد سعينا في هذا التقرير إلى اللجوء للمقالات التحليلية النوعية للتعويض عن هذه المحدودية.

من الضروري في سياق حراك الشارع العربي الراهن الإشارة إلى أن مقياس الديمقراطية هذا يهدف لتوثيق عملية التحول الديمقراطي وليس للتنبؤ بإمكانية حصول الإصلاح السياسي أو اندلاع المطالبة الشعبية به. وبالرغم من السياق الراهن، أي فشل عملية الإصلاح وانطلاق الثورات الشعبية المطالبة بإسقاط الأنظمة وليس إصلاحها فقط، فإن نقطة انطلاق التقرير هي أن الإصلاح ممكن بل يمكن القول أن إمكانات حصوله اليوم أصبحت أكثر واقعية. يمكن لعملية الإصلاح أن تأتي من الأعلى، كما تحاول أنظمة مثل المغرب والأردن أن تفعل، عندما يدرك صانع القرار والنخبة المؤيدة له أن حسابات الربح والخسارة، أي مصلحتها في البقاء، تتطلب إجراء إصلاحات حقيقية قادرة على إجهاض المطالب الشعبية واحتوائها قبل انفجارها على شكل ثورات جماهيرية. في الجانب المقابل، وبالرغم من إغراءات المطالبة بإسقاط الأنظمة، فإن التجارب الدموية في ليبيا وسوريا واليمن كفيلة بإعطاء الفرصة للإصلاح طالما شعر الرأي العام أنه جدي. بعبارة أخرى، بينما أظهرت التقارير السابقة لهذا المقياس حصول تراجع مستمر في احترام الحقوق والحريات سنة بعد سنة فإن من المتوقع حصول تقدم لافت للنظر في السنوات القادمة. أظهرت التقارير السابقة أن النخبة الحاكمة لا تصلح نفسها بنفسها إلا تحت الضغط. لكن الضغط في السابق جاء مدفوعاً من الخارج مما جعله مركزا في وسائل وليس ممارسات التحول الديمقراطي. لكن ضغط الشعوب لن يكون قابلا للاحتواء بنفس الطريقة، لهذا فإننا نتوقع أن يرتكز الإصلاح في السنوات القادمة على الممارسات.

من الضروري الإشارة في هذه المقدمة إلى أن هذا العمل هو نتاج تعاون مجموعة من مراكز البحث والجامعات العربية المشاركة في معظمها في مبادرة الإصلاح العربي. قامت هذه المراكز بجمع المعطيات الأولية عن بلدانها فيما قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في فلسطين باحتساب علامات المؤشرات للدول بناءاً على تلك المعطيات الأولية. بالرغم من التزام كافة المراكز المشاركة بالمنهجية الموحدة فإن عدداً قليلاً من المؤشرات في بعض الدول اعتمد في تحديد علامته على تقديرات الباحث أو الباحثين الأساسيين في تلك المراكز أو على التقييم الجماعي لفريق العمل الرئيسي. إن تعدد مراكز جمع البيانات والتفاوت في التقديرات والانطباعات تشكل قيداً آخر تفرضه طبيعة العمل الجماعي المشترك. لكن التقدم الذي حصل على قدرة هذه المراكز على العمل معاً بشكل أكثر نجاعة في هذا التقرير تبشر بإمكانية التغلب على هذه القيود في المستقبل.

المنـــهجيـــة

مقياس الديمقراطية العربي، هو جوهر التقرير السنوي لمبادرة الإصلاح العربي، يهدف إلى تتبع مؤشرات تقيس أمورا متعلقة بطبيعة وأداء النظم السياسية (السلطات المختلفة)، وتعكس درجة وعمق التغيرات التي يمكن أن تشكل، في مجملها، تعبيرا عن التحول الديمقراطي الناجم عن عمليات الإصلاح في دول العالم العربي. تغطي القراءة الثالثة (الراهنة) للمقياس اثنتي عشرة دولة بزيادة دولتين (البحرين وتونس) عن القراءة السابقة (الثانية)، والنية معقودة على الاستمرار في الزيادة التدريجية للدول المغطاة حتى تغطي دول العالم العربي كافة. يشكل المقياس قراءة رقميةً لأوضاع أربعين مؤشرا[١]

تم انتقاؤها لتعكس واقع متغيرات يتوقع حدوث تغيرات عليها في حال أفضت العمليات الإصلاحية إلى الاقتراب من الديمقراطية في الوطن العربي، بمعناها المرتبط بالتصور السائد (الباراديجم paradigm) حول النظم الديمقراطية المعاصرة. فالمؤشرات في جلها تفحص مدى الاقتراب من نموذج الديمقراطية الليبرالية في الدولة القومية. ولا يعكس هذا الخيار موقفا سياسيا أو أيديولوجيا لمصممي المقياس، أو تقليلا من شأن الأدبيات الناقدة لهذا البراديجم، أو لفحوى هذا النقد؛ بيد أن الرغبة في العمل ضمن نطاق القاسم المشترك هي التي حددت هذا الخيار. فلما كان هذا البراديجم الليبرالي المرتبط بالتصور الكلاسيكي للدولة القومية، يتعلق بشكل رئيسي بالجوانب الإجرائية من الديمقراطية، ويعكس، بالتالي، حدا أدنى للديمقراطية المرجوة من عملية التحول الديمقراطي، بات هذا البراديجم هو الأقرب إلى القاسم المشترك المنشود. تقيس المؤشرات الأربعين أربع قيم أو مقومات رئيسية في التحول الديمقراطي وهي "مؤسسات عامة قوية ومساءلة"، و"احترام الحقوق والحريات"، و"سيادة القانون"، و"المساواة والعدالة الاجتماعية". ولا تغالي منهجية المقياس في قبول البراديجم الليبرالي السائد، فقد جرى تعزيز المقياس بمؤشرات تتعلق بالمساواة والعدالة والاستقلال الاقتصادي.

يجدر التأكيد هنا على أن هذا المقياس يهدف إلى تتبع التغير النابع عن عمليات الإصلاح التي يقودها النظام السياسي الرسمي. وبالطبع، فإن آليات تغيير النظام السياسي لا تقتصر على ذلك. فهناك الحراك الشعبي الذي يأخذ شكل انتفاضة أو ثورة، وهناك الحرب أو ةالمؤثرات الخارجيةة على مختلف أنواعها، وهناك انهيار أنظمة .(State failure)

إن الحراك الشعبي قادر على التأثير على النظام السياسي بأشكال تراوح ما بين الدفع باتجاه الإصلاح؛ وتهديد استقرار النظام السياسي إلى درجة تؤدي إلى خلخلته وإجباره على التخلي عن مراكز قوة تشكل أحد مصادر شرعيته، والبحث بالتالي عن مصادر جديدة من خلال توسيع أو تغيير القاعدة السياسية الاجتماعية للنظام السياسي، أو التعايش مع درجة أدنى من الشرعية، ما يتطلب تعزيز الهيمنة الأمنية للنظام مع ما يرافق ذلك من مخاطر على النظام نابعة من الشارع ومن النخب؛ أما الشكل الأقصى لأثر الحراك الشعبي فيكمن في تغيير النظام السياسي برمته (الثورة).

ولذلك فإن الحراك الشعبي يشكل عنصرا هاما من عناصر إحداث التغيير في النظام السياسي، وهو ما شهدناه بوضوح في تونس ومصر في بداية العام ٢٠١١، ونشهده كذلك في اليمن، وليبيا، وسورية. بيد أن هذا المقياس غير قادر على فحص الأثر المباشر لهذا الحراك، ويقتصر ما يفحصه على قياس وقع هذا الأثر على أداء النظام السياسي الرسمي، الأمر الذي سينعكس في القراءات اللاحقة.

أما المؤشرات الأربعين التي تشكل عصب هذا المقياس، فيتم جمع المعلومات المتعلقة بها دوريا (سنوياً من حيث المبدأ)، وبالتالي فإن للمقياس، عند تكرار قراءة مؤشراته واحتسابه، قدرة على تتبع أثر التغيرات التي تطرأ على النظم السياسية العربية من حيث تحقيقها لشروط الانتقال إلى النموذج الديمقراطي المشار إليه.

[١] يمكن الإطلاع على قائمة بهذه المؤشرات، وطرق قياسها، ومصادر المعلومات الخاصة بكل واحد منها في الملحق رقم (١).

غطت القراءة الثالثة، كلما أمكن ذلك،[٢] الفترة الممتدة من بداية كانون الثاني (يناير) ٢٠١٠ حتى نهاية كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٠، وشملت كلا من الأردن؛ والبحرين؛ وتونس؛ والجزائر؛ والسعودية؛ وسورية؛ وفلسطين؛ والكويت؛ ولبنان؛ ومصر؛ والمغرب؛ واليمن. وقد استخدمت هذه القراءة المؤشرات الأربعين المستخدمة في القراءة الثانية.

يشكل هذا المقياس امتدادا لتجارب دولية وعربية من بينها التجربة الفلسطينية التي قام بها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في إعداد وإصدار "مقياس الديمقراطية في فلسطين"[٣]، وقد تم تطوير المؤشرات في المقياس العربي لتتناسب مع طابعه المقارن، ولتتماشى مع الإمكانات المتاحة لجمع المعلومات والقياس في الدول المختلفة، وللتمكن من أخذ التنوع في حجم الدول، ومواردها، وتاريخها، وخصوصيات كل منها بعين الاعتبار.

لهذا المقياس ميزات وقيود ومحددات، فالمقياس يمكّن من إلقاء نظرة سريعة على حالة التحول الديمقراطي في العالم العربي، وعلى بعض التفاصيل الهامة لهذه الحالة بشكل سريع، ومتسق، وهو قادر على تمكين القارئ من تتبع هذه التحولات سنة تلو الأخرى بشكل يسير، وقادر على الإشارة إلى مكامن التغير والخمول السياسي بطريقة سهلة الانكشاف. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن قدرة المؤشرات المستخدمة على رصد عمليات التحول الديمقراطي محدودة بالطبع (تبقى في حدود تتبع وقياس الواقع، وليس التنبؤ بالمستقبل)، والتعبير الرقمي عن هذه العمليات يحوي على درجة من التبسيط ومن التجريد.

هناك مقاييس عديدة لتقدير ومراقبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فعلى سبيل المثال، يستخدم معدل الدخل القومي للفرد لوضع بلد ما في سلم النمو الاقتصادي مقارنة ببلدان أخرى. كما يستخدم المؤشر القياسي للأسعار لقياس الزيادة العامة في الأسعار وبالتالي قياس قيمة الأجور الفعلية. ومقياس الديمقراطية هو محاولة لإيجاد تعبير كمي (أو رقمي) عن وتيرة واتجاه التحول نحو الديمقراطية كجزء من عملية التغير الحاصل على النظام السياسي في الدول التي يمكن النظر إليها من زاوية "انتقاليتها"، وهي دول تنتمي إلى "الجنوب"، ويعتبر نظاماها السياسي والاقتصادي، قيد التطور. وبحكم اختلاف التحولات الديمقراطية عن التحولات الاقتصادية والتحولات في غيرها من المجالات، يتم في هذا المقياس قياس التحول الديمقراطي باعتماد مؤشرات أكثر عددا وتنوعا، وتستخدم المؤشرات طرقا مختلفة للقياس، وذلك من أجل مقاربة الحالة الإجمالية من حيث تعبيرها عن نجاح وفشل عملية التحول الديمقراطي. فلا يحاول المقياس، على سبيل المثال، أن يجيب على السؤال عما إذا كانت الديمقراطية ستشجع التعددية السياسية أم لا، بل إنه يفترض أن أحد أسباب السعي إلى التحول الديمقراطي هو تشجيع التعددية، وعليه فإنه يَعتبِر أن زيادة عدد الأحزاب يشكل مؤشرا إيجابيا على التحول الديمقراطي. ولكن هذا المؤشر، رغم أهميته، لا يفحص بتاتا درجة وطبيعة مشاركة الأحزاب السياسية المختلفة في الحياة السياسية، ومدى جديتها، ومكانتها، وطبيعة برامجها، وما إلى ذلك. لكنه يفترض أنه سيكون هناك أثر ما لهذه التعددية، فيما لو كانت فاعلة باتجاه التحول الديمقراطي، على المشاركة السياسية، وعلى تغيير أداء السلطة السياسية من حيث المزيد من المساءلة على سبيل المثال. وتنطبق قيود مشابهة على غالبية المؤشرات المستخدمة، فالمؤشرات المرتبطة بالتعليم تفحص نسب المتعلمين وعدد سنوات التعليم ولا تفحص جودة التعليم؛ وتلك المرتبطة بالضمان الاجتماعي لا تفحص جدواه ومدى الأمن الذي ينتج عنه، وهكذا.

تتعلق المؤشرات المستخدمة بأمور تتصل بالبيئة القانونية، وحالة المجتمع، والحريات، والاقتصاد، وأداء السلطات

[٢] يجرى في بعض الحالات استخدام بيانات عن فترات سابقة لأسباب تتعلق بدورية البيانات، وغالبية هذه البيانات تعتمد على مسوحات تقوم عليها دوائر الإحصاء المركزية، ولها وتيرتها الخاصة. كما أن أغلب استطلاعات الرأي أنجز في بداية العام ٢٠١١، وتجري الاستعاضة عن استطلاعات الرأي بالمجموعات البؤرية في الدول التي لا يتسنى فيها إجراء استطلاع للرأي، كما جرى في هذه القراءة استخدام استطلاعات الرأي من القراءة السابقة في بعض الحالات (مصر والكويت) لتعذر القيام باستطلاعات رأي. سوف يتم توضيح الإطار الزمني للبيانات في النص حين ورودها. وسيتم أخذ الإطار الزمني هذا بعين الاعتبار في القراءات اللاحقة. يمكن مراجعة الملحق رقم (٣) الذي يحوي على ملاحظات حول جمع المعلومات في حال وجود أي تباين عن المنهجية العامة.

[٣] غطت قراءات هذا المقياس فترات مختلفة منذ العام ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٨. للاطلاع على التقرير الأخير، أنظر www.pcpsr.org

المختلفة، وأداء المؤسسات، وما إلى ذلك من أمور يفترض أن يتغير واقعها و/أو أداؤها نتيجة لعملية التحول الديمقراطي. وتقوم المؤشرات بفحص هذه الأمور على مستوى الإعداد لها (السياسات والتشريعات)، وعلى مستوى الممارسات ونتائجها. فالافتراض الذي يقوم عليه المقياس هو أن التحول الديمقراطي الإيجابي هو نتاج تحقق إرادة سياسية، وأن عدم وجود تحول ديمقراطي إيجابي (تعثره أو غيابه) هو نتاج غياب إرادة مناسبة، أو فشل تحقيقها.

(١) اختيار الدول للقراءة

عند تحديد الدول للقيام بالقراءات، كان هناك عدد من المحددات الذاتية والموضوعية. من حيث المبدأ فإن الدول العربية كافة مرشحة للدخول في القراءة، وكانت هناك قيود في الموارد والزمن لم ينجم عنها استثناء أي من الدول لأن قيودا أخرى حسمت الموضوع. من بين هذه القيود توفر فرق عمل وطنية جاهزة للمباشرة بجمع المعلومات وتقييمها؛ وإمكانية إجراء استطلاع للرأي في البلد المعني؛ وتوفر المعلومات بطريقة يسيرة نسبيا، وقد كان توفر فرق العمل في سورية والكويت في فترة جمع المعلومات للقراءة الثانية هو الذي أدى إلى انضمام الدولتين إلى مجموعة الدول التي جري فيها القياس في القراءة الثانية؛ كما وأن توفرها في البحرين وتونس أدى إلى إضافة الدولتين إلى المقياس في القراءة الثالثة بالإضافة إلى الدول الثمانية التي بدأ بها المقياس في قراءته الأولى.

لا يمكن الادعاء بأن الدول الاثنتي عشر التي تشملها هذه القراءة تشكل عينة تمثيلية للدول العربية (وينطبق الأمر بشكل أكبر، بالطبع، على مجموعة الدول الثماني التي شملتها القراءة الأولى)، إلا أنه تجدر الإشارة إلى وجود دول مشرقية (بما في ذلك خليجية) ومغاربية في العينة؛ وإلى وجود دول فقيرة وغنية؛ وإلى وجود دول ذات عدد كبير من السكان ودول صغيرة نسبيا؛ وإلى وجود ثلاث دول نفطية، وإلى وجود الدول التي تمر بتقلبات سياسية أكثر من غيرها، وما إلى ذلك. وعلى الرغم من غياب عدد من الدول العربية الخليجية والإفريقية من عينة المقياس حتى الآن، إلا أن فريق العمل يعتقد بأن العينة التي تمت قراءتها في هذا التقرير يمكن أن تعطي انطباعا متوازنا عن العالم العربي، بيد أن هذا الانطباع يمكن أن يكون متفائلا بعض الشيء بطبيعة الحال، حيث أن توفر المعلومات واليسر النسبي في الحصول عليها يعكس، إلى درجة ما، ما يصبو المقياس إلى فحصه. ولذا يرجى الانتباه إلى احتمالية عالية لوجود انحياز موجب في المقياس ناجم عن الآلية التي تقرر على أساسها. وهذا الأمر يكافئ الانحياز في اختيار العينة (sampling bias) فيما لو لم يكن فريق العمل مدركا لكون هذه العينة غير تمثيلية.

(٢) مؤشرات مقياس الديمقراطية العربي

بعد مداولات ومراجعة للأدبيات ولتجارب عديدة في أنحاء العالم في مجال قياس الديمقراطية والتحول الديمقراطي تم اختيار أربعين مؤشرا، وتحددت لكل منها مؤشرات تفصيلية، وتقرر لكل واحد من هذه المؤشرات التفصيلية طريقة معينة في احتساب علامته[٤] وفق المعلومات التي يوفرها عن الواقع أو الحالة التي يفترض أن يرصدها.

تتعلق المؤشرات المنتقاة بالمجالات الحياتية المختلفة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وهي تعكس مراحل عملية اتخاذ القرار الديمقراطي كافة، بدءا بالنزوع والرغبة في المشاركة في صنع القرار، ومرورا باتخاذ القرار، وتطبيقه، وإيجاد الضمانات لاستمرارية هذا التطبيق وإجراء التطوير الضروري لذلك.

تم منح كل المؤشرات وزنا متساويا في المقياس.[٥] وعليه فإن إسهام كل مؤشر في المقياس هو ٢,٥٪. تجدر الإشارة إلى أن عملية اختيار الأوزان، أو القرار بإعطاء المؤشرات أوزانا متساوية، يشكل قرارا ذاتيا يحمل في طياته حكما [عشوائيا] على أهمية العناصر المختلفة للنظام الديمقراطي. ويمكن، لمن يرغب، إعادة قراءة المقياس بإعطاء الأوزان التي يراها مناسبة للمؤشرات المختلفة. إن مكمن الأهمية في هذا المقياس هو المقارنة بين النتائج سنة تلو الأخرى

[٤] أنظر الملحق رقم (١) والذي يشمل على قائمة المؤشرات التفصيلية، ومصادر المعلومات، وطرق الاحتساب.

[٥] بالإمكان مراجعة ذلك في المستقبل، بناء على المقارنة بين الصورة التي يوفرها المقياس، وتلك التي تتمخض عن التحليلات المعمقة لحالة النظم السياسية في الدول العربية، وسيكون ذلك مجديا إذا تبين أن هناك إمكانية لخلق حالة انسجام بين الصور المختلفة التي يمكن أن ترسمها الأبحاث المختلفة في الحقل.

وتتبع عملية التحول، فليس المهم هنا، للباحث الممحص، كيف ترتسم الصورة، بل كيف تتغير وتتحول نتيجة للتغيرات في محددات وأداء النظام السياسي.

إن من الصعوبة بمكان تحديد الأوزان بشكل موضوعي للدول المختلفة، والتي تمر بمراحل تطور مختلفة، لاختلاف محاور التغير الملموسة في عملية تحول النظام السياسي. ففي الوقت الذي تمر فيه بعض الدول بمرحلة تحديث ودمقرطة البيئة الدستورية والقانونية للنظام السياسي، تمر دول أخرى بمرحلة تعزيز المشاركة السياسية، وغيرها بمرحلة تعزيز الاقتصاد، وأخرى بعملية لبرلة الاقتصاد، ناهيك عن الدول التي يتوقع أن تمر في السنوات المقبلة بعملية إعادة بناء للنظام السياسي برمته.

تشير تجارب العقدين الأخيرين إلى أنه لا توجد وصفة واحدة لعمليات التحول الديمقراطي سواء كان توجه عمليات التحول إيجابيا، أو سلبيا. كما أنه من المؤكد أن عمليات الدمقرطة في الدول ذات البنى الاقتصادية ذ الاجتماعية المختلفة تتطلب التركيز على جوانب مختلفة في عملية التحول الديمقراطي. ويتعلق ذلك بالحاجة إلى بناء المؤسسات في بعض الدول، وإصلاحها في دول أخرى، وبناء قاعدة من مكونات الرفاه في بعض الدول، وتوسيعها في دول أخرى، وإعادة النظر في البنى القانونية في بعض الدول، ولبرلة الحياة السياسية في بعض الدول، وهكذا. كما أن درجة قدرة النظام السياسي على "الصمود والتكيف" (resilience) و"عتبة" (threshold) الغضب الشعبي تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الظروف الداخلية والخارجية والتاريخ. إن الحراك السياسي الذي يشهده العالم العربي اليوم، يؤكد على ضرورة الانتباه إلى تفاوت واختلاف البنى الاجتماعية في الدول المختلفة وليس فقط تلك السياسية والاقتصادية (مع الإقرار بارتباط البنى الثلاثة). فالقوى الفاعلة المبادرة للتغيير تلعب دورا هاما في رسم الخريطة السياسية بالقدر الذي تشكل فيه هي ذاتها نتاجا للواقع السياسي الاقتصادي.

إن عناصر أو مكونات مقياس الديمقراطية العربي هي المؤشرات الأربعين. يفحص كل مؤشر أحد المجالات الدالة على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي، ويعبر عن المعطيات التي يفحصها بشكل كمي.

تنقسم المؤشرات إلى عدة مجموعات وفقا لتصنيفات مختلفة: فهي تنقسم إلى نوعين: أدوات (وسائل)، وممارسات (نتائج) من جهة؛ وإلى مؤشرات سياسية، وأخرى اقتصادية، وثالثة اجتماعية من جهة ثانية؛ وإلى مؤشرات تتعلق بالسياسة الداخلية، وأخرى بالخارجية من جهة ثالثة؛ وإلى مؤشرات تتعلق بالقيم أو المقومات الأساسية للنظام الديمقراطي: "مؤسسات عامة قوية ومساءلة"، و"احترام الحقوق والحريات"، و"سيادة القانون"، و"المساواة والعدالة الاجتماعية" من جهة رابعة.

لقد تم اختيار هذه المؤشرات وفقا لعدد من الاعتبارات أهمها تغطية القضايا المدرجة في التصنيفات المختلفة التي وردت أعلاه، ودرجة الصلة بالديمقراطية باعتبارها نظام حكم، وناظما لعلاقات النظام السياسي بالمجتمع؛ وقدرتها على قياس قيام الدولة بدورها والوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب والمجتمع؛ وتعبيرها عن درجة احترام الدولة ومؤسساتها لحقوق الإنسان؛ وقدرتها على نقل صورة العلاقات داخل مؤسسات وتنظيمات ومنظمات المجتمع المدني. النوع الثاني من الاعتبارات يتعلق بقابلية المؤشرات للقياس المتتالي بفارق فترات زمنية محددة (سنة في أغلب الأحوال)، دون إغفال المؤشرات التي تتعلق بظواهر يستغرق تغيرها مدىً زمنيا أطول لكنها تعتبر عناصر محورية في عملية التحول الديمقراطي (كالانتخابات). لقد اختيرت هذه المؤشرات للقناعة بقدرتها على رصد اتجاه ووتيرة التحول نحو الديمقراطية، المنبثق عن العمليات الإصلاحية التي يبادر لها (بغض النظر عن الدوافع) النظام السياسي نفسه. ورغم الإشارة إلى وجود ميل عام في المقياس نحو الأمور الإجرائية، والمؤشرات السياسية، بيد أن إدراك الفريق لأهمية المحتوى الاجتماعي ذ الاقتصادي لعملية التحول الديمقراطي من حيث نشوء مصلحة للمواطن في استدامتها وتعزيزها، ومن حيث جوهريتها فيما يتعلق بمشاركة المواطن بصنع القرار غير المقتصر على اختيار الحكام، حدا بالفريق لإدراج عدد من المؤشرات التي تفحص مدى اتساع رقعة الممارسة الفعلية للديمقراطية وعدم اقتصارها على النخب وتحولها إلى أداة مضافة لإضفاء الشرعية على التسلط وسوء توزيع الثروة، وتشكل مجموعة المؤشرات

المنضوية التي تصنف على أنها مقومات (قيم) المساواة والعدالة الاجتماعية العنصر الأساسي الذي يقيس فحوى التحول الديمقراطي غير المقتصر على الجانب الإجرائي.

يُعتقد أن هذا المقياس سيكون مفيدا للمطلعين عليه على اختلاف مشاربهم، وتنوع اهتماماتهم. فهو قادر على لفت نظر الرأي العام إلى مجالات النجاح والفشل في العناصر المختلفة لعمليات التحول الديمقراطي؛ وهو قادر على توفير مؤشرات هامة للسياسيين الذين يرغبون بإحداث تغيير سواء من حيث قدرة المقياس على الإشارة إلى مواطن الضعف في تنفيذ السياسات، أو الإشارة إلى المجالات التي تحتاج إلى تطوير أو تعديل السياسات القائمة؛ وهو هام للمشرعين الراغبين في مساءلة سلطاتهم التنفيذية حول أدائها في مجال دمقرطة حياة المجتمع، أو في اكتشاف المجالات التي ما زالت تحتاج إلى مبادرات إصلاح قانوني أو دستوري؛ وهو قادر على الإشارة إلى المواطن والمجالات التي على الباحثين سبر أغوارها وفحصها تفصيليا والتعمق فيها لاكتشاف أسباب النجاح والفشل في إحداث التحول الديمقراطي.

(٣) مصادر المعلومات

نظرا لتنوع المؤشرات وطبيعتها، ولتنوع القضايا التي تعكسها هذه المؤشرات، فقد تم استخدام طرق متنوعة للحصول على المعلومات الضرورية لتقييم المؤشرات وإعطائها العلامات في كل قراءة. وقد توخى فريق العمل الاعتماد قدر المستطاع على المصادر الأساسية للمعلومات، كما توخى، كلما كان ذلك ممكنا، الحصول على المعلومات الضرورية من مصادر مستقلة ومتنوعة، وأعار المقياس اهتماما خاصا للرأي العام وأفرد له ربع المؤشرات. وفي الحالات التي تعذر فيها الوصول إلى معلومات دقيقة، أو تم التوصل إلى معطيات يمكن تصنيفها على أنها حالات حدودية (border cases) (حيث تتضارب المعلومات، أو حيث يكون هناك تباين واضح ما بين الشكلي "الرسمي" والفعلي) لجأ الفريق إلى تقييم خبراء من الدولة المعنية.

بشكل عام، فإن مصادر المعلومات المستخدمة في المقياس تراوحت بين المصادر التابعة للدولة المركزية، كالوزارات، والأجهزة الأمنية، وأجهزة الإحصاء المركزية؛ واللجان البرلمانية، وسكرتاريات البرلمانات؛ ومجالس القضاء الأعلى، وإدارات المحاكم حسب طبيعة الحال؛ ومصادر أجهزة الحكم المحلي مثل المجالس الجهوية والمحلية والبلدية؛ ومن المنظمات غير الحكومية والنقابات والمؤسسات المهنية ذات العلاقة؛ ومن الصحف المحلية، ومن مواقع الإنترنت؛ أما المؤشرات المرتبطة بانطباعات المواطنين، وتقييمهم للأمور، فاستخدمت لأغراضها استطلاعات الرأي العام التي صممت خصيصاً لأغراض المقياس، ونفذتها جهات مؤهلة تقنيا لذلك باستخدام العينات العشوائية التمثيلية وبنسب خطأ تتراوح بين دولة وأخرى ولكنها لا تتجاوز الخمسة بالمائة، وفي حالات تعذر معها إجراء استطلاعات الرأي، استخدمت المجموعات البؤرية[٦].

(٤) مفهوم الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي

يشكل مقياس الديمقراطية العربي قراءة رقمية لعملية **التحول** نحو الديمقراطية، ونعني بعملية التحول مجموعة من التغيرات في محددات، وطبيعة وأداء النظام السياسي في مرحلة انتقالية يشوبها بعض الهلامية بحكم طبيعتها، وتتخللها تراجعات، وهي غير محصنة من إمكانية الفشل. إن **قياس** عملية **التحول** يحتم علينا التركيز على المؤشرات القادرة على رسم صورة للتغير الحاصل على النظام السياسي وعناصره، والابتعاد قدر الإمكان عن عناصر ومؤشرات

[٦] استخدمت المجموعات البؤرية في سورية والبحرين وتونس في القراءة الراهنة. وقد قامت الفرق الوطنية لهذا الغرض بعقد لقاءات مع مجموعات قادرة على تمثيل الرأي العام بالقدر الممكن: ففي سورية استخدمت ثلاث مجموعات بؤرية ضمت في مجموعها ٥٩ شخصا بينهم ٣١ يمثلون جيل الشباب، و٢١ يمثلون الإنتلجنسيا، و٧ يمثلون النظام السياسي الحاكم (أحزاب الجبهة الوطنية). أما في البحرين فشملت المجموعات البؤرية ٣٠ شخصا موزعين على ٦ مجموعات بينهم مجموعة تمثل التقنيين (من الصناعة النفطية) وفنانين وأدباء، وصحافيين، وشباب من الناشطين في منظمات العمل الشبابي، وناشطين سياسيين من جمعيات سياسية. أما في تونس، فقد اجتمعت مجموعتان بؤريتان ضمتا في المجموع ٤١ مشاركا بينهم ناشطون في الجمعيات، والنقابات، والحركة النسوية، وإعلاميون، وحقوقيون، وناشطون سياسيون معارضون (ولم يتمكن الفريق من تنظيم مجموعة بؤرية خاصة بأعضاء الحزب الحاكم).

أخرى، مهمة، تعكس عمق وجدوى واستدامة النظام الديمقراطي [القائم]، لكنها قد لا تلعب بالضرورة دوراً أسياسياً في عملية التحول من نظام غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي.

الديمقراطية، التي نحاول فحص عملية التحول نحوها، تعتبر لأغراض هذا المقياس، شكلا من أشكال تنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس أن الشعب هو مصدر السلطات، وعلى أساس أن النظام السياسي يجب أن يعمل بحيث يعبر عن الإرادة العامة، ويكفل العدالة والمساواة في المشاركة في صنع القرار. فالديمقراطية بالتالي وسيلة، وليست هدفا مستقلا. والديمقراطية ليست في أساسها وجوهرها نمط تفكير، أو اعتقادا، أو منظومة قيمية، أو نمطا ثقافيا، وإنما هي آلية للمساهمة في صنع القرار، ونظاما يكفل تعبير القرار عن الإرادة العامة.

إن قياس الديمقراطية في الدولة هو قياس لمدى المشاركة الفعلية للمواطنين في صنع القرار، المتعلق بمصيرهم في نهاية الأمر، ديمقراطيا، ولوجود ودرجة مأسسة واستدامة الوسائل والسبل التي تتيح هذه المشاركة بالإضافة إلى تمكّن المواطنين من استخدامها. ويمكن قياس ذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات من بينها: الآليات المتاحة للمشاركة في صنع القرار، وتعديله، والاعتراض عليه؛ ومدى الرضى السائد لدى الجمهور عن القرارات المتخذة (السياسية وغيرها)، ما يعكس مدى مشاركتهم في صنع القرار من جهة، ومدى جوهرية تطبيق القرار (تماشيه مع النوايا الموجودة لدى اتخاذه) من جهة أخرى؛ ومدى المشاركة الفعلية في صنع القرار والتأثير عليه؛ ومدى التشجيع على المشاركة، وعلى استخدام آليات هذه المشاركة، مع ضمان العواقب المترتبة على المشاركة الحرة؛ ومدى مأسسة ما ورد أعلاه من آليات، وتطبيقات، وممارسات، ومدى استدامتها، وقدرة المجتمع على تحمل أعبائها.

ينطلق هذا التقرير من أن الديمقراطية (بمدلولها العام) ليست موقفا "تكتيكيا"، بل تشير إلى نمط سياسي – اجتماعي – اقتصادي معين يتجسد في بنية النظام السياسي، له تمظهرات مؤسسية، وتعاقدية (دستورية)، وإجرائية (إدارية)، وقيمية، أهمها وجوب سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان وصون كرامته، وتفعيل المواطنة. من هذا المنظور تشكل الديمقراطية خيارا شعبيا. ولأن هذا الخيار قد يتناقض مع مصالح بعض الفئات، فإن هناك ضرورة لإقامة مؤسسات ولوضع ترتيبات وتدابير وتشريعات ترسي أسس الديمقراطية، وتضمن استدامتها، وتردع المساس بها. من هذه التدابير والترتيبات: صون استقلال الدولة؛ وفصل واستقلالية السلطات (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)؛ وإقرار مبدأ تداول السلطة عبر الانتخابات الدورية والنزيهة (وهو أمر يعني الإقرار بشرعية التنافس بين قوى وأحزاب ذات برامج متباينة ومختلفة على السلطة)؛ ووضع تشريعات تحمي حرية التعبير والتنظيم والاجتماع والنشر والإضراب (أي حرية المشاركة في الحياة العامة). كما لا تخص الديمقراطية فقط تطبيق مبدأ تداول السلطة وفق العملية الانتخابية واحترام التعددية الحزبية والفكرية وحقوق الأقليات، بل تتعدى هذا إلى الإقرار بحقوق أساسية للفرد كالحق في العمل، والتنقل، والمأوى، والتعليم، والرعاية الصحية والاجتماعية بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس أو اللون. وقد تم تصميم المؤشرات لتأخذ، قدر الإمكان، كل ذلك بعين الاعتبار، ولتنظر خطوة أبعد من ذلك لتأخذ في الحسبان أبعادا أخرى مثل مشاركة المرأة في الحياة العامة، ووضعها الفعلي ومدى مساندة البيئة القانونية لمساواتها بالرجل.

(٥) تصنيفات المقياس

لقراءة المقياس قيمة رقمية تعبر عن معدل قيم مؤشراته، يمكن قراءتها لدولة بعينها، أو لمجموعة من الدول، أو للدول العربية التي تجمع فيها المعلومات. بيد أن من المفيد النظر إلى تصنيفات محددة عن طريق تجميع المؤشرات في مجموعات تعكس عمليات التحول من منظار جانب أو آخر من الجوانب التي تعكسها هذه المؤشرات كما أسلفنا أعلاه.

يقسم التصنيف الأول المؤشرات إلى نوعين: مؤشرات تعبر عن **وسائل** التحول الديمقراطي (المؤشرات ١ – ١٠) وأخرى تعبر عن **ممارسات** التحول الديمقراطي (المؤشرات ١١ – ٤٠). كما يظهر شكل رقم (١–١) فإن مؤشرات الوسائل تشكل ربع المؤشرات بينما تشكل مؤشرات الممارسات ثلاثة أرباع.

شكل رقم (١–١): التصنيف الأول للمقياس حسب نوع المؤشرات (ممارسات ووسائل)

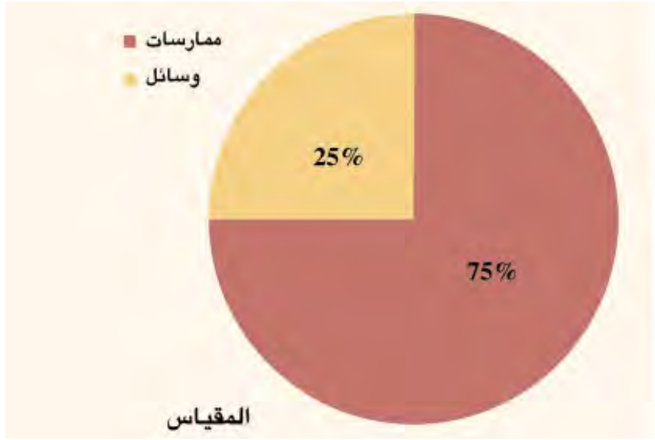

تشير مؤشرات الوسائل إلى تلك الجوانب من عملية التحول الديمقراطي التي يتم فيها صياغة المبادئ الدستورية والقانونية والمؤسسية التي تضع الأساس القانوني لضمان إجراءات النظام الديمقراطي. فيتم ضمن هذه المؤشرات، على سبيل المثال، فحص النصوص الدستورية من حيث تأكيدها على فصل السلطات، والتأكد من وجود ضمانات قانونية لحرية الإعلام، وحرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية، وما شابه ذلك. وتقتصر مؤشرات الوسائل على الجوانب السياسية لكونها تشكل الحد الأدنى الضروري لانعكاس الإرادة السياسية بإحداث تحول ديمقراطي.

أما المؤشرات التي تقيس الممارسات فتتعلق بالتطبيق العملي للقواعد الدستورية والقوانين والأنظمة. فهي تقيس، على سبيل المثال، حالات خرق المبادئ الدستورية والقوانين مثل الإضرار بتوازن السلطات، أو كبت الحريات، وما إلى ذلك؛ واعتماد الحكومة على مصادر خارجية للتمويل، أو اعتمادها على الأسواق الخارجية، بدرجة تصبح فيها عرضة لتفضيل الضغط الخارجي على الرأي العام الداخلي؛ كما تعتبر المؤشرات التي تعبر عن انطباعات الجمهور، والتي يستمدها المقياس من استطلاعات الرأي من المؤشرات الدالة على الممارسات، وهي تفحص أمورا مثل شعور الناس بالقدرة على انتقاد السلطة، وشعورهم بوجود فساد منتشر في مؤسسات القطاع العام، وما شابه؛ كما أن هناك من بين مؤشرات الممارسات عددا من المؤشرات التي تفحص جوانب تتعلق بالأمن الاجتماعي كالتعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، وما شابه.

يقسم التصنيف الثاني المقياس كما يتضح من الشكل رقم (١–٢) إلى أربع مجموعات تعبر عن القيم أو المقومات الأساسية للتحول الديمقراطي:

وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة (ثلاثة عشر مؤشرا: ١ – ٣، ١١ – ٢٠) وتغطي قضايا مثل تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة وسيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي.

احترام الحقوق والحريات (ثلاثة عشر مؤشرا: ٤ – ٧، ٢١ – ٢٩) وتغطي قضايا مثل ترخيص أحزاب جديدة، وظهور مواقف أحزاب المعارضة في الصحافة، وتقييم الناس لحرية الصحافة.

سيادة القانون (سبعة مؤشرات: ٨، ٩، ٣٠ – ٣٤) وتغطي قضايا مثل استقلال القضاء، والتعامل مع القضايا التي يتقدم بها المواطنون ضد السلطات المختلفة.

المساواة والعدالة الاجتماعية (سبعة مؤشرات: ١٠، ٣٥ – ٤٠) وتغطي قضايا مثل الإنفاق الحكومي على قطاعي التعليم والصحة مقارنة مع الإنفاق على الأمن والدفاع، ونسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.

يظهر الشكل رقم (١–٢) أدناه أن حصة المؤشرات المتعلقة بكل من "وجود مؤسسات عامة قوية" و"مساءلة واحترام الحقوق والحريات" بلغت حوالي ثلث إجمالي مؤشرات المقياس، فيما بلغت حصة مؤشرات كل من "سيادة القانون"، و"المساواة والعدالة الاجتماعية" ١٨٪.

شكل رقم (١-٢): التصنيف الثاني للمقياس حسب المقومات الأساسية للنظام الديمقراطي

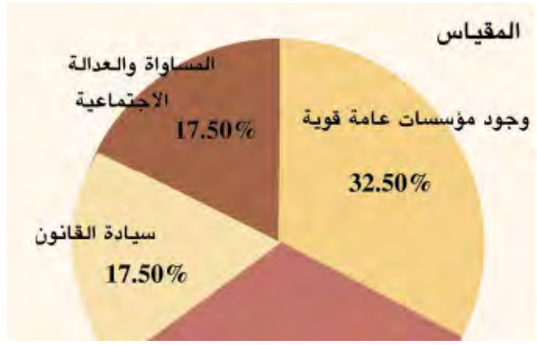

(٦) قراءة المقياس

لا يفترض المقياس وجود حالة معيارية للديمقراطية يتم القياس بالنسبة إليها. ولهذا السبب فإن المقياس ينطلق من وضع تقدير كمي للحالة الديمقراطية في الدول العربية في الفترة التي يتعلق بها التقرير السنوي. وعلى الرغم من أن هذا التقدير يعطي انطباعا عن حالة الديمقراطية في دول العالم العربي التي تمت فيها القراءات في التقرير المعني، إلا أنه لا يشكل حكما عليها، ويجب عدم استخدامه لهذا الغرض. ويمكن هذا المقياس من إجراء مقارنات بين الدول العربية المختلفة، بيد أن هذه المقارنات تبقى في نطاق مقارنة المؤشرات التي تشكل عناصر المقياس. فالمقياس يوحد فترة القياس، والمؤشرات، وطرق الاحتساب، ويستخدم طرقا متسقة لجمع البيانات، وهو إلى درجة كبيرة يضمن درجات متشابهة من صدقية المعلومات المستخدمة. وبالتالي فإن نجاعة المقياس ترتبط بالقدرة على إدارة العملية البحثية بشكل يتم فيه الحفاظ على أعلى درجة ممكنة من الاتساق في عمل الفرق البحثية في البلدان المختلفة بحيث يتم الحصول على معلومات متسقة في البيئات المختلفة. إن أداة البحث الرئيسية هنا هي جمع المعلومات، وكلما تمكنت الفرق البحثية من جمع المعلومات الضرورية وتوثيقها بشكل متسق، كلما قل هامش الخطأ، وانخفضت درجة التشوه في عملية رسم الصورة للمؤشرات في البلدان المختلفة في قراءة واحدة.

يجدر هنا التذكير بأن المقياس لا يعكس حالة الديمقراطية، وإنما عملية التحول الديمقراطي عن طريق إجراء قياس رقمي وتقريري لحالة الديمقراطية في مجموعة من النقاط الزمنية، تلخص كل نقطة منها حقبة زمنية محددة. فالمقياس يثبت لحظة من لحظات الحياة في البلد المعني مرة في السنة، وعلينا، بالتالي، أن ننظر إلى الصورة المرتسمة على أنها صورة ستاتيكية وليست متحركة، وعلى أن رسم هذه الصورة سنة تلو الأخرى يمكن من إنجاز صورة سينمائية مع مرور السنوات، وعلى أن كل مؤشر في المقياس يشكل قطعا في اللوحة التي ترتسم للحظة في حياة أحد البلدان العربية.

من جهة أخرى يمكن، من حيث المبدأ استخدام المقياس للمقارنة بين الدول العربية المختلفة، بيد أن من الضروري أن يأخذ القارئ سياق عملية ارتسام الصور المختلفة للدول المختلفة بعين الاعتبار عند تخيل ما هو وراء الصورة المرتسمة. فكما يمكن للأجسام أن تبدو أصغر أو أكبر حسب بعد العدسة عنها عند التقاط الصورة، يمكن للمعطيات المأخوذة بأدوات غير متسقة في هذا المقياس أن تكون مضللة، إذا لم توضع في سياقها، ويجدر الانتباه إلى ذلك عند القيام بعمليات المقارنة.

تفترض منهجية المقياس درجة عالية من التنسيق والتوافق بين الفرق البحثية في الدول المختلفة، وما من شك أن هذا المتطلب سيتحسن مع الخبرة المتراكمة للفرق البحثية الوطنية، وما من شك في أن الأجزاء الأخرى في التقرير

السنوي (الأوراق النوعية على وجه التحديد) ستساهم في تحديد معالم سياق الصورة الستاتيكية التي يرسمها المقياس، ما سيساعد القارئ على تخيل ما وراء الصورة وحولها بشكل أفضل.

يشار هنا إلى أن التقرير الأول هدف إلى إرساء إطار عملية القياس اللاحق، إنه يلعب دور الإطار الذي ستعرض فيه الصور سنة تلو الأخرى، فيما يشكل هذا التقرير (الثالث) كما سابقه استكمالا لهذا الإطار (بعد إجراء التعديلات التي اتضحت ضرورتها بعد القراءة الأولى) من جهة، وخطوة أولى في عملية عرض الصورة التي ما تزال ستاتيكية بشكل أساس.

يمكن أن تتراوح علامة المقياس في أي من القراءات بين صفر وألف نقطة، وينطبق ذلك على المؤشرات وعلى المقاييس الفرعية وفقا للتصنيفات المختلفة. وبشكل عام، وبدرجة من التشوه لا تخفى على القارئ، يمكن الافتراض بأن علامة المقياس، العام أو ذلك المتعلق بإحدى الدول، أو القطاعات، يمكن أن يستخدم لتصنيف الدول في فئات، فيجوز القول أن العلامات دون ٤٠٠ تشير إلى وضع غير ديمقراطي، وإلى غياب سياسات موجهة نحو خلق حراك باتجاه التحول الديمقراطي. وتشير العلامات بين ٤٠٠ و٧٠٠ إلى وضع غير ديمقراطي، يحتوي على بعض مقومات النظام الديمقراطي (مثل لبرلة الحياة السياسية أو الاجتماعية إلى حد معين)، التي تعبر إما عن نزوع نحو إحداث التحول، أو عن قابلية النظام السياسي أو اضطراره لذلك، وتعكس العلامات بين ٧٠٠ و١٠٠٠ حالة تقدمت فيها عملية التحول الديمقراطي بحيث بات الناس يشعرون ببعض مقومات النظام الديمقراطي، وتحتاج الدول التي حصلت على علامات تضعها في هذه الفئة إلى دراسة أعمق، ومؤشرات إضافية لتقييم آفاق تطور النظام السياسي فيها.

شكل رقم (١-٣): بيان علامة الديمقراطية حسب المقياس

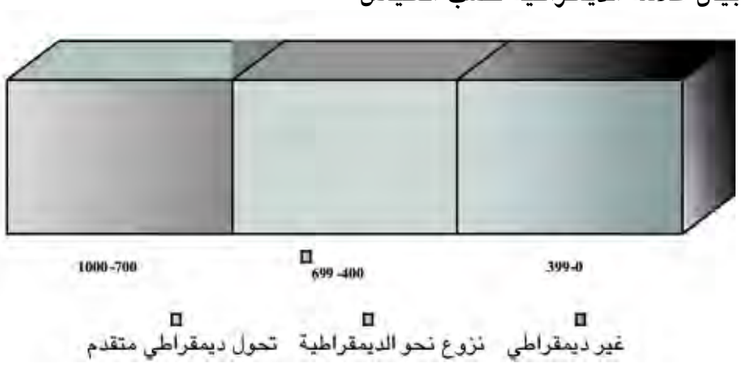

ويمكن قراءة المقياس في عدة مستويات:

المستوى الأول: ويتمثل في قراءة التعبير الرقمي النهائي (الإجمالي)، وهي قراءة تمكن من الاطلاع العام والمجرد على حالة التحول الديمقراطي في الدول العربية التي أخذت فيها القراءة. كما يمكّن من الاطلاع على حالة التحول الديمقراطي في كل بلدٍ من البلدان التي تمت القراءة فيها في التقرير المعني على حدة.

المستوى الثاني: ويتمثل في قراءة التعبير الرقمي للمقاييس الفرعية المختلفة التي تُصنَّف المؤشرات في مجموعات على أساسها، كقراءة المقياس الفرعي للممارسات، أو للوسائل، أو للحقوق وللحريات، أو لسيادة القانون، وهكذا. ويمكن كذلك القيام بذلك لكل بلد على حدة.

المستوى الثالث: ويتمثل في قراءة كل من المؤشرات منفردا، ومن الممكن هنا متابعة التغير الحاصل على أربعين بندا سواء بشكل جمعي للدول المختلفة، أو لكل دولة على انفراد.

وبالطبع فإن المقياس يحتوي على معلومات تمكن من قراءته على المستويين الإقليمي والوطني.

إننا لا ننصح أن تكون قراءة هذا المقياس ومؤشراته قراءة كمية فقط: فالديمقراطية وعملية التحول نحوها تمثلان حالة نوعية تعكس، وتعيد إنتاج، وتساهم في تطور نظام سياسي– اجتماعي–اقتصادي متحرك ومتغير. فما تقدمه

هذه المؤشرات بمجموعها (مقياس الديمقراطية العربي) أو في مجال معين (في النوع أو في إحدى القيم أو المقومات) أو في بند محدد (المؤشر) هو تعبير كمي (رقمي) عن حالة لحظية تم تثبيتها لتمثل قيما نوعية على مدى حقبة زمنية. إننا نوصي بقراءتها على خلفية حالات التبعية والانكشاف والقلق المستقبلي التي تعيشها المجتمعات العربية. لذا يتوجب الحذر من أية محاولة لاختزال عملية التحول نحو الديمقراطية إلى رقم أو مجموعة من المتغيرات الكمية، بل ينبغي التعاطي مع المؤشرات والتصنيفات، ومع المقياس كأدوات مساعدة (أدوات تنبيه) في مراقبة التغيرات (السلبية والإيجابية) على وضع الديمقراطية، وبالتالي التدخل في صياغة سياسات وتوجهات تخدم التحول الديمقراطي، وتعمل على تجذير الديمقراطية.

لا بد في الختام من التذكير بأن هناك قيودا عديدة تتعلق بقراءة المقياس (تأويل نتائجه) من بينها: وجود هامش للخطأ في القياس يمكن تقليصه بالعمل الدؤوب، لكن لا يمكن التخلص منه بشكل مطلق؛ ووجود ارتباط بين آلية القياس والطموحات التي تتغير مع التقدم، فاعتماد المقياس جزئيا على استطلاعات الرأي، على سبيل المثال، يعني أنه يساوي بين تقييم جماهير مختلفة لنفس العملية بنفس أداة القياس رغم وجود توقعات متفاوتة لدى مواطني الدول المختلفة تنعكس على تقييمهم للواقع، ويعني ذلك أنه كلما ارتفع سقف التوقعات، كلما كانت قدرة هذه الأداة أقل على تصوير التغير الحاصل؛ وكون بعض مؤشرات المقياس تقارن نصوصا تعكس مبادئ قانونية ودستورية واحدة في بيئات قانونية مختلفة، وتمر في عمليات تطور بطرق مختلفة؛ وهناك أيضا ما ينجم عن اختلاف الألسن، فبالإمكان أن تعني العبارة الواحدة أمورا مختلفة في دول مختلفة، وهكذا. بيد أن إدراك فريق العمل والقارئ لهذه القيود، وأخذها بعين الاعتبار هو ما يجعل من هذا المقياس أداة أكثر نجاعة. فالمقياس إذا أداة يجدر استخدامها بمهارة لإحسان القياس!

(٧) ملاحظات منهجية على القراءة الراهنة

تشكل هذه القراءة خطوة ثانية في عملية ترسخ شكل وأدوات القياس في المقياس العربي، بعدما كانت القراءة الأولى ريادية وتجريبية إلى حد كبير (وهو ما فرضه واقع كونها أولى)، وبعدما أقر القائمون على هذا المقياس عددا من التعديلات بعد التداول في نتائج القراءة الأولى، فطرأت على المقياس في قراءته الثانية تغيرات بفعل التجربة (مثل تدقيق بعض المؤشرات، وتعديل طريقة القياس أو طريقة الاحتساب)، وطرأت تغيرات أخرى بفعل الظرف والزمن (مثل تغير الفريق الوطني في الجزائر، أو إدخال أداة استطلاع الرأي حيث لم تكن قائمة في القراءة الأولى (مصر)، أو تغيير الجهة القائمة على استطلاع الرأي (الجزائر)، أو عدم تحديث معلومات إحصائية من قبل جهات رسمية لأسباب خارجة عن إرادة فريق العمل (السعودية)، أو تغيير منهجية البحث الميداني لأغراض استطلاع الرأي في المغرب بهدف تحسين جودة البيانات في القراءة الثالثة.

وفي الوقت الذي استقرت فيه المنهجية فلا توجد فروق في المؤشرات وطرق جمع المعلومات بين القراءتين الثانية والثالثة، إلا أن فريق البحث سيعيد تفحص المنهجية في ضوء الانتفاضات العربية، وطغيان الطابع غير الإصلاحي على الأدوات المستخدمة من قبل الفاعلين في إحداث التحول الديمقراطي، ويسود الاعتقاد لدى فرق البحث أن القراءة الرابعة ستشمل مؤشرات إضافية، كما يعتقد الفريق بأن بعض القيود على جمع المعلومات ستتغير زيادة أو نقصانا في القراءة القادمة بتغير طبيعة الأنظمة السياسية العربية وفقا لتفاعلات الشارع العربي التي نشهدها الآن.

لا يزال من غير الممكن تغطية فلسطين بشكل طبيعي، ويعود ذلك إلى استمرار الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة ووجود حكومتين، واستمر الفريق الوطني في فلسطين في التعامل مع فلسطين كوحدة واحدة كلما كان ذلك ممكنا ومعقولا، ونجح في ذلك في المؤشرات التي تتعلق بالجمهور ووضعه وانطباعاته دونما علاقة مباشرة بالسلطات المقسمة، وانطبق ذلك على الممارسات حيث يوجد إجماع على أن القوانين السارية هي تلك الصادرة عن الرئيس سواء ما صدر منها قبل الانقسام أو بعده، وعلى المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي تم جمع معلوماتها في الضفة

الغربية وقطاع غزة كوحدة واحدة. أما ما تبقى من مؤشرات (المؤشرات ١١–٣٤) وهي ذات علاقة بالممارسات (ترتبط بالسلطات مثل حرية الرأي، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والبناء المؤسساتي) فقد اقتصر جمع المعلومات المتعلقة بها على الضفة الغربية (التي تخضع لحكومة سلام فياض) ولم يتم جمع معلومات متعلقة بقطاع غزة (الذي يخضع لحكومة إسماعيل هنية). كما اضطر الفريق إلى تعليق المؤشر الخامس عشر في هذه القراءة بسبب عدم انعقاد المجلس التشريعي كمؤسسة موحدة.

إن عملية جمع المعلومات وتدقيق البيانات أدت إلى استنتاجات تتعلق في بعض الحالات بالقراءة السابقة أو القراءتين السابقتين (أنظر الملحق رقم (٣) للتفاصيل)، وقد تم تعديل علامات القراءة السابقة وفقا لأفضل المعطيات لدى الفريق. ويجدر الانتباه إلى أن العلامات الواردة في هذا التقرير المتعلقة بالقراءة السابقة تجبّ ما نشر في التقريرين الأول والثاني.

إن إحدى الصعوبات المنهجية لهذا التقرير تكمن في تفاوت "حساسية" المؤشرات المستخدمة. ويعود ذلك إما لطبيعة المعلومات التي يعكسها المؤشر، أو لمصدرها، أو لطريقة قياس المؤشر. ويعبر هذا التفاوت عن نفسه بطريقتين: إما عرض تغيرات رقمية كبيرة لتغيرات فعلية لا تشكل بالضرورة مؤشرا على التغيير (مثل بعض معطيات استطلاعات الرأي، حيث يمكن أن تتعلق التغيرات باختلاف العينة، أو أسباب أخرى)، أو تتعلق بكون الفريق أقر آلية احتساب تضع التغيرات زتحت المجهرس لمؤشرات يمكن أن تختلف طرق عرضها رقميا بسب نسبة الخطأ في القياس، أو التدوير، أو ما شابه. ويشكل المؤشر المتعلق بالتسرب من المدارس نموذجا لهذه الحالة، فهو يتغير بمائة نقطة لكل ٠,٥٪ من التغير في حالة التسرب. وفي الوقت الذي تجدر فيه المواءمة بين حساسية المؤشر وحساسية أداة القياس، لا يمكن زتخفيفس حساسية مؤشر من هذا القبيل، حيث يجب أن تصبو الدول إلى نسبة تسرب من المدارس تؤول إلى الصفر، وإهمال أعشار النسبة المؤوية التي تعبر عن عدد كبير جدا من التلاميذ غير منطقي، ولكن الفريق يأمل في أن يتمكن من التدقيق المستمر لهذه المعطيات وطرق احتسابها وقياسها بشكل أفضل مع مرور الزمن، خاصة وأن أكثر من جهة وطنية ودولية توفر معلومات عن هذا المؤشر.

ومن جهة أخرى اعتبر الفريق، في بعض الحالات، أن من الممكن الاكتفاء بمعطيات القراءة السابقة في حالات لم تتوفر معها معطيات جديدة لمؤشرات بطيئة التغير، وغياب ما يشير إلى ضرورة توقع تغير ملموس في قياسها، فقد استخدم الفريق معطيات القراءة السابقة في عدد من الحالات مفصلة في الفصل الثالث وفي الملحق رقم (٣).

(٨) القراءة الراهنة وحراك الشارع العربي

كما أسلفنا أعلاه، فإن هذا المقياس لا يستطيع التنبؤ بالأحداث، وهو غير قادر بحد ذاته على تفسيرها. فهو صمم لقياس التغير السياسي الإصلاحي (الذي تقوده السلطة السياسية) عن طريق تتبع الواقع، وهو، بالتالي، سيكون قادرا على اكتشاف مدى وطبيعة التغير الذي سيحدثه تفاعل انتفاضات الشارع والثورات المضادة وتدخل الجيوش في الحياة السياسية وغير ذلك من مفاعيل وأحداث هامة يشهدها العام ٢٠١١، في القراءة القادمة.

بشكل عام، إن العلوم الاجتماعية ما زالت، وربما ستظل، غير قادرة على التنبؤ بالحراك الشعبي، وبالتغير المفاجئ للنظام السياسي. فهي لم تتنبأ بانهيار جدار برلين، ولا بانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي، وغير ذلك الكثير. بيد أنها قادرة على تتبع مدى ومجالات نجاح وإخفاق عمليات التغير السياسي، بما في ذلك التحول الديمقراطي.

ما تجدر الإشارة إليه كذلك، هو صعوبة احتساب مؤثرات التفاعلات الداخلية للحراك السياسي. فما يمكن قياسه هو النتائج في لحظة زمنية محددة، وليس مجمل التفاعلات وعناصرها الكثيرة المتداخلة والمعقدة. والحراك الذي شهدناه ونشهده اليوم في العالم العربي ما يزال غير مكتمل، ويشكل عملية مستمرة حددت معالم عامة جدا في بعض الدول (كتونس ومصر) حيث بات واضحا أن الأمور لن تعود إلى ما كانت عليه قبل كانون الثاني (يناير) من العام ٢٠١١، بيد أن شكلها في العام ٢٠١٢ على سبيل المثال غير واضح بتاتاً.

النتـــائج

سيتم في هذا القسم تحليل نتائج المؤشرات على المستوى الإقليمي وعلى مستوى كل بلد على حدة باستخدام قراءات المقياس العامة وتلك التي تعكس جوانب الوسائل أو الممارسات، وباستخدام المقاييس الفرعية للقيم أو المقومات الأربعة التي أشرنا إليها في المنهجية، حيث ستتم مقارنة المقاييس الفرعية المختلفة كلما كانت هناك دلالات أو أمور لافتة للنظر، كما ستتم مقارنة نتائج هذه القراءة بالقراءتين السابقتين (عامي ٢٠٠٨، و٢٠٠٩) كلما كان ذلك ممكنا ومجديا.

وبعد ذلك سيتم استعراض المؤشرات المنفردة الأربعين ووصف أية معطيات تخرج عن نطاق المنهجية العامة مثل استخدام مصادر معلومات مختلفة في أحدى الدول، أو تعليق مؤشر، أو ما شابه.

القراءة الإقليمية

بلغت علامة المقياس للقراءة الراهنة ٥٢٧ مقارنة بـ ٥٣٦ في القراءة السابقة، وهي علامة تعني، كسابقتها، أن الدول الاثنتي عشر التي تمكن المقياس من فحص المؤشرات فيها تراوح، في المجمل، حول النزوع باتجاه التحول الديمقراطي، وتشير إلى وجود قابلية مبدأية للتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، بيد أنها ما زالت جنينية وغضة.

ويشير التراجع الحاصل على علامة المقياس بـ ٩ نقاط جزئيا إلى التراجع في علامات بعض الدول الذي كان أكبر من التحسن الحاصل على علامات دول أخرى. يشار إلى أن التغير الناجم عن إضافة دولتين لم يرفع العلامة، فعلامة المقياس للقراءة الراهنة باستثناء تونس والبحرين (أي للدول العشرة التي تم قياس المؤشرات فيها في القراءة السابقة) ستكون ٥٣١ بدلا من ٥٢٨.

وتشير الفروق بين علامات المقياس في كل دولة على حدة كما يظهر الشكل رقم (٢–١) أدناه، إلى أن التباين بين الدول الاثنتي عشر يمكن وصفه ضمن ما يشبه التوزيع الطبيعي للفروق، فالتباينات متدرجة نسبيا. وتأتي المغرب التي حصلت على علامة ٦٧٣ في مقدمة الدول، تليها لبنان (٦٠٠)، ثم الكويت (٥٨٨) والأردن (٥٨٧)، ثم مصر (٥٦٩)، وتونس (٥٣٧)، ثم الجزائر (٥١١)، ثم فلسطين (٤٩٤)، ثم البحرين (٤٥٩)، ثم اليمن (٤٥٤)، ثم سورية (٤٤٠)، والسعودية (٣٩٥). أي أن أحدى عشر دولة من الدول الاثنتي عشر تجاوزت علامة الـ ٤٠٠ التي قدرها الفريق [مسبقا] كعلامة القطع بين السلطوية أو الشمولية، وبين وجود بوادر للتحول الديمقراطي. ولذا فإن بالإمكان القول أن المعطيات تؤكد وجود نزوع إقليمي نحو التحول الديمقراطي، وهي نتيجة متماشية مع نتائج القراءتين السابقتين كما يظهر في الشكل (٢–٢) أدناه.

الشكل رقم (٢–١): المقياس حسب الدول للعام ٢٠١٠

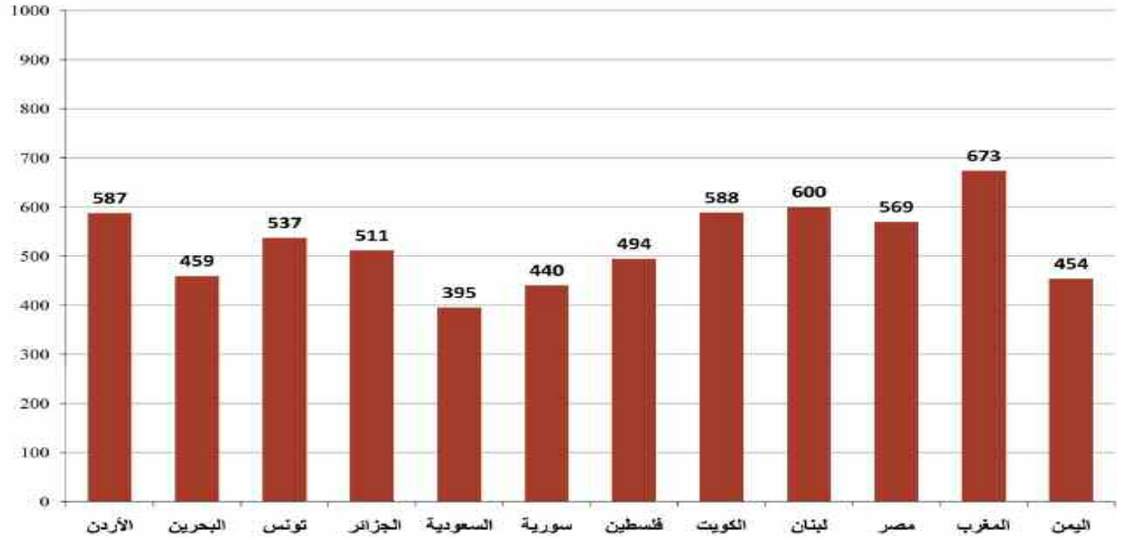

الشكل رقم (٢–٢): المقياس حسب الدول (مقارن) للقراءات الثلاثة الأولى

ويشار إلى أن التغيرات بين القراءتين الثانية والثالثة لم تكن درامية، وعكست مجمل التغيرات الحاصلة في الدول التي تمت قراءتها، فكما يوضح الشكل (٢–٣) أدناه كان متوسط التغير بين قراءتي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ثماني علامات (أي أقل من ١٪) وتراوح بين±٤ إلى±٧٢ بالنسبة للدول العشر التي تم قياسها في القراءتين الأخيرتين.

الشكل رقم (٢-٣): فروق العلامات بين القراءتين الثانية والثالثة

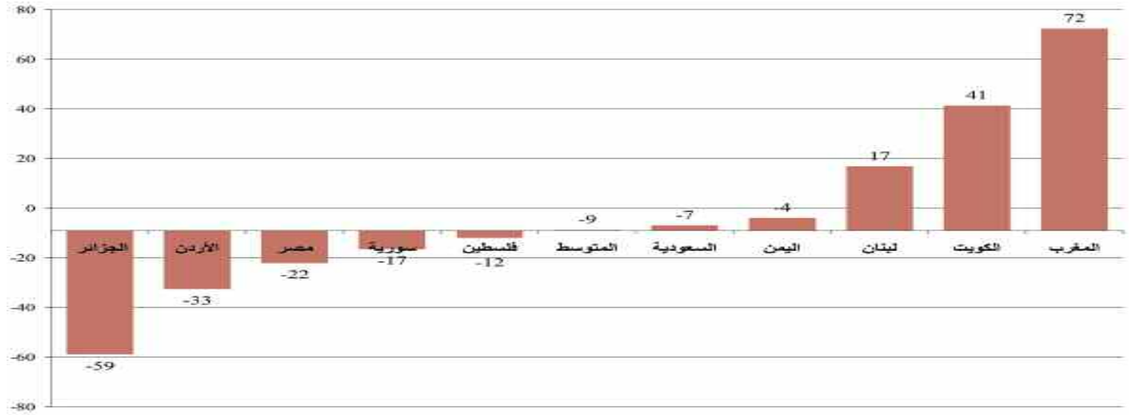

ويمكن الحكم بأن الحراك نحو التحول الديمقراطي (على مستوى العملية الإصلاحية) ما زال جنينيا، وما يزال معتمدا، على الدفع الخارجي إلى درجة كبيرة، وغير قادر على اللحاق بالنزوع الشعبي نحو التغيير. فكما يوضح الشكل (٢-٤) أدناه فإن من الدلائل على أن حالة التحول الديمقراطي في المنطقة ما زالت جنينية حصول مؤشرات الوسائل على علامة (٧٦٠) تقارب ضعف علامة مؤشرات الممارسات (٤٥٠). فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن مؤشرات الوسائل تعالج فقط النصوص الدستورية والقانونية، وأن هناك دفع خارجي وراء عمليات الإصلاح القانوني، وهو دفع موجه نحو لبرلة الدول صار له زخم منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، ولم يزل أثره في الممارسة السياسية ضعيفا، بل لا توجد مؤشرات على أن عملية الإصلاح القانوني أو الدستوري قادرة على دفع الإصلاح على مستوى الممارسات. فقد راوحت علامة الممارسات مكانها في القراءة الثالثة (٤٥٠) مقارنة بالقراءة الثانية (٤٥٦).

الشكل (٢-٤): المتوسط العربي المقارن حسب نوع المؤشرات (وسائل - ممارسات) والسنوات

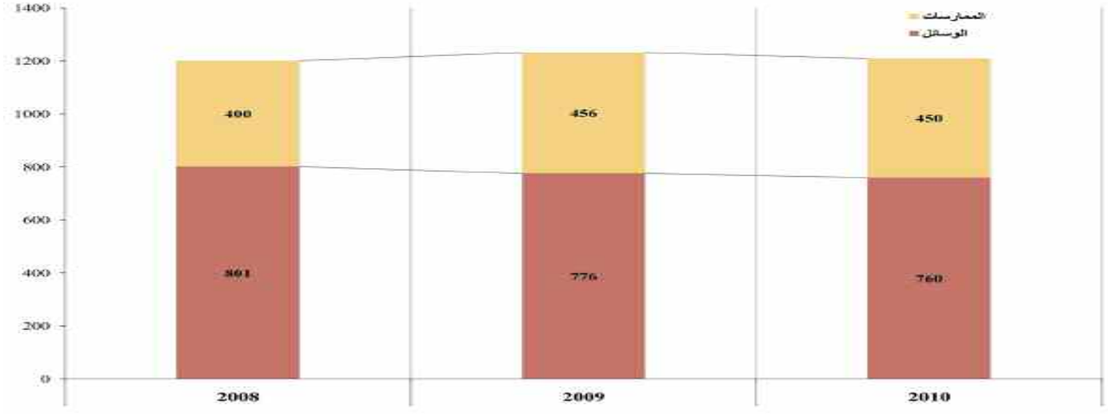

ويمكن القول بأن هذا التقييم حول جنينية عملية التحول الديمقراطي، وطابعه المدفوع خارجيا ينطبق على المنطقة برمتها، فالفارق الكبير بين علامات نوعي المؤشرات كما يوضح الشكل (٢-٥) أدناه يبقى مرتفعا في الدول التي ترتفع علاماتها الإجمالية، ما يعني بأن عملية التحول الديمقراطية ما تزال غير متكاملة، ولا تغطي تحولاتها جوانب الحياة كافة، وهي، بالتالي، عرضة للتراجع والانقلاب، وإلى نفاذ صبر المواطنين.

الشكل (٢-٥): علامات المؤشرات المقارنة وفق نوعها (وسائل - ممارسات) حسب البلدان والسنوات

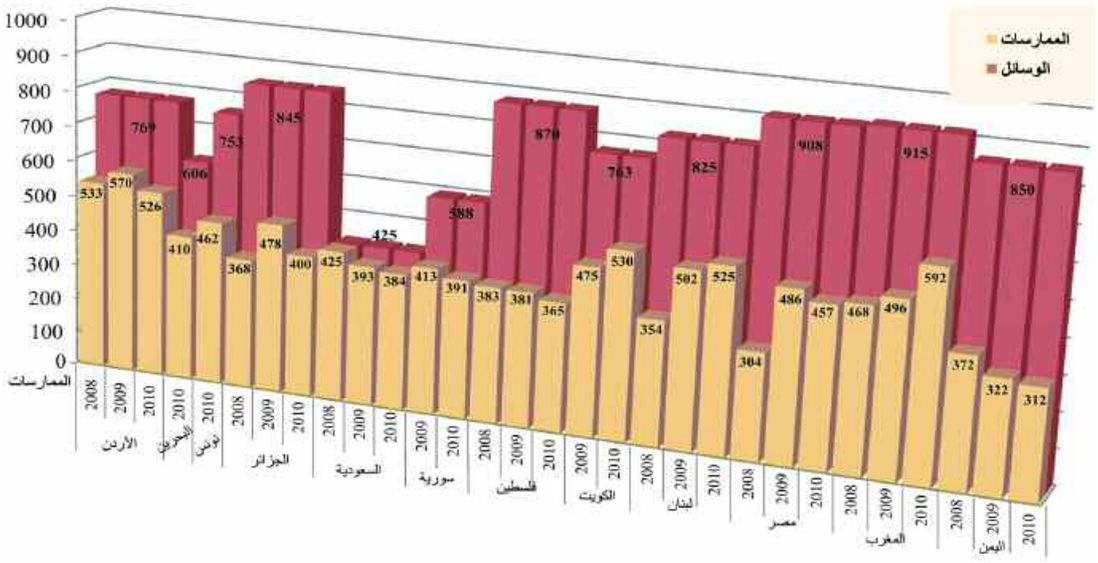

ومن اللافت للنظر أن الاقتراب بين علامات نوعي المؤشرات يبلغ ذروته كما يوضح الجدول (٢-١) أدناه في كل من المملكة العربية السعودية الحاصلة على أدنى علامات المقياس حيث تتناسب مؤشرات الممارسات مع الوسائل (١١:١٠)، و الكويت الحاصلة على المرتبة الثالثة حيث يبلغ التناسب (١٤:١٠)، بينما تبتعد باقي الدول حيث يتراوح التناسب بين (١٥:١٠) في الأردن وسورية والمغرب، و(٢٧:١٠) في اليمن.

جدول (٢-١): تناسب علامات الممارسات مقارنة بالوسائل لقراءات الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠

	التناسب عام ٢٠٠٨	التناسب عام ٢٠٠٩	التناسب عام ٢٠١٠	متوسط التناسب
الأردن	١٤:١٠	١٣:١٠	١٥:١٠	١٤:١٠
البحرين	--	--	١٧:١٠	١٧:١٠
تونس	--	--	١٦:١٠	١٦:١٠
الجزائر	٢٣:١٠	١٨:١٠	٢١:١٠	٢١:١٠
السعودية	١٠:١٠	١١:١٠	١١:١٠	١١:١٠
سورية	--	١٥:١٠	١٥:١٠	١٥:١٠
فلسطين	٢٣:١٠	٢٣:١٠	٢٤:١٠	٢٣:١٠
الكويت	--	١٧:١٠	١٤:١٠	١٥:١٠
لبنان	٢٣:١٠	١٧:١٠	١٦:١٠	١٨:١٠
مصر	٣٠:١٠	١٩:١٠	٢٠:١٠	٢٢:١٠
المغرب	٢٠:١٠	١٩:١٠	١٥:١٠	١٧:١٠
اليمن	٢٣:١٠	٢٦:١٠	٢٧:١٠	٢٥:١٠
متوسط العلامات	٢٠:١٠	١٧:١٠	١٧:١٠	١٨:١٠

ويجدر النظر إلى هذه المعطيات في ضوء التصورات السائدة حول الاستقرار السياسي في هذه الدول، فمن الطبيعي أن تكون الممارسات منسجمة مع الإطار القانوني حين يكون هذا الإطار مستقرا وحين تكون تقاليد الحياة السياسية والإدارية متسقة مع هذا الإطار، إما لأنه مستقر منذ زمن، أو لأن التغيرات فيه نجحت في أن تنتقل إلى حيز الممارسة المقبولة في المجتمع.

فيتوقع معدو هذا التقرير أن التفاوت بين نوعي المؤشرات يشير إلى حراك في أوساط السلطات إما تجاوبا مع الطلب الشعبي على التغيير، أو من أجل مواجهة طلب من هذا القبيل، فتقوم السلطات بالتعامل مع خطر فقدان الاستقرار، أو الشرعية، أو لتعزيز النفوذ لدى أجزاء من النخب كنتاج لتغير الإمكانات المتاحة بسبب تغير الإطار القانوني أو الإجراءات (من مثل ما تفضي إليه سياسات "لانفتاح اقتصادي")، ونشوء فرص جديدة لاكتساب مواقع متقدمة في مجالي الاقتصاد والسياسة والعمل الاجتماعي.

وتشير هذه الظاهرة إلى أن عملية التحول الديمقراطي المرتبطة بخطوات إصلاحية تساهم فيها النخب الحاكمة، وغير الناجمة عن تغير سياسي دراماتيكي (كالثورة) يجري خلاله استبدال النخب بشكل كبير، لا تستطيع نقل الممارسات السياسية نقلة بعيدة وذلك بسبب رغبة النخب في الحفاظ على مواقعها من جهة، ولضمان حد آمن من الاستقرار السياسي، حيث يراد تقليص المتغيرات في فترة التحول التي لا تتسم بالاستقرار بطبيعتها. ولكي لا ينجم عن عمليات التحول السياسي مفاجآت غير مرغوب فيها، تشترك في مساندة البطء في عملية التحول كل من النخب المحلية، والاتجاهات المحافظة داخل المجتمع المحلي على تنوعها، والمجتمع الدولي. كما أن هذه المعطيات تدعم وجهة النظر القائلة بأن دمقرطة الممارسات ليست مرتبطة بالإصلاح القانوني بالقدر الذي ترتبط بضغط الشارع ومتطلبات استقرار الحكم، وأن الإصلاح القانوني يشكل "تعبيرا عن النوايا" وليس ضمانا لنجاح الدمقرطة، أو إنه قد يشكل أداة لإحداث حراك في النظام السياسي لا يشكل تهديدا على النخب المسيطرة.

يشار إلى أن التباين بين مقومات (قيم) التحول الديمقراطي متفاوت من دولة إلى أخرى، بشكل يبدو متسقا مع الواقع الاقتصادي الاجتماعي لهذه الدول. ويتدرج متوسط علامات مؤشرات القيم أو المقومات كما في الشكل (٢–٦) أدناه من سيادة القانون (٦١٦) بارتفاع غير ذي بال مقارنة مع القراءة السابقة (٦١٤)؛ إلى وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة (٥٣٦) بانخفاض[٧] عن القراءة السابقة (٥٥٥)؛ إلى المساواة والعدالة الاجتماعية (٥٠٢) التي تحسنت[٨] مقارنة مع القراءة السابقة (٤٧١)؛ إلى احترام الحريات (٤٨٤) التي انخفضت[٩] بشكل واضح مقارنة بالقراءة السابقة (٥١٠).

[٧] يرتبط هذا الانخفاض بانخفاض علامة البحرين التي أتت بين أدنى العلامات في هذا السياق.

[٨] يرتبط هذا الارتفاع بارتفاع علامتي البحرين وتونس وهما أعلي علامتان في هذا السياق.

[٩] أتت علامتا البحرين وتونس من بين تاعلامات المتدنية في هذا السياق، ما شكل سببا رئيسا في هذا السياق، مع الإشارة إلى انخفاض علامات كل الدول عدا الكويت والمغرب.

الشكل (٢–٦): المتوسط العربي المقارن لعلامات القيم أو المقومات

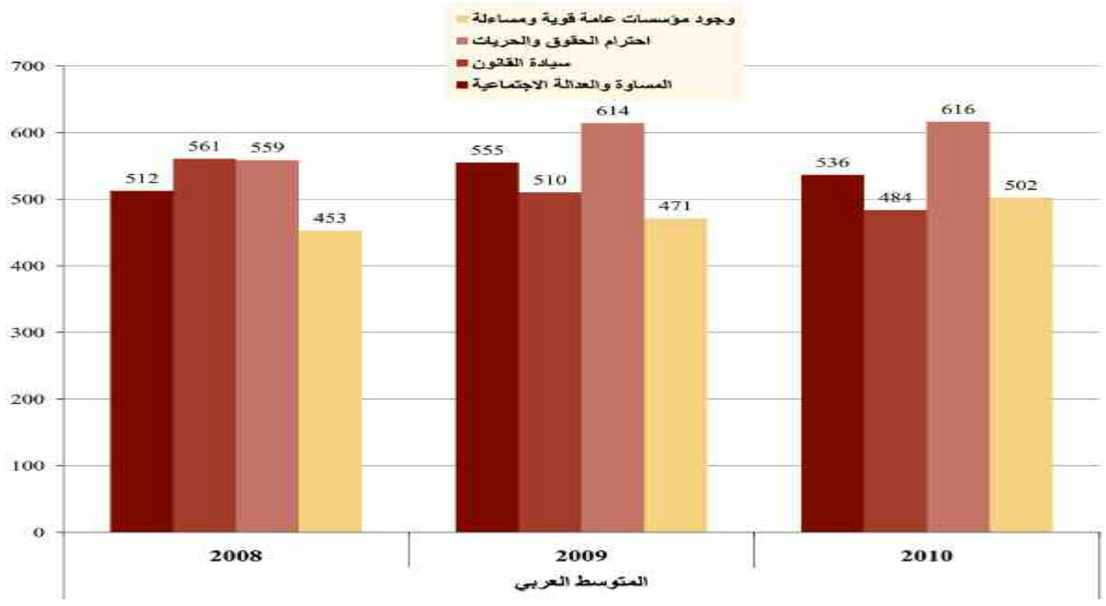

واللافت للنظر أن ترتيب علامة المقياس الفرعي لمقومات (قيم) الديمقراطية الخاص بالمساواة والعدالة الاجتماعية وذلك المتعلق بوجود المؤسسات العامة والقوية يتغير بشكل ملحوظ بين مؤشرات الوسائل، وتلك المتعلقة بالممارسات كما يشير الشكل (٢– ٧) أدناه. فترتفع مرتبتهما بين المقومات (القيم) عند تجريد مؤشراتهما من تلك المتعلقة بالوسائل وقصرها على الممارسات منتقلة إلى مراتب أعلى عند تجريدها من مؤشر الوسائل علما بأنه مؤشر من أصل سبعة مؤشرات. ويقابل ذلك انخفاض في مكانة المؤشرات الفرعية للمقومات (القيم) الخاص بسيادة القانون عند قصرها على الممارسات.

الشكل (٢–٧): متوسط علامات المقاييس الفرعية حسب قيم أو مقومات الديمقراطية مع مقارنة مؤشرات الممارسات، والوسائل، والمتوسط العام

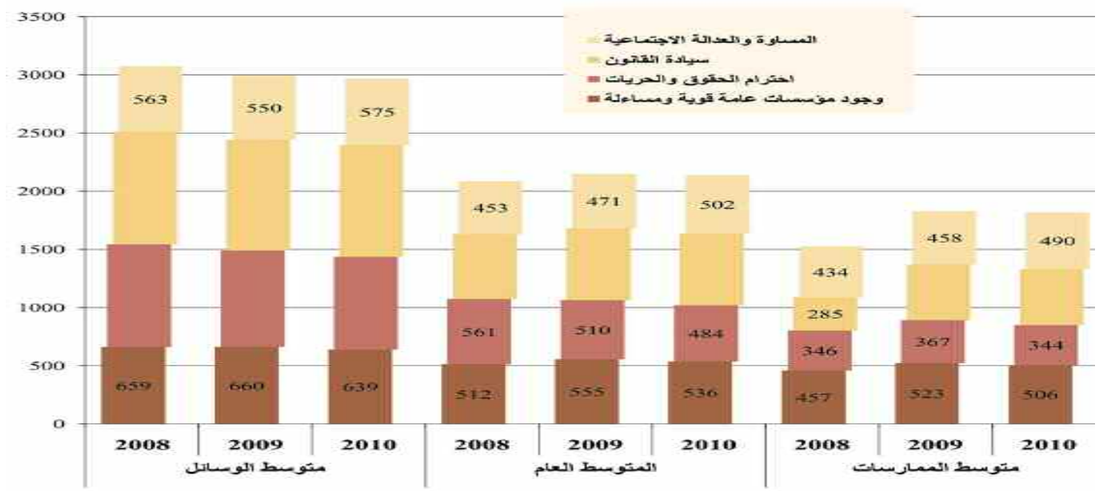

وعند النظر إلى توزيع علامات المقاييس الفرعية للمقومات أو القيم حسب الدول كما في الشكل (٢–٨) أدناه فإننا نجد تفاوتا في ترتيب علامات هذه المقاييس الفرعية بين الدول الاثنتي عشر. فبينما يتبوأ المقياس الفرعي لاحترام الحقوق والحريات مكانة الصدارة بين المقومات (القيم) في كل من اليمن (للسنة الثالثة على التوالي)، ولبنان (للسنة الثالثة على التوالي)، فإنه يأتي في نهاية القائمة في السعودية (للسنة الثالثة على التوالي)، وسورية (للسنة الثانية على التوالي)، وفلسطين (للسنة الثانية على التوالي)، وفي البحرين، وفي تونس. أما المقياس الفرعي لسيادة القانون فإنه يحتل المرتبة الأولى في الأردن (للسنة الثالثة على التوالي)، والبحرين، والسعودية (للسنة الثالثة على التوالي)، وسورية، والكويت (للسنة الثانية على التوالي)، والمغرب (للسنة الثالثة على التوالي). بينما يحتل المقياس الفرعي للمساواة والعدالة الاجتماعية المرتبة الأولى في تونس، ويحتل المرتبة الأخيرة في الجزائر (للسنة الثالثة على التوالي)، والكويت (للسنة الثانية على التوالي)، ولبنان (للسنة الثانية على التوالي)، والمغرب (للسنة الثالثة على التوالي)، واليمن (للسنة الثالثة على التوالي). ويأتي المقياس الفرعي للمؤسسات القوية في المرتبة الأولى في سورية (للسنة الثانية على التوالي)، ومصر (للسنة الثالثة على التوالي)، وفي الثانية في كل من تونس، والكويت (للسنة الثانية على التوالي)، ولبنان (للسنة الثالثة على التوالي)، واليمن (للسنة الثالثة على التوالي).

شكل (٢–٨): المقاييس الفرعية المقارنة وفق مقومات (قيم) الديمقراطية حسب الدول

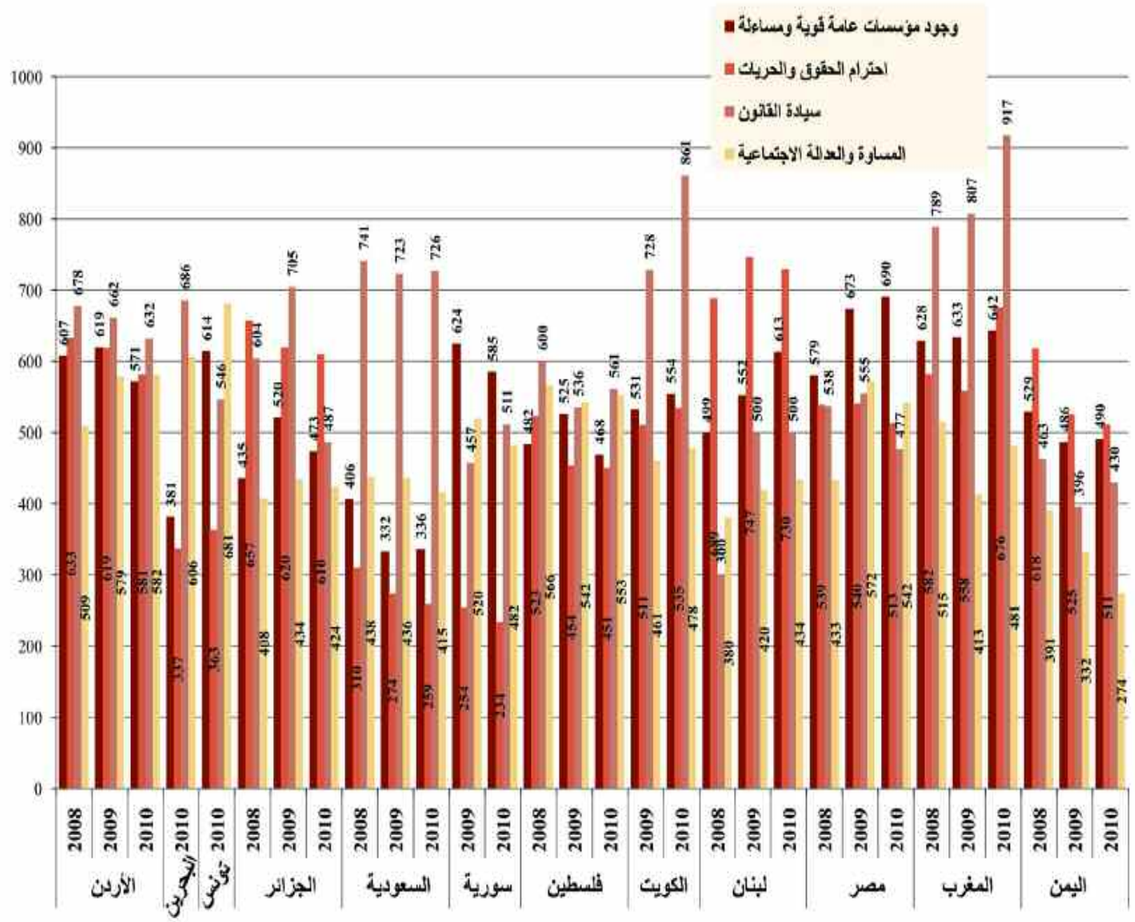

ويمكن إجمال نقاط الضعف والقوة في الدول الاثنتي عشرة كما يلي:

- الأردن انتقلت من المرتبتين الثانية والأولى في القراءتين السابقتين إلى المرتبة الرابعة في القراءة الراهنة، وكانت ثاني أكبر الخاسرين للنقاط نتيجة لتراجع الممارسات الديمقراطية فيها. وقد حافظت على المرتبة الأولى في المقياس الفرعي للعدالة الاجتماعية بين الدول العشرة التي شكلت القراءة السابقة، بيد أنها تراجعت إلى المرتبة الثالثة في هذا المقياس الفرعي مقارنة بتونس والبحرين.
- البحرين حصلت على المرتبة الثانية في المقياس الفرعي للمساواة والعدالة الاجتماعية، وحصلت على المرتبة التاسعة بين الدول الاثنتي عشر في علامتها الإجمالية، وحصلت على مرتبة متدنية في المقياس الفرعي لاحترام الحقوق والحريات.
- تونس حصلت على المرتبة الأولى في المقياس الفرعي للمساواة والعدالة الاجتماعية، وعلى المرتبة الثالثة في المقياس الفرعي المتعلق بوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة، وحصلت على مرتبة متدنية في المقياس الفرعي لاحترام الحقوق والحريات.
- الجزائر أكثر الدول تراجعا مقارنة بالقراءة السابقة.
- السعودية حصلت على المرتبة الثانية عشر، وتراجعت علامتها للسنة الثانية على التوالي في علامات المقياس العام، والمقياس الفرعي للوسائل، وعلى المرتبة الثانية عشر في وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة، والمرتبة الحادية عشر في احترام الحقوق والحريات.
- سورية حصلت على المرتبة الرابعة في المقياس الفرعي لوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة، والمرتبة الحادية عشر في علامات المقياس العام، وكذلك في المقياس الفرعي للوسائل، وعلى المرتبة الأخيرة في احترام الحقوق والحريات.
- فلسطين حصلت على المرتبة الثامنة في المقياس العام، وتراجعت علامتها للسنة الثانية على التوالي، وحافظت على مكانتها الثالثة في المقياس الفرعي للوسائل وعلى مكانتها قبل الأخيرة في المقياس الفرعي للممارسات.
- الكويت حصلت على المرتبة الثانية في المقياس الفرعي للممارسات، وتقدمت مرتبتها العامة بين الدول لتصبح الثالثة بعد أن كانت الخامسة في القراءة السابقة، محققة المرتبة الثانية في التحسن مقارنة بالقراءة السابقة، وحافظت على المرتبة الثانية في المقياس الفرعي لسيادة القانون.
- لبنان ثالث أكثر الدول تقدما في المقياس العام بالمقارنة مع القراءة السابقة، أحرز تقدما للسنة الثانية على التوالي. وحصل على المرتبة الأولى في احترام الحقوق والحريات (للسنة الثالثة على التوالي)، وعلى المرتبة الثالثة في المقياس الفرعي للممارسات.
- مصر حصلت على المرتبة الرابعة في المقياس العام بعد أن كانت الثالثة، وحافظت على المرتبة الأولى في المقياس الفرعي المتعلق بوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة (مع ارتفاع في العلامة مقارنة بالقراءة السابقة)، وقد تراجعت علامتها في المقومات الثلاث الأخرى.

المغرب حصل على المرتبة الأولى في المقياس العام وفي المقياسين الفرعيين للوسائل والممارسات،

- وعلى المرتبة الأولى في التحسن مقارنة بالقراءة السابقة، وعلى المرتبة الأولى في المقياس الفرعي الدال على سيادة القانون، والمرتبة الثانية في المقياس الفرعي المتعلق بوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة.
- اليمن حصلت على المرتبة العاشرة في المقياس العام، واستمرت علامته في التراجع للسنة الثانية على التوالي، وحصل على المرتبة الأخيرة في المقياس الفرعي للممارسات، وعلى المرتبة الأخيرة في سيادة القانون

سيادة القانون (رغم حصول بعض التحسن على علامة هذا المقياس الفرعي)، وفي المساواة والعدالة الاجتماعية (مع تراجع مقارنة بالقراءة السابقة).

وعند تقييم متوسط علامات المؤشرات المنفردة للدول الاثنتي عشر نجد أن غالبية متوسط العلامات تقع ضمن نطاق لا يلفت فيه التفاوت النظر بشكل خاص. ويدل فحص الانحراف المعياري للقيم، على أن التقارب في العلامات مقتصر على تلك المؤشرات ذات العلامات المتدنية جدا (إساءة معاملة المعتقلين، والإنفاق على القطاعات الاجتماعية)، والمرتفعة جدا (تشريع منع التعذيب، وتشريع استقلال القضاء).

أما المؤشرات التي كان الانحراف المعياري لعلاماتها في الدول المختلفة عاليا مقارنة بباقي المؤشرات فتعلقت بالتشريع لحرية الأحزاب، وإعاقة أعمال البرلمان، واستخدام محاكم غير مدنية لمحاكمة المدنيين، وخرق الدستور، وإعاقة النشاط الحزبي، والاعتقال التعسفي.

كما يظهر الشكل (٢–٩) أدناه فقد حصل مؤشران على علامة ١٠٠٠ في الدول الاثنتي عشر وهما المتعلقان بتشريع منع التعذيب، وتشريع استقلال القضاء. وحصل مؤشران على متوسط علامات في الدول الاثنتي عشر ٩٠٠ فما فوق وهما نقاش مشاريع القوانين، وتشريع الحق في محاكمة عادلة، وحصل مؤشران على علامات بين ٨٠٠–٨٩٩، وهي مقاضاة الجهات التنفيذية، وتشريع حق التجمع. كما حصلت أربعة مؤشرات على علامات بين ٧٠٠–٧٩٩ وهي المتعلقة بالمساواة في الأجور، وتشريع فصل السلطات، وتشريع حرية الإعلام، وتنظيم نشاطات الاحتجاج، وحصلت ثلاثة مؤشرات على علامات بين ٦٠٠–٦٩٩، وتسعة بين ٥٠٠–٥٩٩، وثمانية بين ٤٠٠–٤٩٩، ومؤشر واحد بين ٣٠٠–٣٩٩، وستة مؤشرات على علامات بين ٢٠٠–٢٩٩ (تتعلق بالفساد في المؤسسات العامة، وإعاقة النشاط الحزبي، وتنظيم الاجتماعات والمظاهرات، وبانتشار صحافة المعارضة، وبالرقابة على الإنترنت والمطبوعات، وبالاعتقال التعسفي)، وثلاثة مؤشرات بين ١–٩٩ (تتعلق باستخدام الواسطة في التوظيف، والإنفاق على القطاعات الاجتماعية، وإساءة معاملة المعتقلين[١٠]).

[١٠] ارتفعت علامت هذا المؤشر من الصفر في القراءة السابقة إلى ٢١ في القراءة الراهنة بسبب حصول تونس على ٢٥٠.

شكل (٢–٩): متوسط علامات المؤشرات في المقياس العربي للأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠

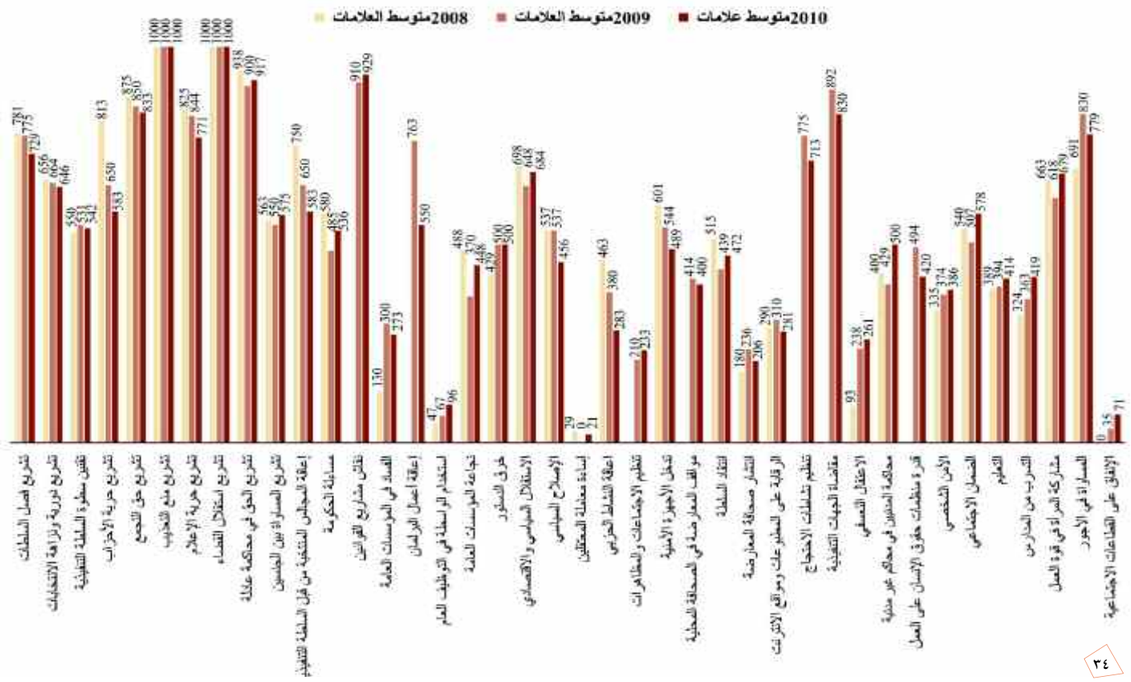

(١) الأردن

حصلت الأردن على علامة (٥٨٧) وجاءت في المرتبة الرابعة بين الدول الاثنتي عشر بزيادة ٦٠ نقطة عن المتوسط الإجمالي لعلامة المقياس وانخفاض ٣٣ نقطة عن القراءة السابقة. وكما يشير الشكل (٢–١٠) أدناه فقد حصلت عشرة مؤشرات على علامة ألف تعلقت بتشريع حرية الأحزاب، وحق التجمع، وتشريع منع التعذيب، الحق في المحاكمة العادلة، واستقلال القضاء من بين المؤشرات الدالة على الوسائل، وبنقاش مشاريع القوانين، وإعاقة عمل البرلمان، وترخيص الأحزاب، وتنظيم نشاطات الاحتجاج، ومقاضاة الجهات التنفيذية بين المؤشرات الدالة على ممارسات؛ وحصلت خمسة مؤشرات على علامة صفر تتعلق بمحاكمة مدنيين في محاكم أمن الدولة، والاعتقال التعسفي، وتنظيم نشاطات الاحتجاج، وإساءة معاملة المعتقلين، والإنفاق على القطاعات الاجتماعية. وبين باقي المؤشرات حصلت ثلاثة مؤشرات على علامات بين ٨٠٠ و ٨٩٩، وستة مؤشرات بين ٧٠٠ و ٧٩٩، ومؤشران بين ٦٠٠ و ٦٩٩، وأربعة مؤشرات بين ٥٠٠ و ٥٩٩، ومؤشران بين ٤٠٠ و ٤٩٩، وأربعة مؤشرات بين ٣٠٠ و ٣٩٩، وثلاثة مؤشرات بين ٢٠٠ و ٢٩٩، ومؤشر واحد بين ١ و٩٩.

قام الملك عبد الله في نهاية عام ٢٠٠٩ بحل البرلمان في منتصف ولايته التي تستمر عادة لأربع سنوات ولم يقدم المرسوم الملكي سبباً لحل البرلمان لكن أطراف المعارضة اعتقدت أن الملك قد هدف من وراء ذلك لسن قوانين بدون عرضها على البرلمان فيما اعتقد آخرون أن السبب كان يكمن في قلة فاعلية البرلمان. أجريت انتخابات جديدة في الأردن بعد سنة من حل البرلمان وذلك بعد إصدار قانون انتخابات جديد أعطى المزيد من المقاعد البرلمانية للمناطق القبلية على حساب المدن. بلغت نسبة التصويت في الانتخابات ٥١ ، وقاطعت جبهة العمل الإسلامي الانتخابات احتجاجاً على قانون الانتخابات الجديد. شهدت الأردن خلال عام ٢٠١٠ أزمة اقتصادية حادة حيث بلغ العجز في الميزانية العامة ٢ بليون دولار وبلغت ديون الأردن الخارجية ١١ بليون دولار أو ما يعادل ٦٠ من الناتج المحلي.

وفي معرض مقارنة نتائج القراءة الراهنة والقراءتين السابقتين، يشار إلى تراجع علامة المؤشر المتعلق بخرق الدستور من ١٠٠٠ في القراءتين السابقتين إلى ٧٥٠، وانخفاض علامة المؤشر المتعلق بإعاقة المجالس المنتخبة إلى ٢٥٠ بدلا من ٧٥٠ في القراءتين السابقتين، وتراجع علامات المؤشرات الدالة على الإصلاح السياسي، وتدخل الأجهزة الأمنية، والتعبير عن مواقف المعارضة في الصحف، وانتشار صحافتها، والأمن الشخصي. ومن ناحية أخرى يشار إلى تحسن الانطباعات حول مساءلة الحكومة، والقدرة على انتقاد السلطة، والضمان الاجتماعي، والتعليم.

الشكل (٢–١٠): علامات المقاييس المنفردة المقارن لقراءات الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ في الأردن

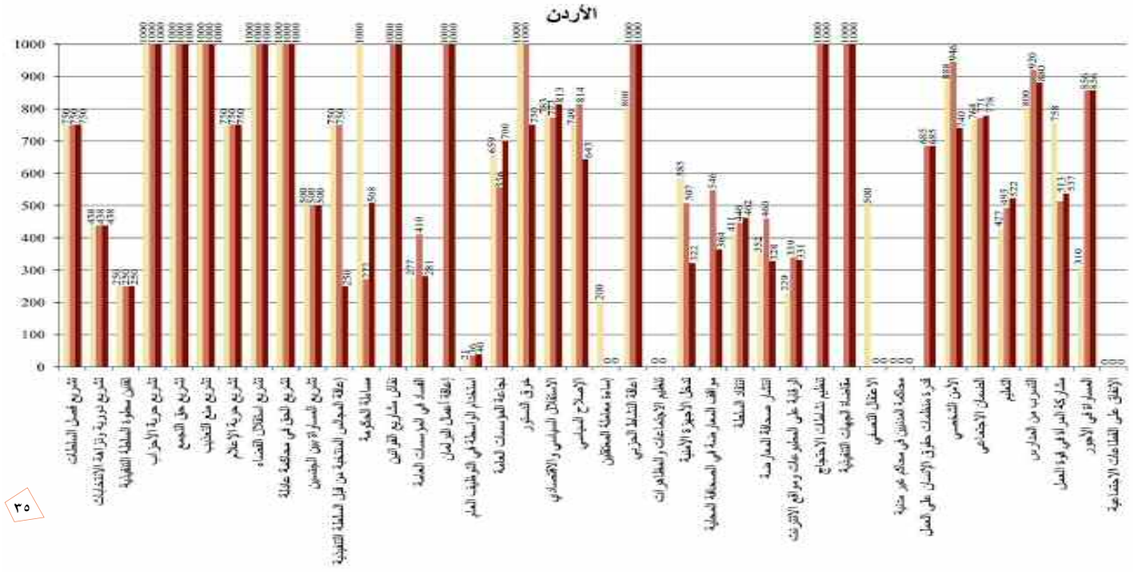

وفي الوقت الذي تتقارب فيه علامة المقياس الفرعي للوسائل مع متوسط الدول كما يوضح الشكل (٢–١١)، يرتفع المقياس الفرعي للممارسات عن المتوسط بشكل ملحوظ. أما في المقاييس الفرعية المتعلقة بمقومات أو قيم الديمقراطية، فيرتفع المؤشر الفرعي في الأردن لكل من المقاييس الفرعية الأربعة عن متوسط علامات القطاع، ويكون الارتفاع ملحوظا في قطاعي احترام الحقوق والحريات؛ والمساواة والعدالة الاجتماعية على الرغم من انخفاض علامة القطاع الفرعي لوسائل المساواة والعدالة الاجتماعية عن نظيره في المتوسط العربي كما يظهر الشكل (٢–١٢).

الشكل (٢–١١): المقياس الفرعي المقارن للأردن حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

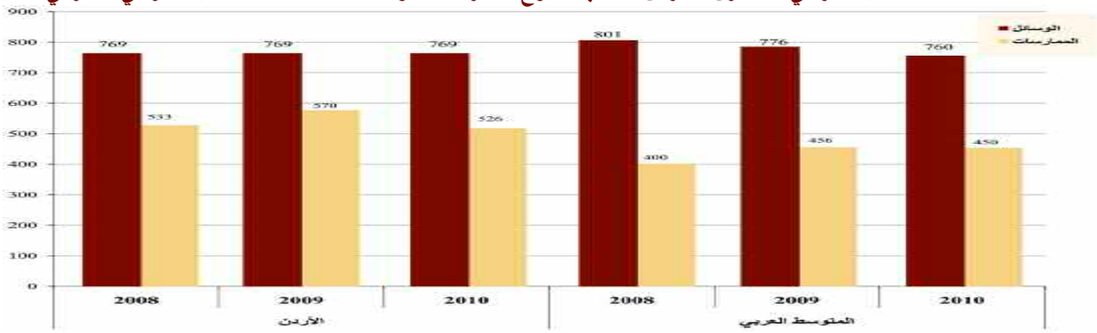

الشكل (٢–١٢): المقياس الفرعي المقارن للأردن وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

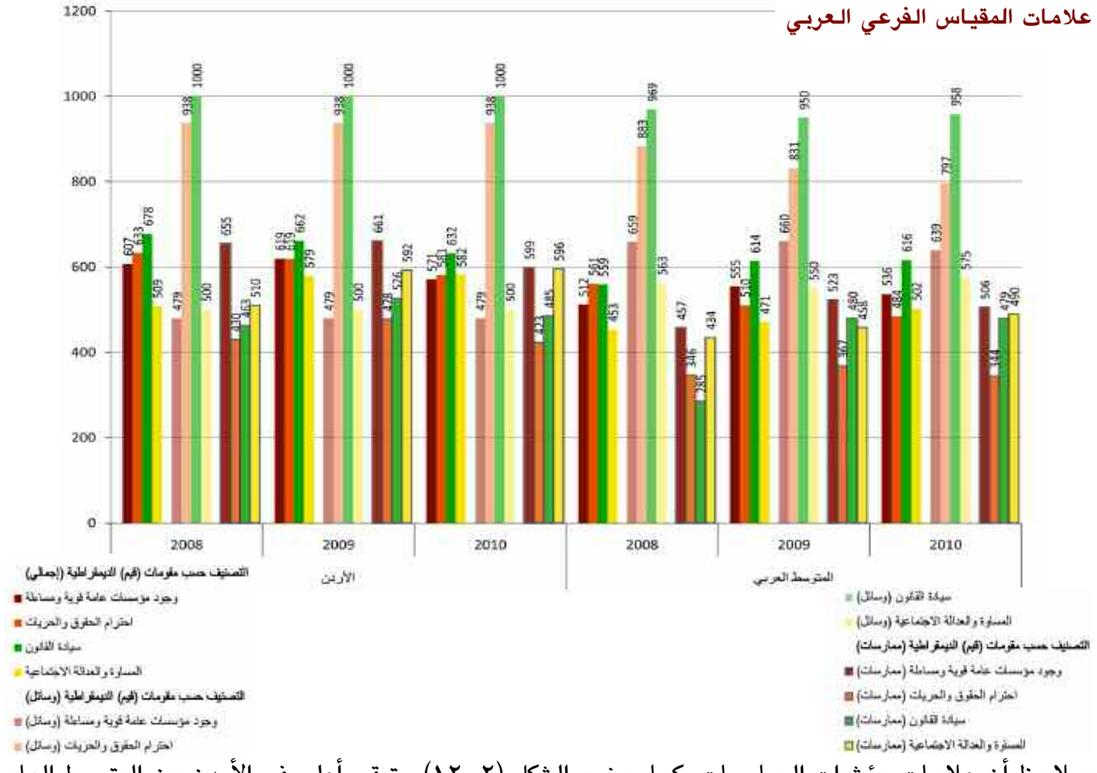

ويلاحظ أن علامات مؤشرات الممارسات، كما يوضح الشكل (٢–١٢)، تبقى أعلى في الأردن من المتوسط العام للمقاييس الفرعية للمقومات (القيم). بيد أن المقياسان الفرعيان المتعلقان بوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وبالمساواة والعدالة الاجتماعية يستمران للقراءة الثالثة على التوالي في البقاء دون المتوسط.

(٢) البحرين

حصلت البحرين على المرتبة التاسعة بين الدول الاثنتي عشر وعلى علامة (٤٥٩)، وهذه هي المرة الأولى التي تجرى فيها قراءة في البحرين. وتأتي البحرين في المرتبة العاشرة في مجال الوسائل (التشريعات) قبل سورية والسعودية. وكما يشير الشكل (٢–١٣) أدناه، فقد حصلت سبعة مؤشرات على علامة ١٠٠٠ في مجالات تشريع منع التعذيب، وتشريع استقلال القضاء، وتشريع الحق في محاكمة عادلة، وفي إعاقة عمل المجالس المنتخبة، وفي نقاش مشاريع القوانين، وفي تنظيم نشاطات الاحتجاج، وفي مقاضاة الجهات التنفيذية، ومحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية. وحصل المؤشر المتعلق بمشاركة المرأة في قوة العمل على علامة ٩٠٠. وفي المقابل حصلت ثمانية مؤشرات على علامة صفر وهي تتعلق بتشريع حرية الأحزاب، وإعاقة عمل البرلمان، وخرق الدستور، وإساءة معاملة المعتقلين، وإعاقة النشاط الحزبي، وتنظيم الاجتماعات والمظاهرات، وانتشار صحافة المعارضة، والإنفاق على القطاعات الاجتماعية. كما حصل المؤشران المتعلقان باستخدام الواسطة في التوظيف العام، وبالرقابة على المطبوعات ومواقع الإنترنت على علامتي ٤٠، و٤٣ على التوالي.

> شهدت البحرين انتخابات برلمانية جديدة عام ٢٠١٠ تمكنت فيها القوى المؤيدة للحكومة من الحصول على الأغلبية. لكن هذا العام شهد أيضاً استمرار التراجع في حالة حقوق الإنسان وخاصة في النصف الثاني من العام بما في ذلك استمرار التمييز الممنهج ضد المواطنين الشيعة واستعمال الاعتقال التعسفي وإساءة معاملة المعتقلين وإغلاق صفحات الكترونية وملاحقة العاملين في مجال حقوق الإنسان. وجاء ذلك عشية الانتفاضة الشعبية في ٢٠١١ والتي تخللها المزيد من القمع والاعتداء على الحريات.

يشار إلى أن علامات البحرين في المؤشرات الأربعين تنخفض عن المتوسط العربي فيما عدا المؤشرات المتعلقة بتشريع دورية الانتخابات، وتشريع الحق في المحاكمة العادلة، وإعاقة المجالس المنتخبة من قبل السلطة التنفيذية، ونقاش مشاريع القوانين، وتدخل الأجهزة الأمنية، وتنظيم نشاطات الاحتجاج، ومقاضاة الجهات التنفيذية، والاعتقال التعسفي، ومحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية، والضمان الاجتماعي، والتعليم، والتسرب من المدارس، ومشاركة المرأة في قوة العمل.

الشكل (٢–١٣): علامات المقاييس المنفردة لقراءة عام ٢٠١٠ في البحرين

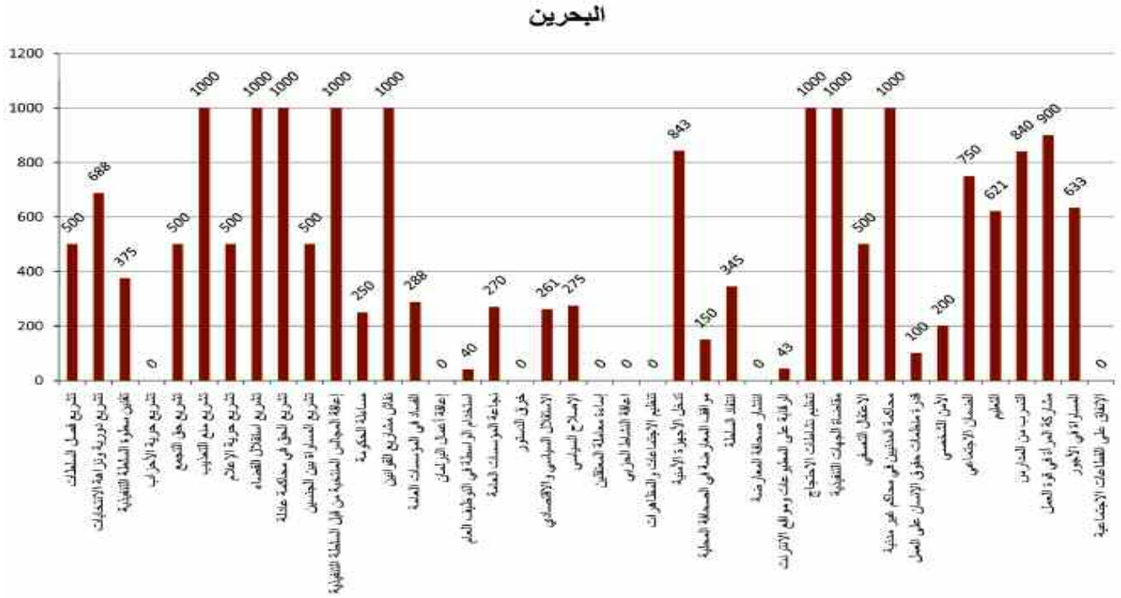

وكما يشير الشكل (٢–١٤) أدناه، فإن الفجوة بين علامات البحرين والمتوسط العربي في مجال الوسائل هي ضعف ما هي علية في مجال الممارسات حيث تشكل علامة البحرين في المقياس الفرعي للممارسات (٤١٠ - حوالي ٩٠٪ من المتوسط العربي) فإن علامة البحرين في المقياس الفرعي للوسائل (٦٠٦) تشكل حوالي ٨٠٪ من علامة المتوسط العربي. ويوضح الشكل (٢–١٥) أدناه تقدم البحرين على المتوسط العربي في مجال الممارسات المتعلقة بسيادة القانون والمساواة والعدالة الاجتماعية، وتراجعه في مجالي المؤسسات العامة القوية والمساءلة، ومجال احترام الحقوق والحريات. أما ما يتعلق بالوسائل فترتفع علامة البحرين عن المتوسط العربي فقط في مجال سيادة القانون.

الشكل (٢–١٤): المقياس الفرعي المقارن للبحرين حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

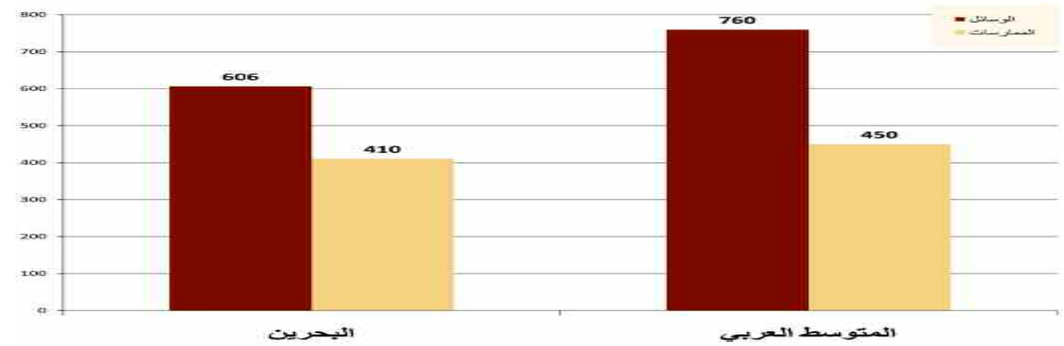

الشكل (٢–١٥): المقياس الفرعي المقارن للبحرين وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

(٣) تونس

حصلت تونس على المرتبة السادسة بين الدول الثنتي عشر وعلى علامة (٥٣٧). وهذه هي المرة الأولى التي تجرى فيها قراءة في تونس. وتأتي تونس في المرتبة التاسعة في مجال الوسائل (التشريعات) قبل البحرين، وسورية، والسعودية. وكما يشير الشكل (٢–١٦) أدناه، فقد حصلت تسعة مؤشرات على علامة ١٠٠٠ في مجالات تشريع حق التجمع، وتشريع منع التعذيب، وتشريع استقلال القضاء، وتشريع الحق في محاكمة عادلة، وفي مساءلة الحكومة، وفي نقاش مشاريع القوانين، وفي إعاقة أعمال البرلمان، وخرق الدستور، ومحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية. وحصلت ثلاثة مؤشرات تتعلق بتشريع المساواة بين الجنسين، والاستقلال السياسي والاقتصادي، والضمان الاجتماعي على علامات تتروح بين ٩٠٠ و٩٨٥. وفي المقابل حصلت خمسة مؤشرات على علامة صفر وهي تتعلق باستخدام الواسطة في التوظيف العام، وإعاقة النشاط الحزبي، وتدخل الأجهزة الأمنية، والرقابة على المطبوعات ومواقع الإنترنت. كما حصل المؤشران المتعلقان بانتشار صحافة المعارضة، وتنظيم نشاطات الاحتجاج على علامتي ٦٠، و٥٠ على التوالي.

> شهدت تونس خلال عام ٢٠١٠ انتخابات بلدية حصلت فيها المعارضة على ٢٥ من المقاعد. برزت خلال هذه الفترة أحاديث عن توريث محتمل للسلطة بعد انتهاء فترة الرئيس الأخيرة التي كان مقرراً استمرارها حتى عام ٢٠١٤. في المقابل، ظهرت أصوات دعت لإجراء تعديل دستوري يسمح برفع السن المسموح بها للمرشحين للانتخابات الرئاسية للسماح لزين العابدين بن علي بالترشح للمرة السادسة. شهدت هذه الفترة اعتقالات وملاحقة للصحفيين ونشطاء حقوق إنسان وكتّاب وغيرهم كما تم سن قانون يسمح للسلطات بوضع قيود إضافية على نشاطات المعارضة. شهدت نهاية السنة بدء المظاهرات الشعبية المعترضة على تصرفات رجال الأمن وهي المظاهرات التي تصاعدت في مطلع العام التالي وأسقطت بن علي عن الحكم.

الشكل (٢–١٦): علامات المقاييس المنفردة لقراءة عام ٢٠١٠ في تونس

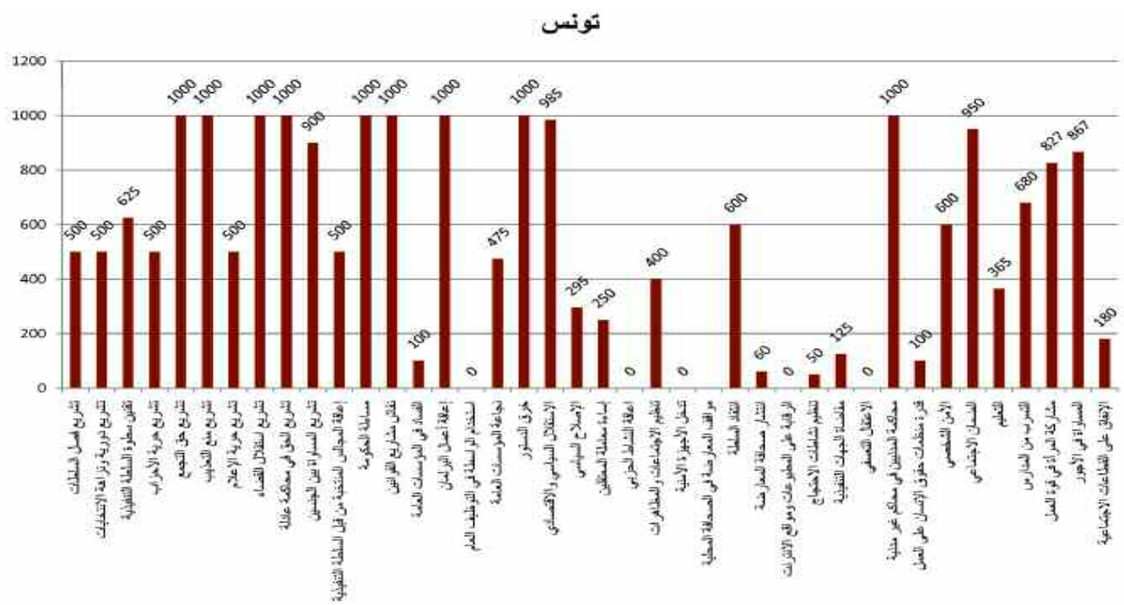

وكما يوضح الشكل (٢–١٧) أدناه فإن علامات تونس تقارب المتوسط العربي من أسفل في الوسائل، وتقاربه من أعلى في الممارسات. وترتفع علامة تونس عن المتوسط العربي بشكل ملحوظ في المؤشرات المتعلقة بتشريع المساواة بين الجنسين، ومساءلة الحكومة، وإعاقة أعمال البرلمان[١١]، وخرق الدستور، والاستقلال السياسي والاقتصادي، ومحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية، والضمان الاجتماعي. وتنخفض علامتها بشكل ملحوظ عن المتوسط العربي في المؤشرات المتعلقة بالتشريع لحرية الإعلام، وإعاقة النشاط الحزبي، وتدخل الأجهزة الأمنية، ومواقف المعارضة في الصحف، والرقابة على المطبوعات، ومواقع الانترنت، وتنظيم نشاطات الاحتجاج، ومقاضاة الجهات التنفيذية، والاعتقال التعسفي، وقدرة منظمات حقوق الإنسان على العمل.

الشكل (٢–١٧): المقياس الفرعي المقارن لتونس حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

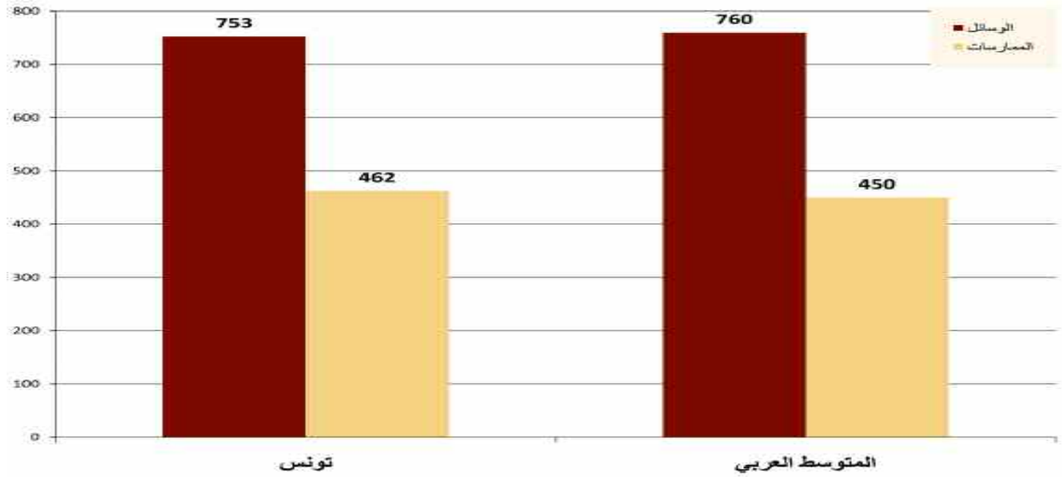

ويوضح الشكل (٢–١٨) أدناه أن علامة تونس في مجال المؤسسات العامة والقوية أعلى من المتوسط العربي إجمالا رغم ضعف التشريع في هذا المجال ولكن بارتفاع ملحوظ في مجال الممارسات. أما في مجال احترام الحقوق والحريات فتنخفض علامة تونس عن المتوسط العربي في الوسائل والممارسات على حد سواء. وفي مجال سيادة القانون فعلامة تونس أعلى بقليل من المتوسط العربي في جانب الوسائل، ولكنها متراجعة في جانب الممارسات.

[١١] وهي إجمالا سمة للدول التي يشكل فيها الحزب الحاكم البرلمان دون وزن يذكر للمعارضة.

الشكل (٢–١٨): المقياس الفرعي المقارن لتونس وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

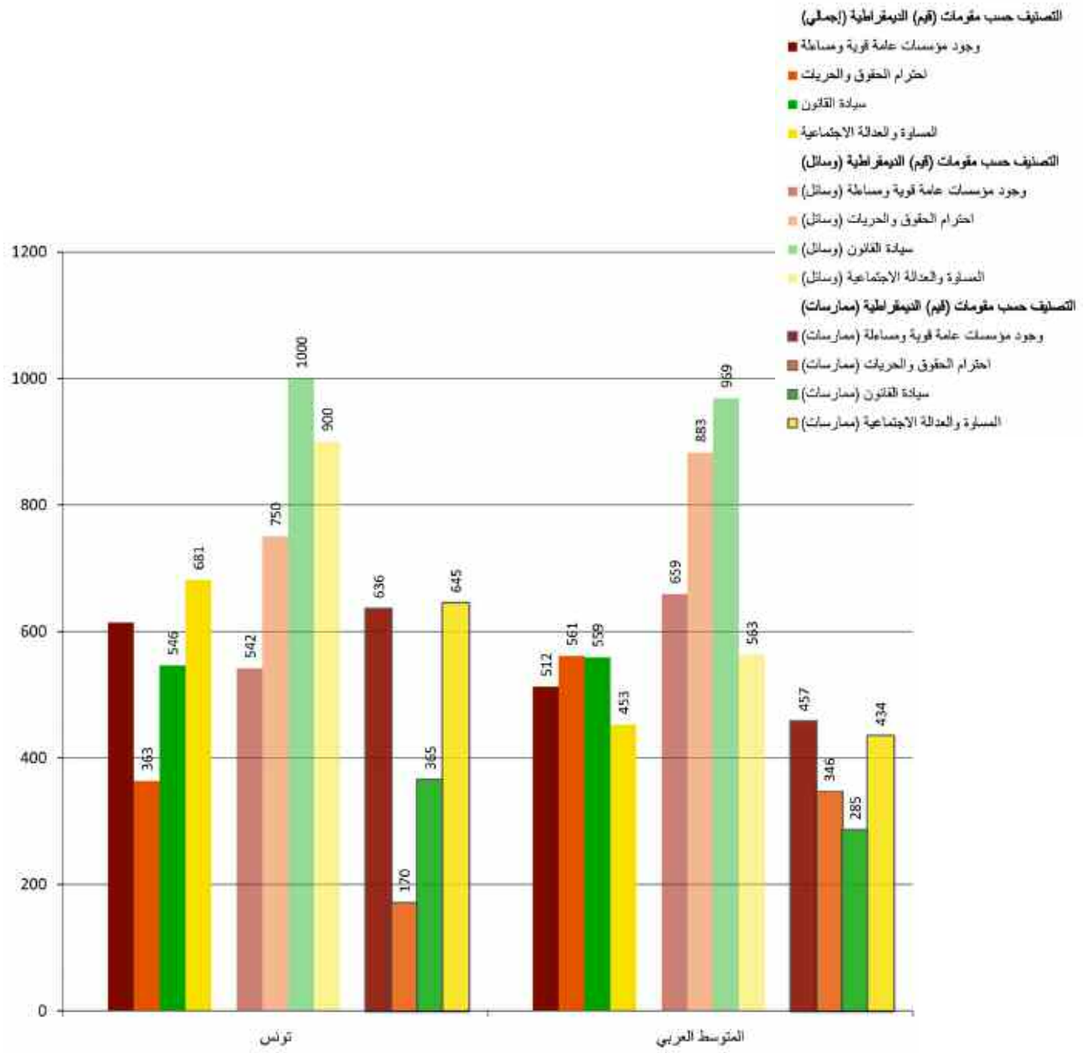

ويلاحظ أن علامات المقياس الفرعي لمقومات (قيم) الديمقراطية المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية لتونس تتفوق على المتوسط العربي في مجالي الوسائل والممارسات، وفي الواقع فإن علامة تونس المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية (٦٨١) تتقدم بشكل ملحوظ على كل الدول العربية، بحيث تليها علامة البحرين (٦٠٦)، مع التذكير بعلامة المتوسط العربي (٥٠٢).

(٤) الجزائر

حصلت الجزائر على المرتبة السابعة في المقياس لهذه القراءة (٥١١) وقد تراجع معدل علامات مؤشراتها بـ ٥٩ نقطة، حيث كانت الجزائر أكثر الدول تراجعا في هذه القراءة مقارنة بالقراءة السابقة. وفي الوقت الذي حصلت فيه ستة مؤشرات من أصل عشرة في مجال التشريع على أعلى علامة ممكنة (١٠٠٠)، حصلت أربعة مؤشرات بين مؤشرات الممارسات (مقارنة بخمسة في القراءة السابقة) على علامة ألف. وكما يشير الشكل (٢–١٩)، فقد حصلت سبعة مؤشرات على علامة صفر (مقارنة بخمسة في القراءة السابقة).

شهدت الجزائر تحسناً في الوضع الأمني تزامن مع تحسن في الأوضاع الاقتصادية. لكن الأوضاع السياسية لم تتحسن حيث برزت إشاعات عن توريث الحكم لأخ الرئيس. كما شهدت البلاد حديثا متزايدا عن الفساد. رفضت الحكومة تشكيل أحزاب جديدة ومنعت مسيرات معارضة لسياستها، كما أغلقت صفحات انترنت لأحزاب المعارضة.

الشكل (٢–١٩): علامات المقاييس المنفردة المقارن لقراءات الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ في الجزائر

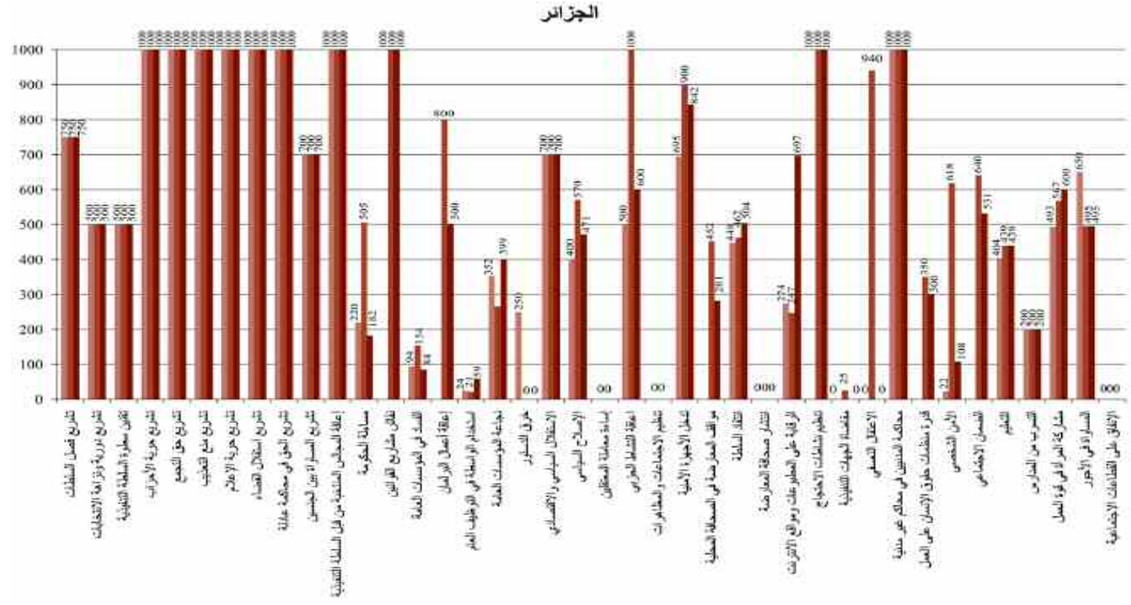

ويشير المقياس الفرعي حسب نوع المؤشرات، كما في الشكل (٢–٢٠)، إلى حصول الجزائر على علامة ترتفع فوق المعدل العربي في مجال الوسائل، وتنخفض عنه في مجال الممارسات.

أما المقياس الفرعي لمقومات أو قيم الديمقراطية، فيشير، كما يوضح الشكل (٢–٢١)، إلى تدني علامات الجزائر في قطاعات وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة، وفي قطاع المساواة والعدالة الاجتماعية، فيما يرتفع في قطاع الحريات العامة وسيادة القانون وذلك للعام الثالث على التوالي.

الشكل (٢–٢٠): المقياس الفرعي المقارن للجزائر حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

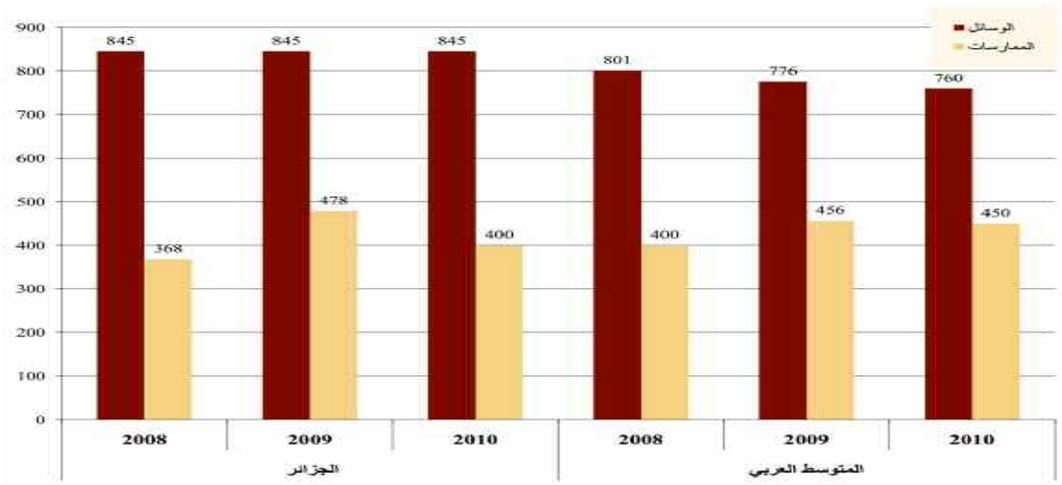

الشكل (٢–٢١): المقياس الفرعي المقارن للجزائر وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

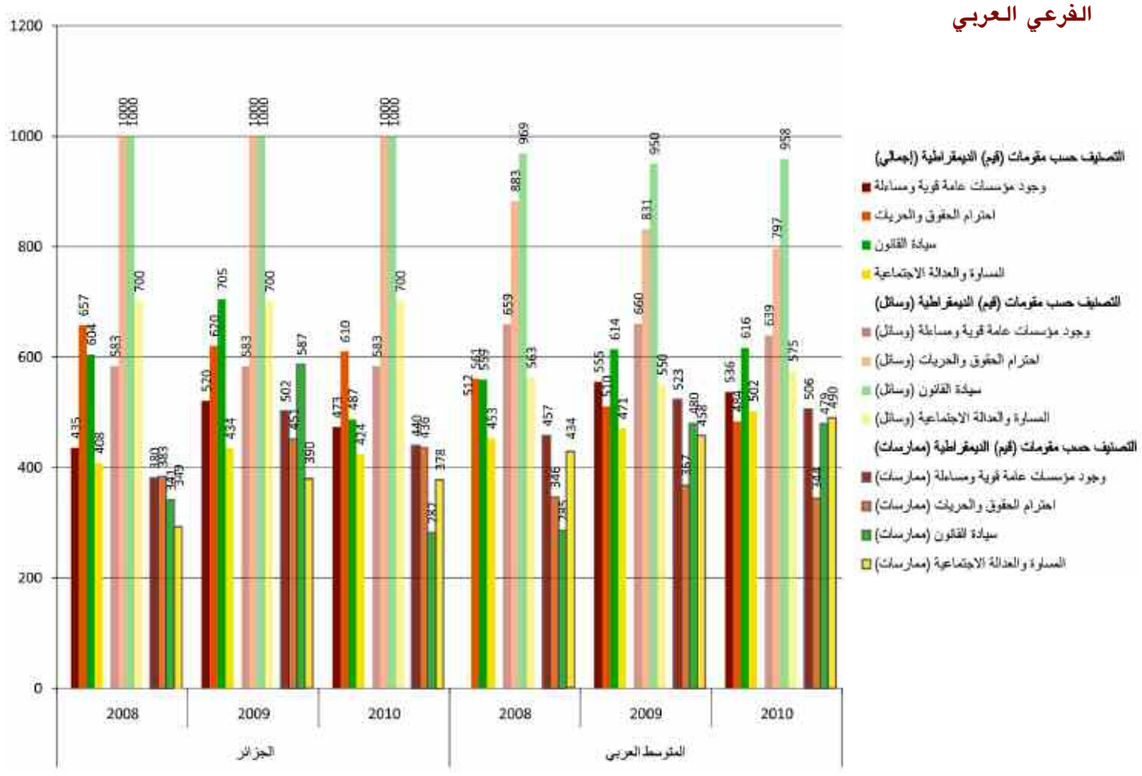

وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي تحصل فيه مؤشرات الوسائل على أعلى العلامات في المقياس الفرعي لاحترام الحريات العامة ولسيادة القانون، فإن مؤشرات الممارسات تحصل على أدنى علامة في المقياس الفرعي لسيادة القانون، والمساواة والعدالة الاجتماعية، كما يشير الشكل (٢–٢١). يشار إلى التراجع الملحوظ في المقياس الفرعي لممارسات سيادة القانون.

(٥) السعودية

حظيت العلامة الإجمالية للسعودية (٣٩٥) على الترتيب الثاني عشر بين علامات المقياس، وقد تراجعت علامة السعودية ٧ نقاط مقارنة بالقراءة السابقة. وهي بهذا تكون الدولة الوحيدة التي تراجعت إلى ما دون علامة (٤٠٠) التي قدرها الفريق [مسبقا] كعلامة القطع بين السلطوية أو الشمولية، وبين وجود بوادر للتحول الديمقراطي. وقد حصلت ثمانية مؤشرات (أربعة منها من مؤشرات الوسائل) على أعلى علامة (١٠٠٠)، وحصل اثنا عشر مؤشرا على علامة صفر، ويشار هنا إلى تراجع علامة المؤشر المتعلق بالمساواة في الأجور من (١٠٠٠) في القراءتين السابقتين إلى (٧٠٤) في القراءة الراهنة. وقد حصل أحد المؤشرات التي حصلت على صفر في القراءة السابقة والمتعلق بتنظيم نشاطات الاحتجاج على علامة (٢٥٠) في هذه القراءة. ولم يكن ممكنا قياس المؤشر المتعلق بإعاقة أعمال البرلمان في حالة السعودية، فتم تعليقه. تراوحت علامات باقي المؤشرات بين ١١٦ و ٧٨٤ كما يشير الشكل (٢–٢٢).

> شهد عام ٢٠١٠ تحركاً رسمياً لمحاربة الفساد كإقرار هيئة مكافحة الفساد وتعيين مسؤول لها والنظر في عشرات من حالات الفساد. كما شهد إحالة عدد من المعتقلين للمحاكمة بعد فترة اعتقال طويلة بدون محاكمة. لكن الضغوط على الصحافة وناشطي حقوق الإنسان استمرت مؤدية لاستقالة رئيس تحرير جريدة الوطن واعتقال أحد العاملين في حقوق الإنسان بسبب انتقاداته للتمييز ضد الشيعة. شهد مطلع ٢٠١٠ توقفاً للاشتباكات المسلحة التي شاركت فيها المملكة ضد المتمردين اليمنيين.

الشكل (٢–٢٢): علامات المقاييس المنفردة المقارن لقراءات الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ في السعودية

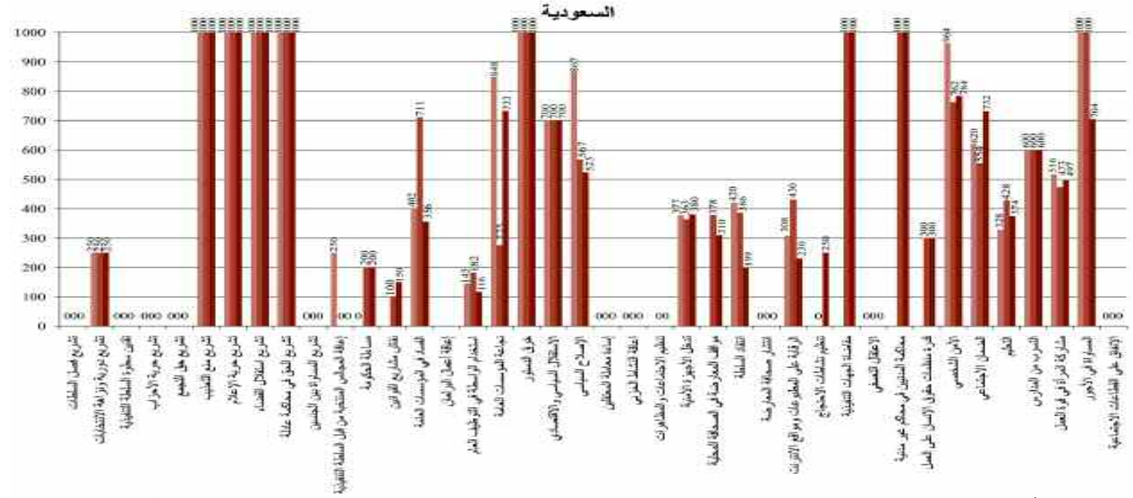

لقد طرأ تحسن في علامة المؤشرات المتعلقة بنقاش مشاريع القوانين، ونجاعة المؤسسات العامة، وبالضمان الاجتماعي. أما التراجع فقد طرأ على المؤشرات المتعلقة بالفساد في المؤسسات العامة، والإصلاح السياسي، والقدرة على انتقاد السلطة، والرقابة على المطبوعات ومواقع الإنترنت، والمساواة في الأجور.

ويبدو من هذه المعطيات أن سبب التراجع في العلامة الإجمالية للسعودية يتعلق بتراجع السلطة عن المشروع الإصلاحي، على الرغم من تواضعه.

يشير المقياس الفرعي حسب نوع المؤشرات، كما في الشكل (٢–٢٣)، إلى حصول السعودية على علامة منخفضة بشكل كبير عن المعدل العربي في مجال الوسائل بينما نجد أن المقياس الفرعي للممارسات في المقابل يقترب منه، ففي الوقت الذي تحصل فيه السعودية على المرتبة الثانية عشر في المقياس الإجمالي، وفي المقياس النوعي للوسائل، فإنها تحصل على المرتبة العاشرة في المقياس النوعي للممارسات، تاركة كل من اليمن وفلسطين وراءها.

أما المقاييس الفرعية للمقومات أو القيم، فتشير، كما يوضح الشكل (٢–٢٤)، إلى تدني علامات السعودية عن المعدل العربي في كل الجوانب عدا المقياس الفرعي المتعلق بسيادة القانون، حيث يرتفع فيها المقياس الفرعي عن المعدل العربي للسنة الثالثة على التوالي، وينطبق ذلك على الوسائل والممارسات على حد سواء.

الشكل (٢–٢٣): المقياس الفرعي المقارن للسعودية حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

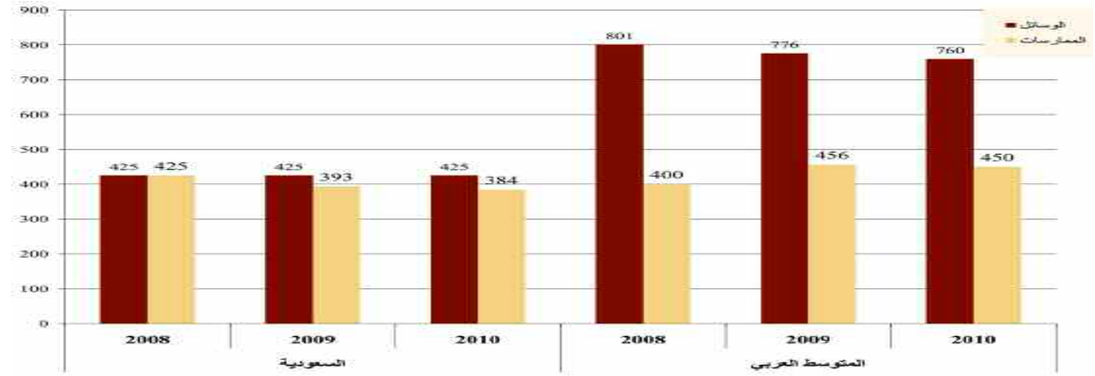

الشكل (٢–٢٤): المقياس الفرعي المقارن للسعودية وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

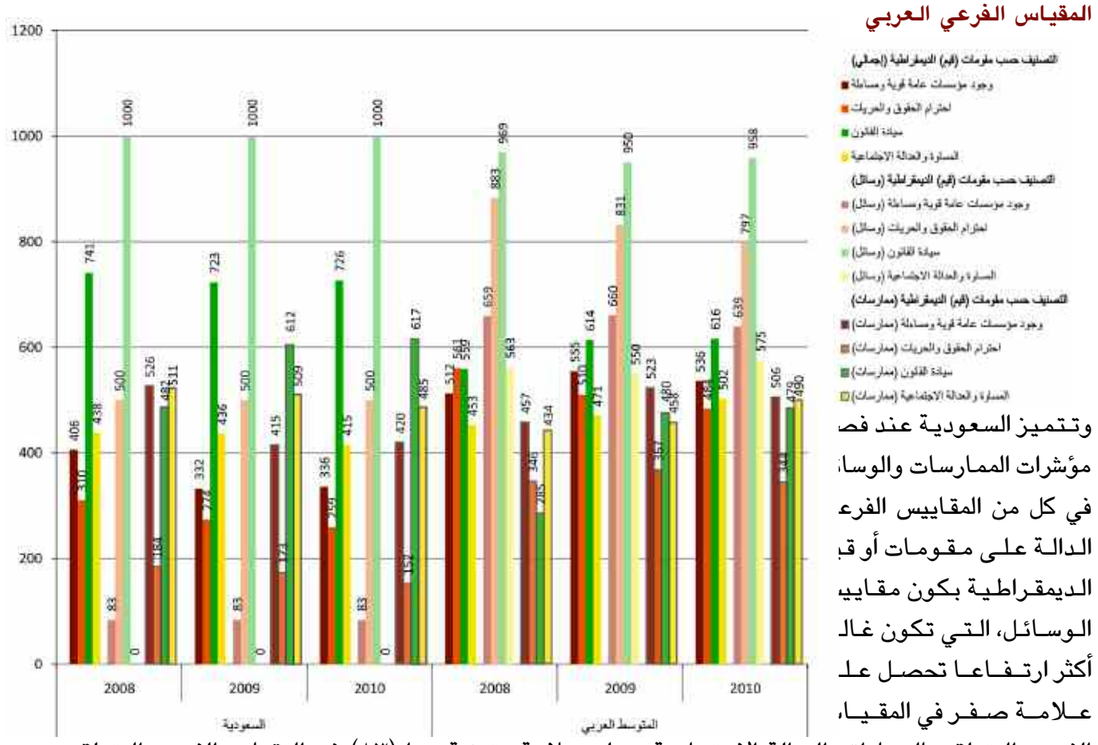

وتتميز السعودية عند فص
مؤشرات الممارسات والوسا
في كل من المقاييس الفرع
الدالة على مقومات أو ق
الديمقراطية بكون مقايي
الوسائل، التي تكون غال
أكثر ارتفاعا تحصل عل
علامة صفر في المقيا
الفرعي المتعلق بالمساواة والعدالة الاجتماعية، وعلى علامة متدنية جدا (٨٣) في المقياس الفرعي المتعلق بوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة، كما يبدو واضحا في الشكل (٢–٢٤).

ولكن ما ميز السعودية في القراءتين السابقتين في المقياس الفرعي لمقومات (قيم) الديمقراطية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، حيث كانت السعودية تحصل على علامة أعلى من المتوسط العربي في الممارسة، رغم حصولها على علامة صفر في الوسائل، قد تراجعت في القراءة الراهنة، حيث تنخفض علامة السعودية (٤٨٥) عن المتوسط العربي (٤٩٠) رغم قربها منه.

(٦) سورية

حصلت سورية على علامة (٤٤٠) وجاءت، بالتالي، في المرتبة الحادية عشر بين الدول الاثنتي عشر، بتراجع ١٧ نقطة عن القراءة السابقة.

كما هو واضح في الشكل (٢–٢٥) أدناه، حصلت سبعة مؤشرات منفردة في سورية على أعلى علامة ممكنة اثنان منها من بين مؤشرات الوسائل وخمسة بين مؤشرات الممارسات، وهي حالة فريدة بين الدول الاثنتي عشر التي جرى فيها القياس. ففي الغالب يكون تناسب المؤشرات الحاصلة على علامة ١٠٠٠ بين الممارسات والوسائل ١١ وليس ١٢,٥ كما هو الحال هنا.

وقد حصلت عشرة مؤشرات على علامة صفر (بينها مؤشر واحد من مؤشرات الوسائل). وتعلقت المؤشرات الحاصلة على علامة الصفر بالتشريع لحرية الأحزاب، والفساد في المؤسسات العامة، واستخدام الواسطة في التوظيف، وإساءة معاملة المعتقلين، وإعاقة النشاط الحزبي، وصحافة المعارضة، والرقابة على المطبوعات والإنترنت، ومحاكمة المدنيين في محاكم عسكرية، وقدرة منظمات حقوق الإنسان على العمل، والإنفاق على القطاعات الاجتماعية.

تعلقت المؤشرات الحاصلة على علامة ١٠٠٠ بتشريع منع التعذيب، وتشريع استقلال القضاء، ومساءلة الحكومة، ونقاش مشاريع القوانين، وإعاقة أعمال البرلمان، ومقاضاة الجهات التنفيذية، والمساواة في الأجور.

أما باقي المؤشرات فتراوحت علاماتها بين ١٥٠ و ٨٢٧، وكان بينها سبعة مؤشرات بعلامات متدنية تتراوح علاماتها بين ١٥٠ و٢٥٠.

لم تشهد سوريا تطورات بارزة على الصعيد الداخلي في عام ٢٠١٠ حيث استمرت حالة من غياب المساءلة للسلطات التنفيذية واستمرار الضغوط على الصحافة المستقلة وعلى كتاب الإنترنت والعاملين في حقوق الإنسان. جرت اعتقالات لصحفيين ولمحامي حقوق إنسان وقادة المنظمات التي تدافع عن حقوق الأكراد. لكن الوضع الداخلي شهد أيضاً نشاطاً لزوجة الرئيس السوري هدفت لتشجيع المشاركة الشعبية في نشاطات وفعاليات غير سياسية في إطار عمل المجتمع المدني. فرضت السلطات السورية في عام ٢٠١٠ منعاً للبس النقاب في الجامعات السورية وتم نقل مئات من المعلمات اللواتي لبسن النقاب لمناصب إدارية. وعلى الصعيد الخارجي شهدت العلاقات السورية–الأمريكية بعض التحسن وأظهرت مؤسسات أوروبيه اهتماماً في إقامة علاقات اقتصادية وذلك على أثر حصول بعض الانفتاح الاقتصادي الداخلي. لكن العلاقات الدولية السورية–الغربية لم تتقدم كثيراً نظراً لبروز توتر في العلاقات السورية–الإسرائيلية على خلفية العلاقة العسكرية بين سوريا وحزب الله في لبنان.

الشكل (٢–٢٥): علامات المقاييس المنفردة فى سورية

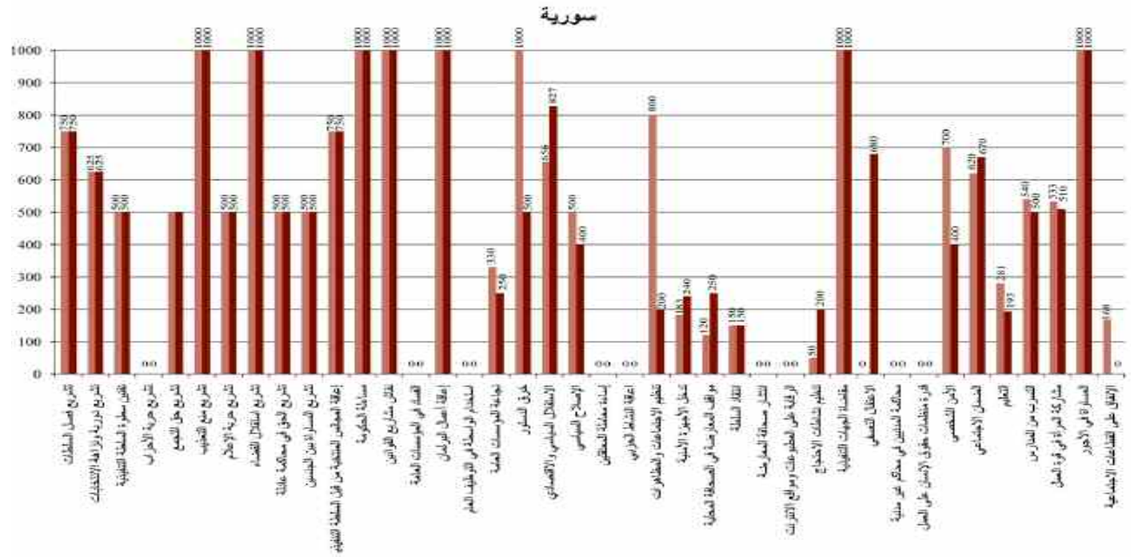

وحازت سورية على علامات أقل من المتوسط العربي في كل من الوسائل والممارسات كما يوضح الشكل (٢–٢٦) أدناه. أما فيما يتعلق بالمقاييس الفرعية المتعلقة بمقومات الديمقراطية فقد كانت علامة سورية، كما هو واضح في الشكل (٢–٢٧) أدناه، أعلى من المتوسط العربي في مجال وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة، وينطبق ذلك على الصورة الإجمالية وعلى الممارسات ولكن المقياس الفرعي ينخفض عن المقياس العربي في حالة الوسائل. ويتدنى المقياس الفرعي لاحترام الحقوق والحريات عن المتوسط العربي بشكل ملحوظ في الوسائل والممارسات على حد سواء. أما ذلك المتعلق بسيادة القانون، فينخفض عن المتوسط العربي في المجمل وفي الوسائل وفي الممارسات. وتراجعت في هذه القراءة مكانة سورية في المقياس الفرعي لمقومات (قيم) الديمقراطية المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية، حيث كانت علامتها في القراءة السابقة أعلى من المتوسط العربي في هذا المجال في المجمل وفي الوسائل وفي الممارسات، أما في القراءة الراهنة فالعلامات أقل من المتوسط العربي. ولا يعزى ذلك إلى إضافة البحرين وتونس إلى الدول التي تتم فيه القراءات، حيث أن المتوسط العربي للمقياس الفرعي في مجال المساواة والعدالة الاجتماعية الذي تحسن مقارنة بالقراءة السابقة نتيجة لدخول تونس والبحرين إلى مجموعة الدول ما يزال (بدون هاتين الدولتين) أعلى من علامة سورية في هذا المقياس الفرعي في الإجمالي، وفي الممارسات، مع ارتفاع بسيط لعلامة سورية في مجال الوسائل.

الشكل (٢–٢٦): المقياس الفرعي لسورية حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

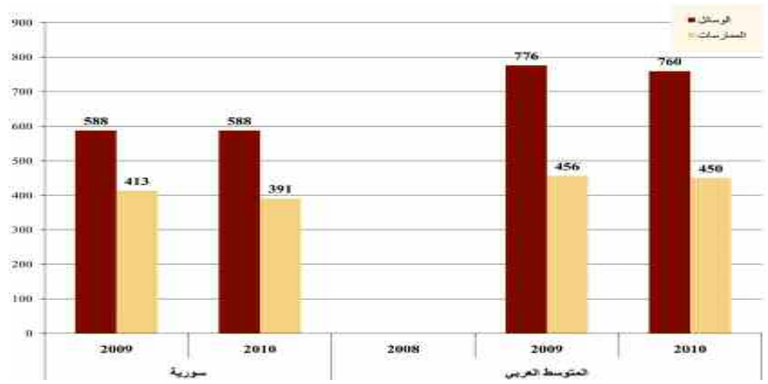

الشكل (٢–٢٧): المقياس الفرعي لسورية وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطيةمقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

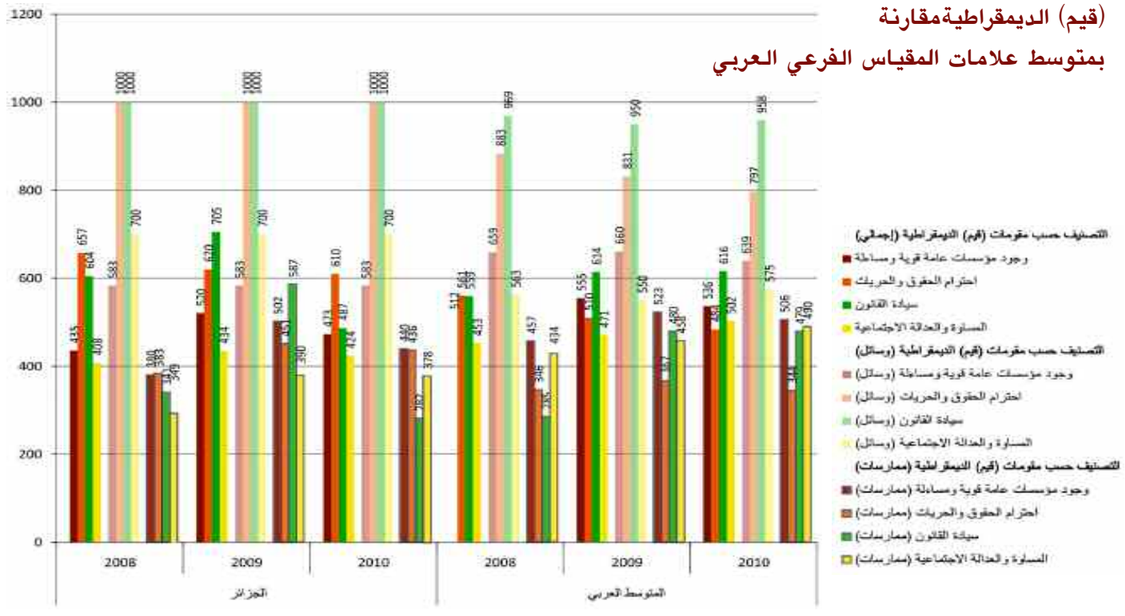

(٧) فلسطين

علامة فلسطين في المقياس (٤٩٤) وضعتها في المرتبة الثامنة بين الدول الاثنتي عشر، وقد تراجعت علامتها باثني عشر نقطة، بعد أن تراجعت بأربعة وعشرين نقطة في القراءة السابقة عن القراءة الأولى. حصلت سبعة مؤشرات من أصل عشرة على أعلى علامة ممكنة (١٠٠٠) بين مؤشرات الوسائل، وهو أمر يعود إلى الصياغة المتأخرة نسبيا للقانون الأساسي الفلسطيني. وحصلت ثلاثة من مؤشرات الممارسات على علامة ألف كما في القراءة السابقة. وكما يشير الشكل (٢-٢٨)، فقد حصلت ثمانية مؤشرات على علامة صفر وتتعلق هذه المؤشرات، بإعاقة المجالس المنتخبة من قبل السلطة التنفيذية، وبمساءلة الحكومة، وبخرق الدستور، وبإعاقة النشاط الحزبي، والاعتقال التعسفي، وإساءة معاملة المعتقلين، وتنظيم الاجتماعات والمظاهرات، وبمحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية. ولا شك أن الحالة الكولونيالية التي ما تزال تعيشها فلسطين تلعب دورا هاما في هذه الصورة، يزيد من حدتها بشكل ملموس الانقسام الحاصل بين فتح وحماس، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد حصل مؤشران على علامات ٨٠٠ فما فوق، و مؤشران بين ٦٠٠ و٧٩٩، وسبعة مؤشرات بين ٥٠٠ و٥٩٩، وعشرة مؤشرات بين ١ و٤٩٩. وقد استمر تعليق المؤشر المتعلق بإعاقة عمل البرلمان لكون المجلس التشريعي الفلسطيني غير عامل.

استمرت حالة الانقسام السياسي الداخلي بين جناحي السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع والصراع بين فتح، التي سيطرت على الضفة وفرضت قيوداً شديدة على النشاط السياسي لحركة حماس، وحماس، التي سيطرت على القطاع وفرضت قيوداً مشابهة على النشاط السياسي لحركة فتح. ورغم التحسن في الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية فإن عملية السلام الفلسطينية–الإسرائيلية توقفت تماماً خلال معظم الفترة التي يشملها التقرير. أما قطاع غزة، فاستمر الحصار الذي تفرضه إسرائيل رغم حصول بعض التحسن في الحركة التجارية مع إسرائيل وتحسن مماثل على حركة الأفراد على معبر رفح مع مصر وذلك بعد المصادمات التي حصلت بحراً بين القوات الإسرائيلية وقافلة الحرية لغزة في آيار (مايو) ٢٠١٠.

مقارنة بالقراءة السابقة ارتفعت علامات المؤشرات المتعلقة بالفساد في المؤسسات العامة بشكل طفيف، ونجاعة المؤسسات العامة، والأمن الشخصي، والتعليم، والإنفاق على القطاعات الاجتماعية (ارتفع من صفر إلى ٣٨)، فيما انخفضت علامات ثمانية مؤشرات.

الشكل (٢-٢٨): علامات المقاييس المنفردة المقارن لقراءات الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ في فلسطين

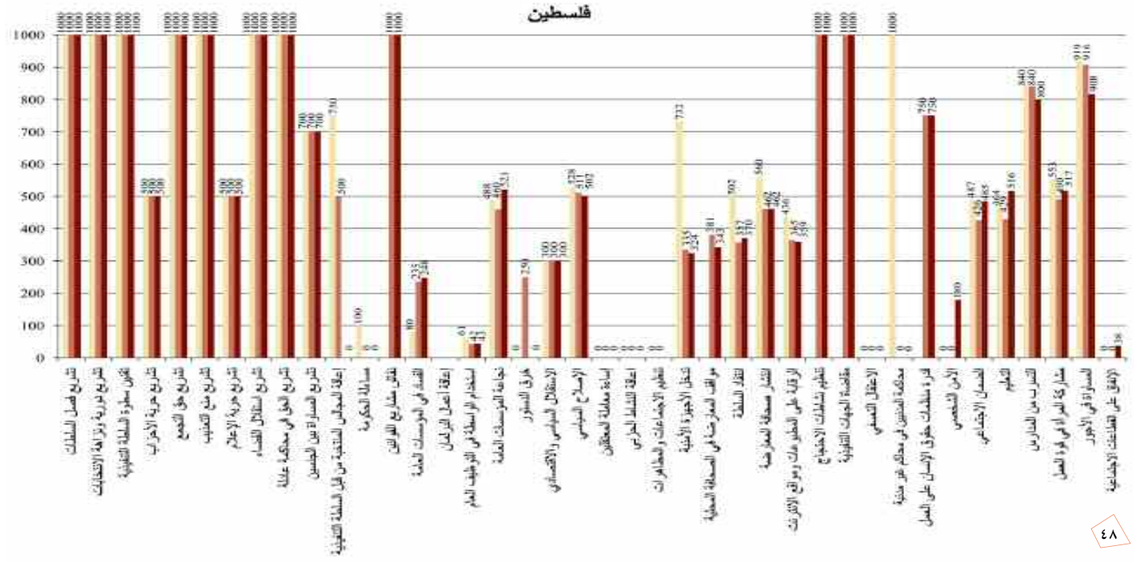

ويشير المقياس الفرعي حسب نوع المؤشرات، كما في الشكل (٢-٢٩) أدناه، إلى حصول فلسطين على علامات ترتفع فوق المعدل العربي في مجال الوسائل وتنخفض في مجال الممارسات.

أما المقياس الفرعي لمقومات أو قيم الديمقراطية، فيشير، كما يوضح الشكل (٢-٣٠)، إلى ارتفاع علامات فلسطين عن المعدل العربي في المقياس الفرعي للمقومات (القيم) المتعلق بالمساواة والعدالة الاجتماعية، بينما تنخفض في باقي المقاييس الفرعية. وعند تفصيل المقاييس الفرعية حسب نوعها إلى وسائل وممارسات، نجد أن المقاييس الفرعية المتعلقة بالوسائل ترتفع عن المتوسط العربي فيما يتعلق بالمؤسسات العامة، وسيادة القانون، والمساواة والعدالة الاجتماعية، وتنخفض عنه في مجال احترام الحقوق والحريات وهي نفس الصورة التي كانت واضحة في القراءتين السابقتين. أما المقاييس الفرعية المتعلقة بالممارسات، فتنخفض عن المتوسط العربي عدا تلك المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية، أما المتعلقة باحترام الحقوق والحريات فترتفع عن المتوسط العربي بشكل غير ذي بال (نقطتين فقط).

يشار هنا إلى أن فلسطين حصلت على ثالث أعلى العلامات في المقياس الفرعي للوسائل بعد المغرب، ومصر، وحصلت على المرتبة ما قبل الأخيرة في الممارسات تليها اليمن.

الشكل (٢-٢٩): المقياس الفرعي لفلسطين حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

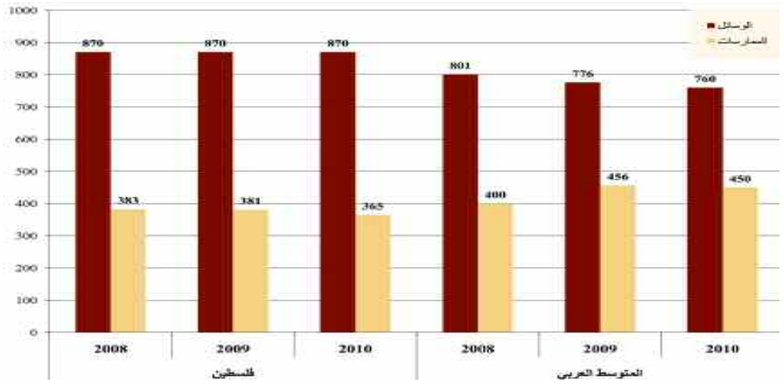

الشكل (٢-٣٠): المقياس الفرعي لفلسطين وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

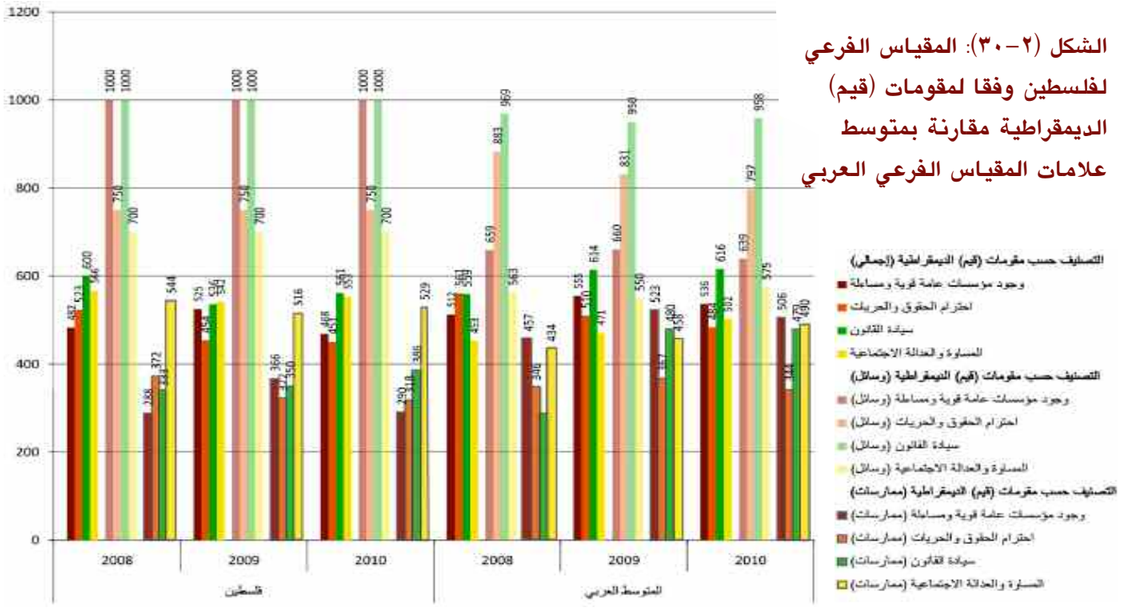

(٨) الكويت

حصلت الكويت على علامة (٥٨٨)، وحازت على المرتبة الثالثة (تقريبا بالتساوي مع الأردن)، مرتفعة عن متوسط علامات الدول بـ ٦١ نقطة، وكانت ثاني أكثر الدول تقدما مقارنة بالقراءة السابقة (٤١ نقطة).

وكما يوضح الشكل (٢–٣١) أدناه، حصلت عشرة مؤشرات منفردة في الكويت على أعلى علامة ممكنة، خمسة منها من بين مؤشرات الوسائل وخمسة بين مؤشرات الممارسات.

وقد حصلت خمسة مؤشرات على علامة صفر (بينها مؤشر واحد من مؤشرات الوسائل). وتعلقت المؤشرات الحاصلة على علامة الصفر بالتشريع لحرية الأحزاب، وإعاقة أعمال البرلمان، وإساءة معاملة المعتقلين، وإعاقة النشاط الحزبي، والتسرب من المدارس.

المؤشرات الحاصلة على علامة ١٠٠٠ تعلقت بتشريع حق التجمع، وتشريع منع التعذيب، وتشريع حرية الإعلام، وتشريع استقلال القضاء، وتشريع الحق في محاكمة عادلة، ومساءلة الحكومة، ونقاش مشاريع القوانين، ومقاضاة الجهات التنفيذية، ومحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية، ومشاركة المرأة في قوة العمل.

أما باقي المؤشرات فتراوحت علاماتها بين ٢١٩ و٩٨٠. وكانت المؤشرات المنفردة التي تحسنت علامتها مقارنة بالقراءة السابقة متعلقة بمساءلة الحكومة، وتنظيم الاجتماعات والمظاهرات، وتنظيم نشاطات الاحتجاج، والاعتقال التعسفي، والإنفاق على القطاعات الاجتماعية. أما تلك التي تراجعت فتعلقت بخرق الدستور، وانتشار صحافة المعارضة، وقدرة منظمات حقوق الإنسان على العمل، والتعليم.

> شهدت البلاد حالة من الاحتقان الطائفي دفعت بالحكومة إلى منع المظاهرات والمسيرات الشعبية وإلى اشتباكات بين المتظاهرين والشرطة. أغلقت الحكومة مقر قناة الجزيرة لتغطيتها لهذه الاشتباكات كما منعت الحكومة تداول العشرات من الكتب في معرض للكتاب. كانت الكويت قد شهدت انتخابات برلمانية في منتصف ٢٠٠٩ فازت فيها أربع نساء لأول مرة في تاريخ الدولة.

الشكل (٢–٣١): علامات المقاييس المنفردة في الكويت للعامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠

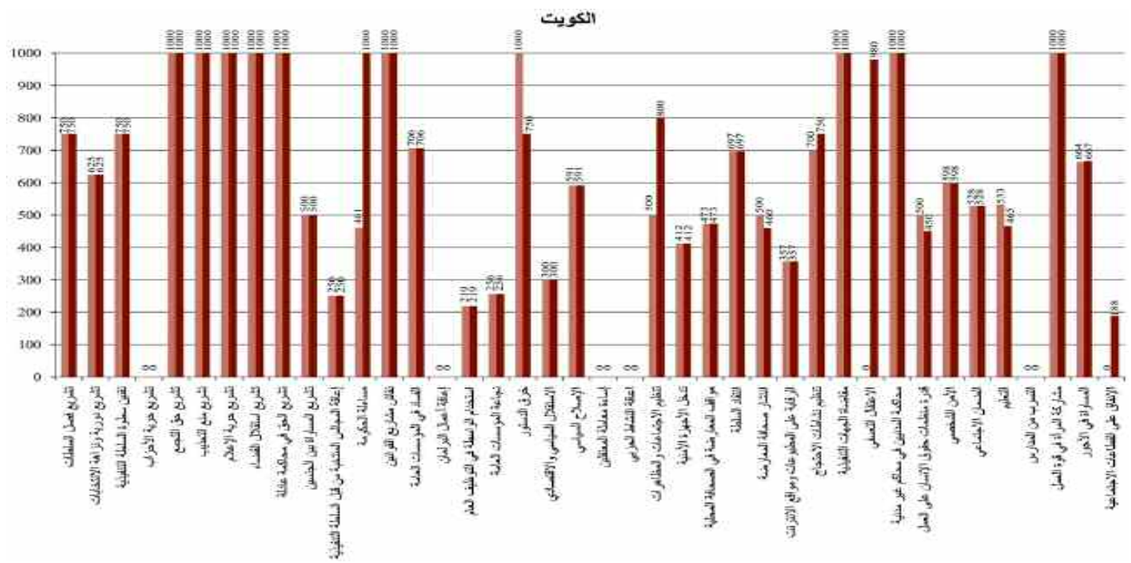

أما علامات المقياسين الفرعيين المتعلقين بالوسائل والممارسات فجاءا أعلى من المتوسط العام. ذلك المتعلق بالوسائل أعلى بشكل غير ذي بال (٣ نقاط)، أما المتعلق بالممارسات فأعلى بـ ٨٠ نقطة كما يوضح الشكل (٢–٣٢) أدناه.

أما فيما يتعلق بالمقاييس الفرعية المتعلقة بمقومات أو قيم الديمقراطية فقد كانت علامات الكويت، كما هو واضح في الشكل (٢–٣٣) أدناه، ترتفع عن المتوسط العربي في مجال وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة، وفي مجال احترام الحقوق والحريات، ومجال سيادة القانون، وتنخفض في مجال المساواة والعدالة الاجتماعية. أما عند النظر إلى الوسائل فنجد أنها تنخفض عن المتوسط العربي فيما يتعلق باحترام الحقوق والحريات، وفي مجال المساواة والعدالة الاجتماعية. وفي الممارسات ينخفض المقياس الفرعي للمساواة والعدالة الاجتماعية كذلك عن المتوسط العربي.

الشكل (٢–٣٢): المقياس الفرعي للكويت حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

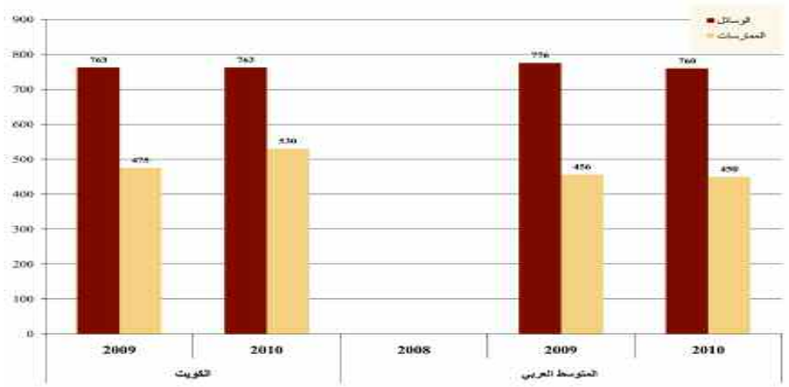

الشكل (٢–٣٣): المقياس الفرعي للكويت وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

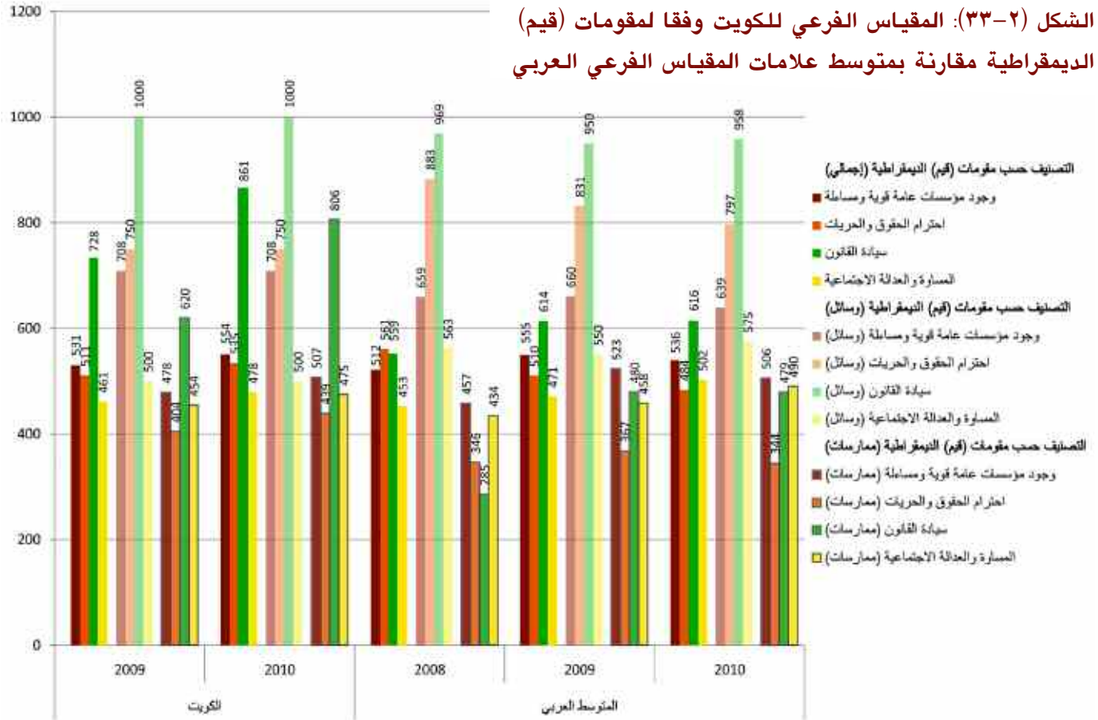

(٩) لبنان

حصلت لبنان على المرتبة الثانية حسب علامات المقياس (٦٠٠)، منتقلة بذلك من المرتبة الرابعة بين عشرة دول إلى المرتبة الثانية بين اثنتي عشر دولة، متقدمة مقارنة بالقراءة السابقة ١٧ نقطة لتكون ثالث أكثر الدول ارتفاعا في العلامة الإجمالية مقارنة بالقراءة السابقة.

حصل ثني عشر مؤشرا (ستة منها من بين مؤشرات الوسائل) على أعلى علامة ممكنة (١٠٠٠). وكما يشير الشكل (٢-٣٤) أدناه، فقد حصلت ستة مؤشرات على علامة صفر وتتعلق هذه المؤشرات بإساءة معاملة المعتقلين، والاعتقال التعسفي، والأمن الشخصي، ومخصصات التعليم والصحة في الموازنة، وبمحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية، والتسرب من المدارس. وقد حصل مؤشران من باقي المؤشرات على علامة فوق ٩٠٠، ومؤشران على علامة بين ٨٠٠ و ٨٩٩، وثلاثة مؤشرات بين ٦٠٠ و ٧٩٩، وحصلت خمسة مؤشرات على علامة ٥٠٠ أو ما يقاربها، وتراوحت علامات باقي المؤشرات بين ٩ و ٤٦٠.

ومقارنة بالقراءة السابقة، ارتفعت علامات ثمانية مؤشرات، وانخفضت علامتي مؤشران، واعتبرت التغيرات في علامات أربعة مؤشرات غير ذي بال.

> شهدت البلاد انتخابات محلية في آيار (مايو) ٢٠١٠ وكانت انتخابات برلمانية قد جرت في ٢٠٠٩. وكانت حكومة وحدة وطنية برئاسة سعد الحريري ومشاركة حزب الله قد تشكلت في أواخر ٢٠٠٩. لكن الخلافات الداخلية استمرت تعصف بالحكومة خاصة على خلفية علاقتها بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان و المتعلقة باغتيال رفيق الحريري.

الشكل (٢-٣٤): علامات المقاييس المنفردة المقارن لقراءات الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ في لبنان

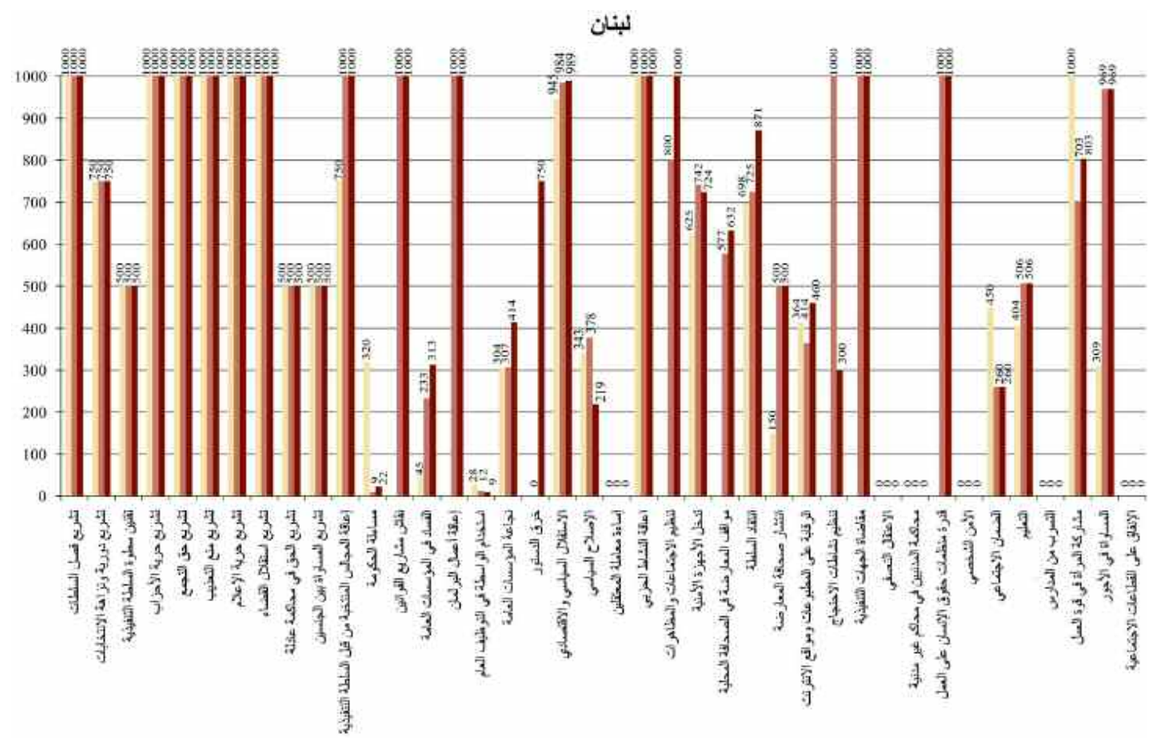

ويشير المقياس الفرعي حسب نوع المؤشرات، كما في الشكل (٢-٣٥)، إلى حصول لبنان على علامات أعلى من المتوسط العربي في مجالي الوسائل والممارسات، وعلى اضطراد التحسن في علامات الممارسات للقراءة الثالثة على التوالي.

أما المقياس الفرعي لمقومات أو قيم الديمقراطية، فيشير، كما يوضح الشكل (٢-٣٦)، إلى ارتفاع علامة لبنان عن المعدل العربي في المقياس الفرعي المتعلق باحترام الحقوق والحريات حيث استمر في الحصول على أعلى علامة بين كل الدول في هذا المقياس الفرعي (رغم تراجعه في لبنان بـ ١٧ نقطة مقارنة بالقراءة السابقة)، وفي المقياس الفرعي المتعلق بوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة.

الشكل (٢-٣٥): المقياس الفرعي للبنان حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

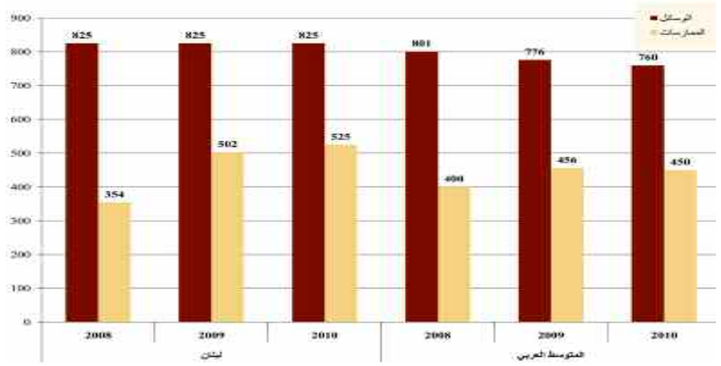

الشكل (٢-٣٦): المقياس الفرعي للبنان وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

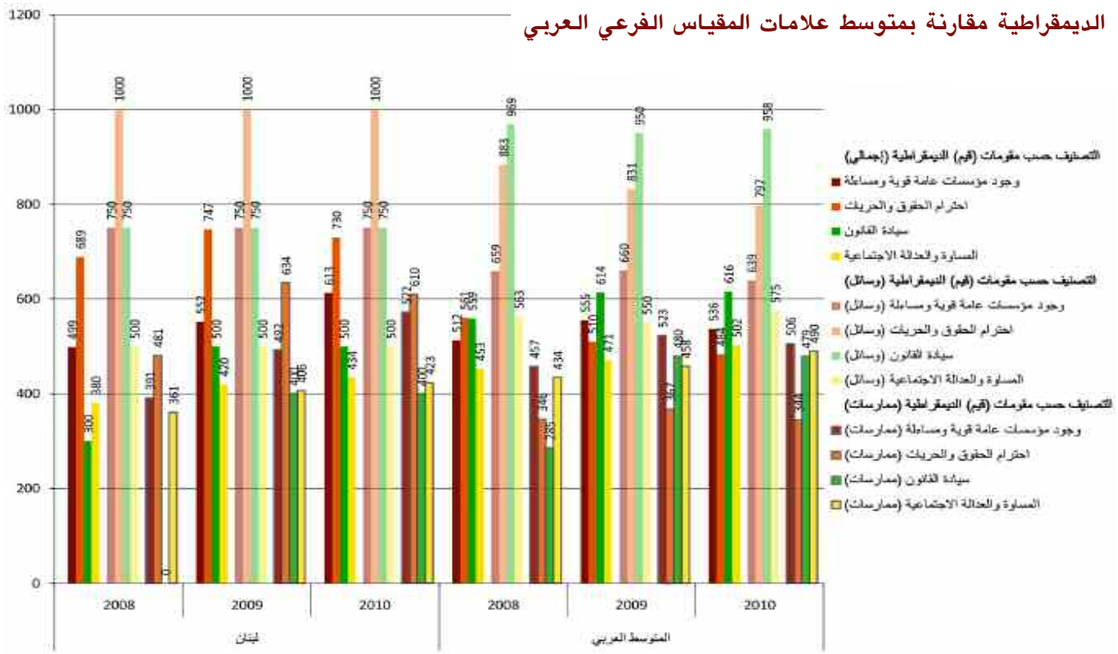

وعند فصل مؤشرات الممارسات عن مؤشرات الوسائل في تحليل متوسط قيم المقاييس الفرعية لمقومات أو قيم الديمقراطية يتضح أن مجال ممارسة سيادة القانون يحصل على أدنى علامة بين المقاييس الفرعية، وأن المقياس الفرعي للحقوق والحريات يبقى أعلى في الوسائل منه في الممارسات، كما يوضح الشكل (٢-٣٦). وتبقى علامات لبنان دون المتوسط العربي في المقاييس الفرعية لمقومات أو قيم الديمقراطية من نوعي الوسائل والممارسات في مجالي سيادة القانون، والمساواة والعدالة الاجتماعية.

(١٠) مصر

تـأتي مصـر في الترتيـب الخامس بين الـدول الاثـنـتـي عشر، وحصلت على (٥٦٩) علامة مقارنة بـ (٥٩١) في القراءة السابقة بتراجع مقداره ٢٢ نقطة. يشار إلى عدم تمكن الفريق من إجراء استطلاع رأي في مصر لأغراض القراءة الراهنة، وقد استخدم نتائج استطلاعات الرأي من القراءة السابقة، وعلـيـه، فإن عـلامـات المؤشرات المنفردة الـتـي تـعتمد على استطلاع الرأي لم تتغير.

حصلت ستة مؤشرات على أعلى علامة ممكنة (١٠٠٠) بين مؤشرات الوسائل. كما حصلت ستة مؤشرات بين مؤشرات الممارسات على أعلى علامة ممكنة (١٠٠٠)، فيما حصلت ستة مؤشرات على علامة صفر وتتعلق هذه المؤشرات بإساءة معاملة المعتقلين، وبمحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية، وخرق الدستور، وإعاقة النشاط الحزبي، وتنظيم الاجتماعات والمظاهرات، والاعتقال التعسفي (يحصل على علامة صفر لأول مرة). وكما يشير الشكل (٢–٣٧) فقد حصل المؤشر المتعلق بالاستقلال السياسي والاقتصادي على علامة ٩٥٨ بارتفاع ملحوظ عن القراءة السابقة، وحصلت ستة مؤشرات على علامات تتراوح بين ٧٠٠ و ٨٧٥، وخمسة مؤشرات على علامات بين ٥٠٠ و ٦٢٦، وثلاثة مؤشرات بين ٣١٦ و ٣٦٨، وتراوحت علامات ستة مؤشرات بين ٧٢ و ٢٦٤.

شهدت مصر إجراء انتخابات برلمانية جديدة في تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠١٠ حازت فيها القوى المؤيدة للنظام على الأغلبية الساحقة من المقاعد. امتازت هذه الانتخابات بتدخل قوي من السلطات بـهـدف تـقـلـيـص فـرص فـوز مـرشـحـي المـعـارضـة وتـعـالـت الشـكـاوي بـوجـود تـزيـيـف غير مسبوق لنتائج الانتخابات. شهد عام ٢٠١٠ صعود حملة البرادعي من أجل التغيير التي جاءت على ضوء انـطـلاق قـطـار الـتـوريث وبـروز مـعـارضـة شـعـبـيـة واسـعـة لـه. كـمـا شـهـد تـصـاعـداً في الـتـضـيـيـق عـلـى الحريات بما في ذلك فصل لمحرري صحف ومنع شـخـصـيـات مـن الـظـهـور عـلـى الـتـلـفـاز المـصـري وملاحقة ناشطين سياسيين وخاصة من الأخوان المسلمين. كـمـا شـهـد الـعـام حـالات فـاضـحـة مـن الاعـتـقـالات الـتـعـسـفـيـة والـعـنـف مـن قـبـل أجـهـزة الأمـن ضد المعتقلين.

الشكل (٢–٣٧): علامات المقاييس المنفردة المقارن لقراءات الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ في مصر

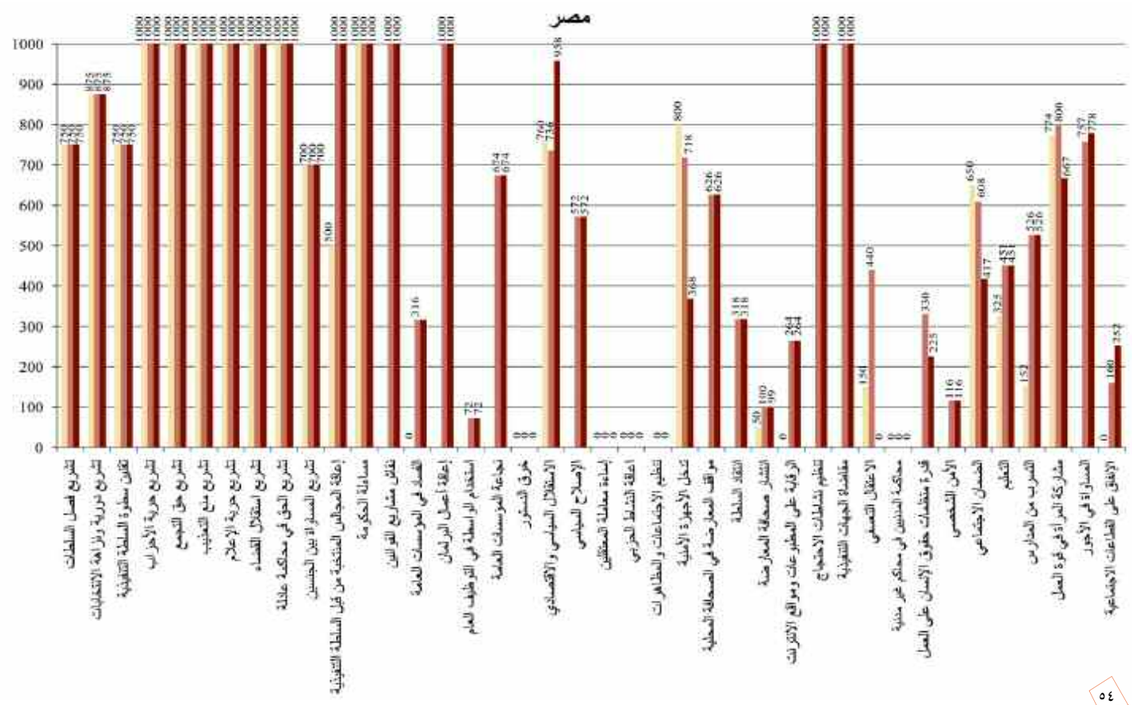

ويشير المقياس الفرعي حسب نوع المؤشرات، كما في الشكل (٢–٣٨)، إلى حصول مصر على علامة مرتفعة في مجال الوسائل (ثاني أعلى العلامات بين الدول الاثنتي عشر)، لكن علامة الممارسات انخفضت عما كانت عليه في القراءة السابقة، وباتت أعلى بشكل طفيف جدا من المتوسط العربي. يجدر التذكير هنا، أن الاتجاه العام لتغير علامات المؤشرات المنفردة المتعلقة بالممارسات يرجح أن تكون العلامات قد انخفضت بشكل أكبر لو تمكن الفريق من إجراء استطلاع للرأي، ناهيك عن أن عدم تمكن الفريق من إجراء استطلاع للرأي هو مؤشر سلبي بحد ذاته.

أما المقياس الفرعي لمقومات أو قيم الديمقراطية، فيشير، كما يوضح الشكل (٢–٣٩)، إلى ارتفاع علامات مصر عن المعدل العربي في المقياس الفرعي للمساواة والعدالة الاجتماعية، ولوجود المؤسسات العامة القوية والمساءلة (للسنة الثالثة على التوالي)، ولاحترام الحقوق والحريات. كما يشير إلى انخفاض علامة المقياس الفرعي لسيادة القانون عن المعدل العربي للسنة الثالثة على التوالي.

الشكل (٢–٣٨): المقياس الفرعي لمصر حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

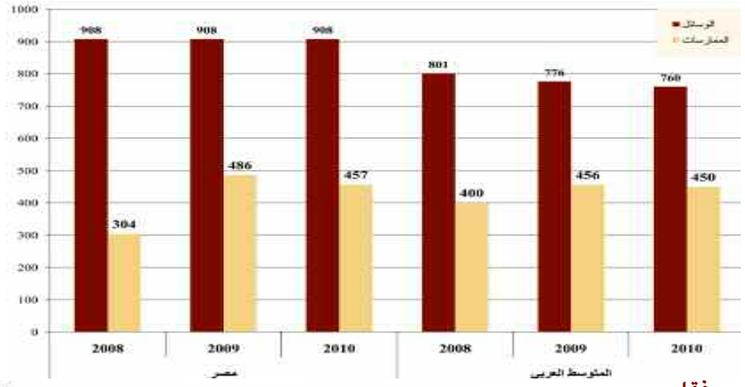

الشكل (٢–٣٩): المقياس الفرعي لمصر وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

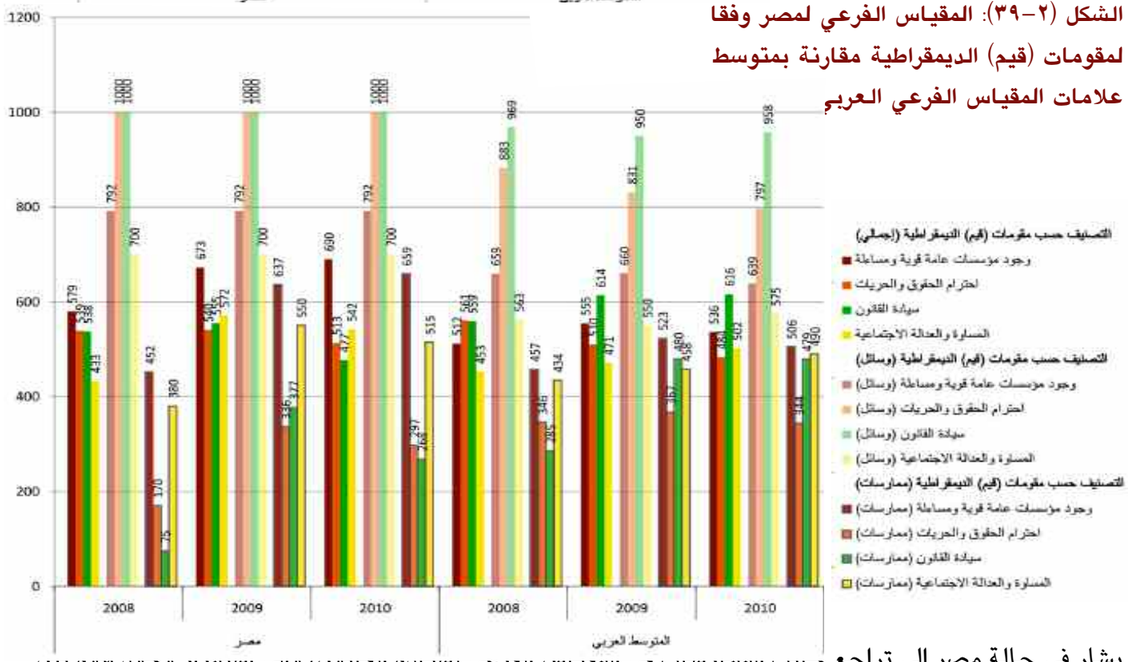

يشار في حالة مصر إلى تراجع جانب الممارسات في المقياس الفرعي لسيادة القانون، وإلى استمرار وجود فجوة بين الوسائل والممارسات في مجال احترام الحقوق والحريات بشكل خاص وكافة المجالات بشكل عام كما يشير الشكل (٢–٣٩). ففي الوقت الذي تكون فيه علامات المؤشرات الفرعية في المجالات الأربعة أعلى من المتوسط العربي، فإن المقياسان الفرعيان لممارسة احترام الحقوق والحريات، ولسيادة القانون تنخفضان عن المتوسط العربي.

(١١) المغرب

تـأتـي المغرب في المرتبـة الأولى بين عـلامـات المقـيـاس (٦٧٣) بتقدم ملموس عن القراءة السابقة (٦٠١)، ما يضعها أيضا في المرتبة الأولى في إحراز التقدم. ومن بين ثلاثة عشر مؤشرا حصلت على أعلى علامة ممكنة (١٠٠٠) كانت سبعة من بين مؤشرات الوسائل. وكما يشير الشكل (٢–٤٠)، فقد حصلت ثلاثة مؤشرات على علامة صفر وتتعلق هذه المؤشرات بـإعـاقـة أعـمـال البرلمان، وإسـاءة مـعـامـلـة المعـتـقـلين، والـتسـرب مـن المدارس. وقد حصلت ثـلاثـة مؤشرات على علامة بين ٩٠٠ و ٩٧٠، وثمانية مؤشرات عـلـى عـلامـات بين ٧٠٠ و ٨٠٠، وسـبـعـة مـؤشرات عـلـى علامات بين ٥٠٠ و ٦٨٠، وتراوحت علامات ستة مؤشرات بين ١٦٢ و ٤٠٠.

عين الملك في مـطـلـع ٢٠١٠ لجنـة اسـتـشـاريـة لمراجـعـة الـدسـتـور بما في ذلك عـرض اقتراحـات لـلـتـعـامل مـع قضيـة الصحراء المغربيـة. وكـانت الـبـلاد قـد شـهـدت تـبـلـور لمطـالـب بـإصـلاحـات قانونية ودستورية. كما كانت قد شهدت انتخابات برلمانية في العام ٢٠٠٧ وبلدية في عام ٢٠٠٩. كمـا شـهـدت الـبـلاد في ٢٠١٠ تـبـلـور احـتـجـاجـات مطلبية للنقابات وغيرها بهدف تحسين الظروف الاقتصادية–الاجتماعية بما في ذلك اعتصامات أمام البرلمان شارك فيها عاطلون عن العمل.

الشكل (٢–٤٠): علامات المقاييس المنفردة المقارن لقراءات الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ في المغرب

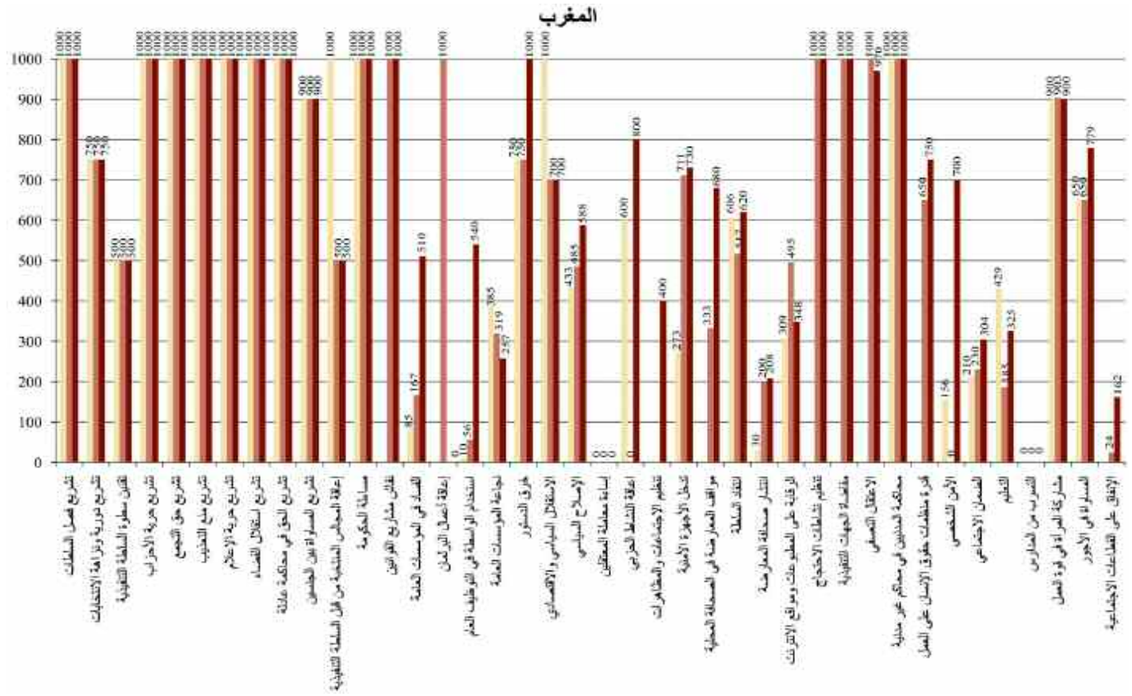

ويشير المقياس الفرعي حسب نوع المؤشرات، كما في الشكل (٢–٤١)، إلى حصول المغرب على علامات أعلى من المعدل العربي في مجالي الوسائل والممارسات للسنة الثالثة على التوالي، وبتقدم ملحوظ في مجال الممارسات.

الشكل (٢–٤١): المقياس الفرعي للمغرب حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

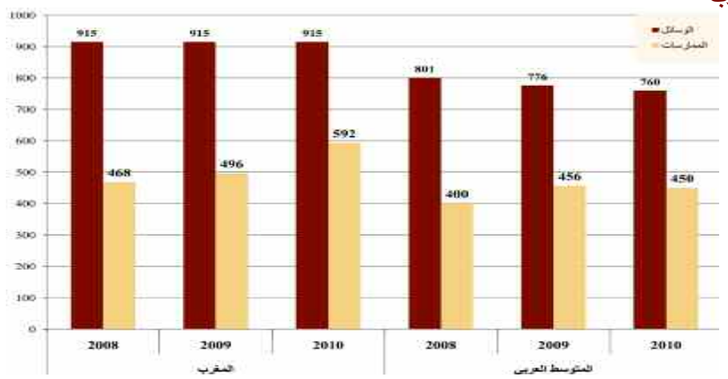

الشكل (٢–٤٢): المقياس الفرعي للمغرب وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

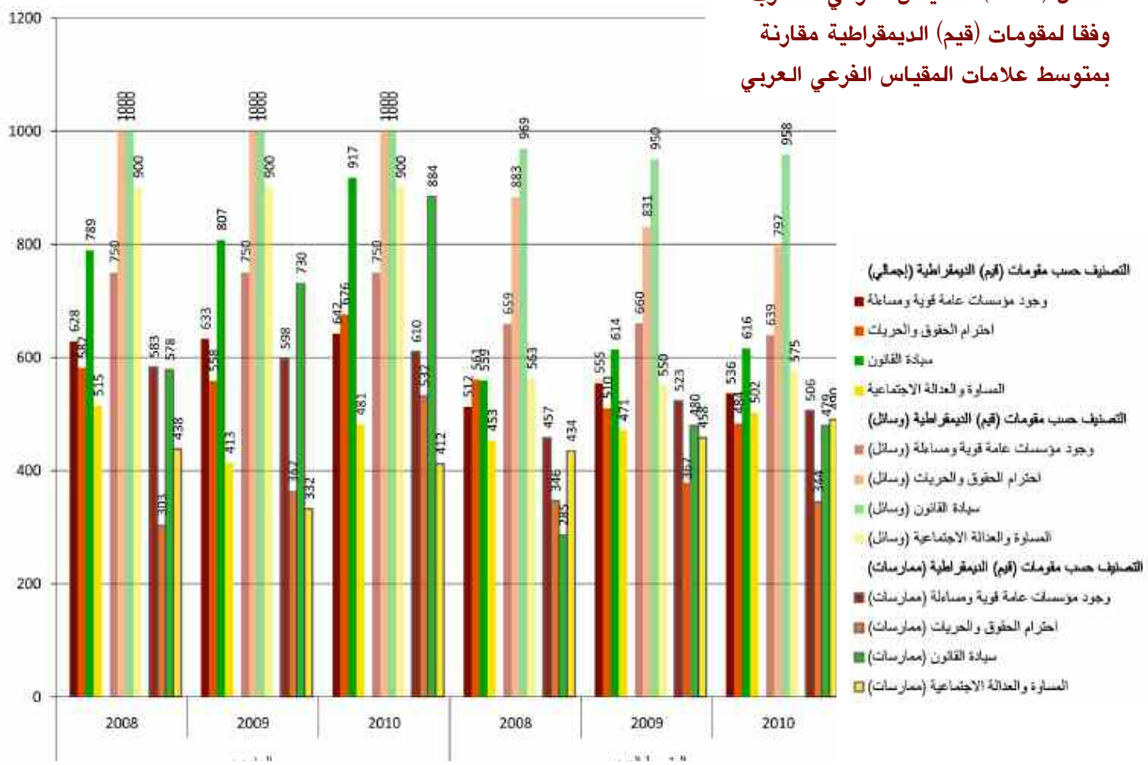

أما المقياس الفرعي لمقومات أو قيم الديمقراطية، فيشير، كما يوضح الشكل (٢–٤٢)، إلى حصول المغرب على علامات أعلى من المعدل العربي في كل المقاييس الفرعية عدا تلك المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية، حيث ينخفض متوسط علامات المؤشرات المتعلقة بالممارسات المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية إلى ٤١٢ علامة مقارنة بـ ٤٩٠ علامة لمتوسط العلامات العربي كما يشير الشكل (٢–٤٢)، وفي المقابل فهناك ارتفاع ملحوظ للمقياس الفرعي لسيادة القانون في مجال الممارسات (٨٨٤) حيث يرتفع فوق المعدل العربي (٤٧٩) ويحرز تقدما عن القراءة السابقة (٧٣٠).

ومما يتوجب التوقف عنده في حالة المغرب، أنه على الرغم من تقدم المؤشرات المختلفة عن المتوسط العربي بشكل ملحوظ، يبقى المقياس الفرعي المتعلق بممارسة المساواة والعدالة الاجتماعية أدنى بشكل ملحوظ من المتوسط العربي.

(١٢) اليمن

تأتي اليمن في المرتبة الحادية عشرة بين علامات المقياس (٤٥٤) وقد تراجع متوسط علامات مؤشراتها المنفردة بشكل غير ملموس (٣ نقاط).

من بين ثمانية مؤشرات حصلت على أعلى علامة ممكنة (١٠٠٠) كانت ستة من بين مؤشرات الوسائل. وكما يشير الشكل (٢-٤٣)، فقد حصلت سبعة مؤشرات على علامة صفر وتتعلق هذه المؤشرات بإعاقة عمل البرلمان، وإعاقة النشاط الحزبي، والاعتقال التعسفي، وإساءة معاملة المعتقلين، وبمحاكمة المدنيين في محاكم غير مدنية، والتسرب من المدارس، وتنظيم الاجتماعات والمظاهرات. وقد حصلت ثلاثة مؤشرات على علامة ٧٥٠، وستة مؤشرات بين ٥٠٠ و ٦٩٩، وعشرة مؤشرات بين ١٩٤ و ٣٨٧، وحصلت ثلاثة مؤشرات على علامات بين ١٩ و ٧٥.

استمرت حالة الصراع المسلح بين الجيش اليمني والمتمردين الحوثيين رغم التوصل لوقف إطلاق للنار في مطلع عام ٢٠١٠. كما شهدت المناطق الجنوبية توتراً ظهر على شكل مناوشات عنيفة بين حين وآخر. كذلك قامت عناصر من القاعدة بتنظيم هجمات مسلحة. شهدت البلاد استمرار الضغوط الحكومية على وسائل الإعلام وخاصة في المناطق الجنوبية مؤدية إلى اعتقالات لصحفيين وإغلاق لصحف.

الشكل (٢-٤٣): علامات المقاييس المنفردة المقارن لقراءات الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ في اليمن

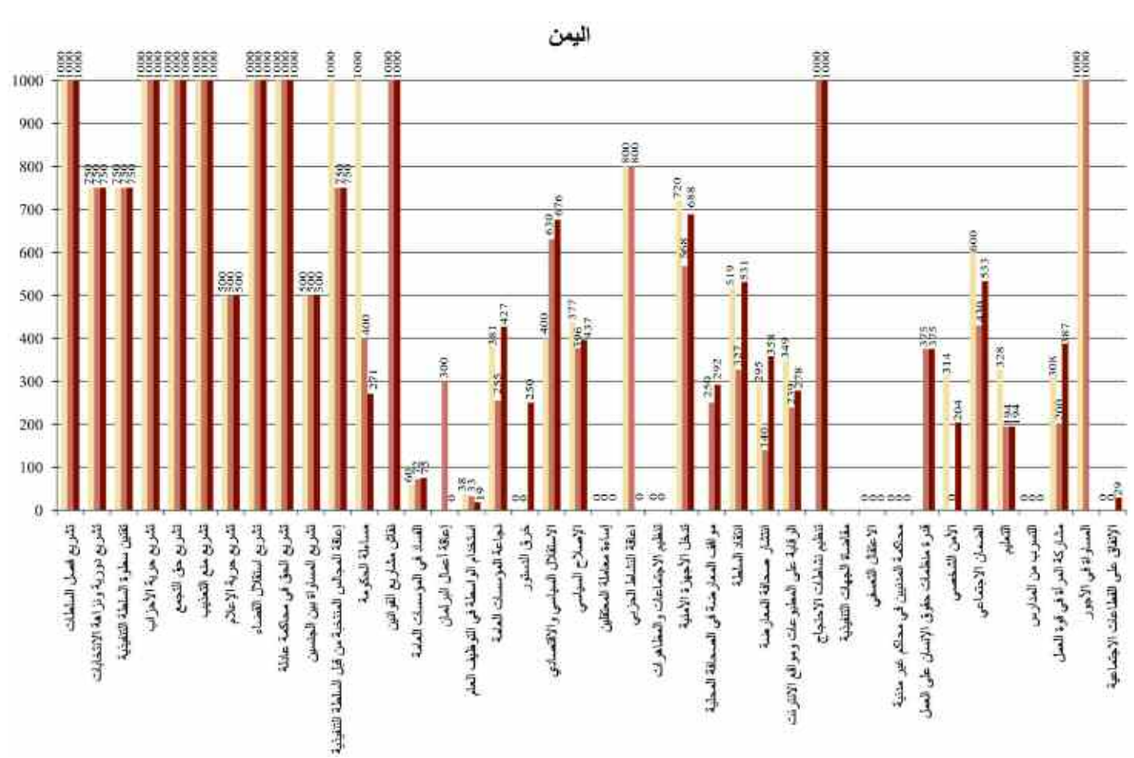

ويشير المقياس الفرعي حسب نوع المؤشرات، كما في الشكل (٢-٤٤)، إلى حصول اليمن على علامات أعلى من المعدل العربي في مجال الوسائل وأدنى من المعدل في مجال الممارسات (حصل على المرتبة الثانية عشر في الممارسات).

أما المقياس الفرعي لمقومات أو قيم الديمقراطية، فيشير، كما يوضح الشكل (٢-٤٥)، إلى حصول اليمن على علامات أعلى من المعدل العربي بقليل في مجال احترام الحقوق والحريات في الإجمالي وفي الوسائل وفي الممارسات – بارتفاع طفيف)، وأدنى من المعدل في مجالات وجود المؤسسات العامة القوية والمساءلة باستثناء المقياس الفرعي الدال على الوسائل، وأدنى من المعدل العربي في المقياس الفرعي لمقومات الديمقراطية المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية في الإجمالي وفي الوسائل والممارسات، وذلك المتعلق بسيادة القانون (في الإجمالي وفي الممارسات).

الشكل (٢-٤٤): المقياس الفرعي لليمن حسب النوع مقارنة بمتوسط علامات المقياس الفرعي العربي

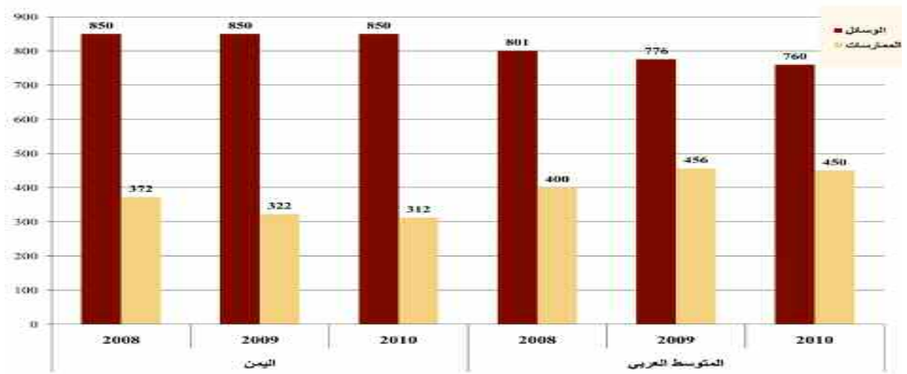

الشكل (٢-٤٥): المقياس الفرعي لليمن وفقا لمقومات (قيم) الديمقراطية مقارنة بمتوسط علامات المقياس

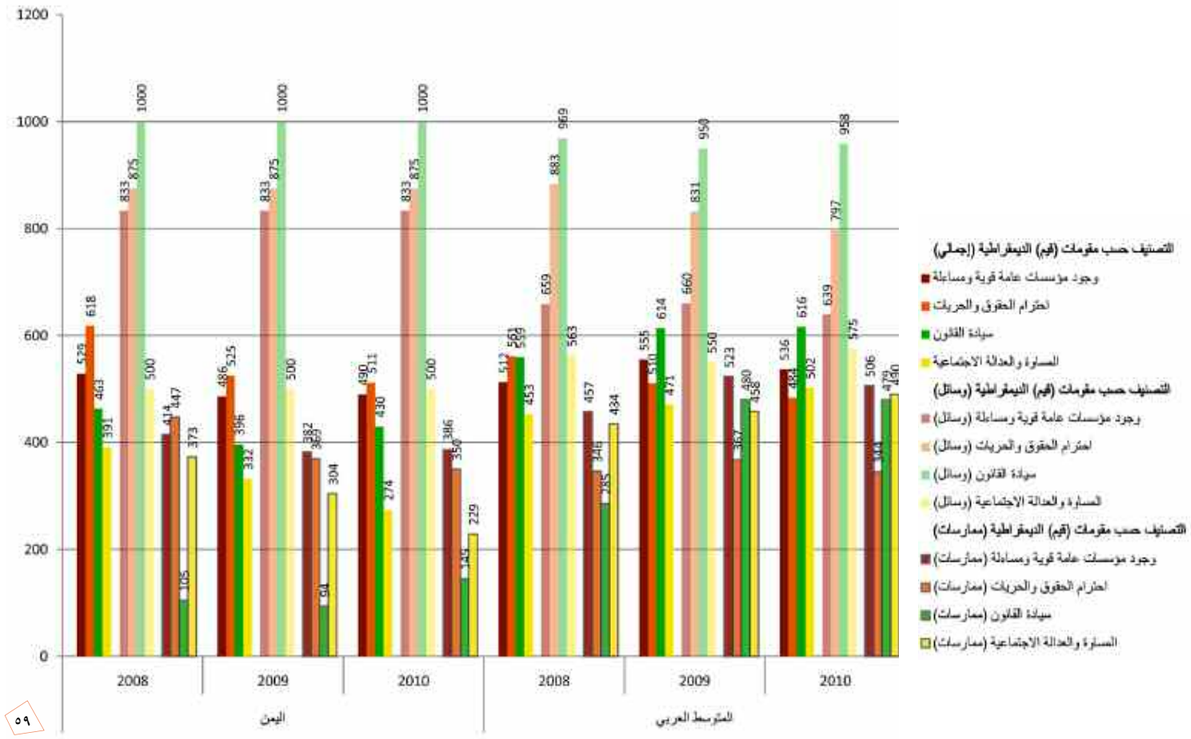

رقم المؤشر: ١

اسم المؤشر: تشريع فصل السلطات

المؤشر المفصل: وجود نص دستوري يضمن الفصل بين السلطات ومساءلة الحكومة أمام برلمان منتخب يمنح ويسحب الثقة.

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٧٥٠			٧٥٠	٠	--	١٠٠٠	--	١٠٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٨١٣
٢٠٠٩	٧٥٠			٧٥٠	٠	٧٥٠	١٠٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٢٥
٢٠١٠	٧٥٠	٥٠٠	٥٠٠	٧٥٠	٠	٧٥٠	١٠٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٧٢٩

- حسمت ٢٥٠ نقطة من علامة الأردن بسبب نص الدستور على قيام الملك بتعيين الغرفة الثانية لمجلس الأمة (مجلس الأعيان).
- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامة البحرين بسبب نص الدستور على قيام الملك بتعيين مجلس الشورى (الغرفة الثانية)، وعدم منح مجلس النواب القدرة على استجواب رئيس الوزراء وحجب الثقة عنه.
- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامة تونس بسبب نص الدستور على تعيين رئيس الجمهورية نسبة من عدد مجلس المستشارين (الغرفة الثانية للبرلمان)، وعدم النص على قدرة مجلس النواب منح الثقة للحكومة عند تشكيلها.
- حسمت ٢٥٠ نقطة من علامة الجزائر بسبب وجود صلاحية للرئيس بتعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة.
- حسمت ٢٥٠ نقطة من علامة سورية بسبب عدم وجود نص على منح مجلس الشعب الثقة للحكومة.
- حسمت ٢٥٠ نقطة من علامة الكويت بسبب نص الدستور على اكتساب الوزراء المعينين عضوية مجلس الأمة بحكم وظيفتهم.
- حسمت ٢٥٠ نقطة من علامة مصر بسبب وجود صلاحية للرئيس بتعيين ثلث أعضاء مجلس الشورى.

رقم المؤشر: ٢

اسم المؤشر: تشريع دورية ونزاهة الانتخابات

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية بإجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة، رئاسية (حسب الحال)، وتشريعية ومحلية في ظل نظام انتخابي لا يميز ضد جماعات أو قطاعات سكانية بناءاً على الجنس أو العرق أو المنطقة أو الخلفية السياسية، ويضمن المساواة بين الجميع. و تضمن إمكانية قيام أي شخصية أو جهة مؤهلة من ترشيح نفسها دون معيقات.

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٤٣٨			٥٠٠	٢٥٠	--	١٠٠٠	--	٧٥٠	٨١٥	٧٥٠	٧٥٠	٦٥٧
٢٠٠٩	٤٣٨			٥٠٠	٢٥٠	٦٢٥	١٠٠٠	٦٢٥	٧٥٠	٨١٥	٧٥٠	٧٥٠	٦٥٠
٢٠١٠	٤٣٨	٦٨٨	٥٠٠	٥٠٠	٢٥٠	٦٢٥	١٠٠٠	٦٢٥	٧٥٠	٨٧٥	٧٥٠	٧٥٠	٦٤٦

- حسمت ٥٦٢ نقطة من علامة الأردن بسبب منح السلطة التنفيذية حق تأجيل الانتخابات المحلية لمدة ستة أشهر، وعدم تحديد سقف النفقات على الحملات الانتخابية، وغياب جسم مستقل يشرف على الانتخابات.
- حسمت ٣١٢ نقطة من علامة البحرين بسبب عدم وجود جسم مستقل يشرف على الانتخابات، وعدم تحديد سقف الإنفاق على الحملات الانتخابية وغموض النص المتعلق بالمساواة في استخدام وسائل

الإعلام الرسمية.

- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامة تونس بسبب عدم وجود جسم مستقل يشرف على الانتخابات، وعدم تحديد سقف الإنفاق على الحملات الانتخابية، ووضع شروط للمترشح لرئاسة الجمهورية تعيق إمكانية تعدد الترشح للرئاسة.
- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامة الجزائر بسبب وضع الدستور والقوانين الانتخابية شروطا على الترشح لمنصب رئيس الدولة بأن يثبت مشاركته في ثورة عام ١٩٥٤ أو عدم تورط أحد أبويه في أعمال مضادة للثورة. ولعدم وجود جسم مستقل يشرف على الانتخابات.
- حسمت ٧٥٠ نقطة من علامة السعودية بسبب عدم وجود انتخابات لمجلس الشورى، وعدم وجود جسم مستقل يشرف على الانتخابات، وعدم تحديد سقف الإنفاق على الحملات الانتخابية.
- حسمت ٣٧٥ نقطة من علامة سورية بسبب عدم وجود نص على إنشاء جسم مستقل يشرف على الانتخابات، وعدم النص على التساوي في استخدام "الظهور" في وسائل الإعلام الرسمية.
- حسمت ٣٧٥ نقطة من علامة الكويت بسبب عدم وجود جسم مستقل يشرف على الانتخابات، وعدم تحديد سقف للإنفاق أو عدالة الظهور في وسائل الإعلام الرسمية للمرشحين في قانون الانتخابات.
- حسمت ٢٥٠ نقطة من علامات كل من لبنان والمغرب بسبب عدم النص على وجود جسم مستقل يشرف على الانتخابات.
- حسمت ١٢٥ نقطة من علامة مصر بسبب عدم تحديد سقف الإنفاق للمرشحين في انتخابات مجلس الشورى، وعدم وجود نصوص قانونية تتعلق بالمساواة في ظهور المرشحين في الانتخابات التشريعية في وسائل الإعلام الرسمية.
- حسمت ٢٥٠ نقطة من علامة اليمن بسبب عدم تحديد القانون لسقف الإنفاق على الحملات الانتخابية ولم ينظم ظهور المرشحين في وسائل الإعلام الرسمية.

رقم المؤشر: ٣

اسم المؤشر: تقنين سطوة السلطة التنفيذية

المؤشر المفصل: مدى وجود أو عدم وجود صلاحيات دستورية لدى السلطة التنفيذية لحل البرلمان المنتخب أو تأجيل أو إلغاء الانتخابات أو إعلان حالة الطوارئ أو ما يعادل ذلك لفترة طويلة بدون موافقة البرلمان.

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٢٥٠			٥٠٠	٠	--	١٠٠٠	--	٥٠٠	٧٥٠	٥٠٠	٧٥٠	٥٣١
٢٠٠٩	٢٥٠			٥٠٠	٠	٥٠٠	١٠٠٠	٧٥٠	٥٠٠	٧٥٠	٥٠٠	٧٥٠	٥٥٠
٢٠١٠	٢٥٠	٣٧٥	٦٢٥	٥٠٠	٠	٥٠٠	١٠٠٠	٧٥٠	٥٠٠	٧٥٠	٥٠٠	٧٥٠	٥٤٢

- حسمت ٧٥٠ نقطة من علامة الأردن بسبب وجود نصوص دستورية وقانونية تمنح الملك حق حل مجلس النواب، وتمديد مجلس النواب، وإعلان حالة الطوارئ دون الرجوع إلى البرلمان.
- حسمت ٦٢٥ نقطة من علامة البحرين بسبب وجود نصوص دستورية وقانونية تمنح الملك حق حل مجلس النواب، وتمديد مجلس النواب، وإعلان حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر دون الرجوع الى البرلمان.
- حسمت ٣٧٥ نقطة من علامة تونس بسبب وجود نصوص دستورية وقانونية تمنح الرئيس حق حل مجلس النواب ضمن شروط مقيدة، وإعلان حالة الطوارئ دون تحديد سقف زمني.
- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامة كل من الجزائر وسورية ولبنان والمغرب بسبب وجود نصوص دستورية وقانونية تمنح رئيس السلطة التنفيذية (الرئيس أو الملك) حق حل مجلس النواب، وإعلان حالة الطوارئ

دون الرجوع إلى البرلمان.

- حسمت ٢٥٠ نقطة من علامة الكويت ومصر واليمن بسبب وجود نصوص دستورية وقانونية تمنح رئيس السلطة التنفيذية (الأمير أو الرئيس) حق حل مجلس الأمة.

رقم المؤشر:٤

اسم المؤشر: تشريع حرية الأحزاب

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية لحرية تشكيل أحزاب سياسية

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	١٠٠٠			١٠٠٠	٠	--	٥٠٠	--	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٨١٣
٢٠٠٩	١٠٠٠			١٠٠٠	٠	٠	٥٠٠	٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٦٥٠
٢٠١٠	١٠٠٠	٠	٥٠٠	١٠٠٠	٠	٠	٥٠٠	٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٨٣

- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامة فلسطين بسبب عدم وجود قانون أحزاب.
- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامة تونس بسبب وجود شروط تمنع إنشاء أحزاب ذات توجهات إسلامية وقومية.

رقم المؤشر: ٥

اسم المؤشر: تشريع حق التجمع

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية بحق المواطن في التجمع والتظاهر السلمي.

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	١٠٠٠			١٠٠٠	٠	--	١٠٠٠	--	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٧٥
٢٠٠٩	١٠٠٠			١٠٠٠	٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٥٠
٢٠١٠	١٠٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٣٣

- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامة البحرين بسبب منح سلطة تقديرية واسعة لمدير الأمن العام.
- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامة سورية بسبب تقييد قانون الطوارئ لحق الاجتماع.

رقم المؤشر: ٦

اسم المؤشر: تشريع منع التعذيب

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية تمنع التعذيب

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	١٠٠٠			١٠٠٠	١٠٠٠	--	١٠٠٠	--	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٠٠٩	١٠٠٠			١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٠١٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

رقم المؤشر: ٧

اسم المؤشر: تشريع حرية الإعلام

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية تسمح للمواطن الفرد والمجموعات والأحزاب السياسية أن تمتلك وسائل إعلام كالجرائد والمجلات ومحطات الراديو والأخبار ومواقع الإنترنت ودور النشر وغيرها بدون وجود شروط سياسية أو مالية أو بيروقراطية مستحيلة أو شديدة الصعوبة

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٧٥٠			١٠٠٠	١٠٠٠	--	٥٠٠	--	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٨٤٤
٢٠٠٩	٧٥٠			١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٨٢٥
٢٠١٠	٧٥٠	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٧٧١

- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامة البحرين بسبب وضع شروط مالية عالية لإصدار ترخيص الصحف والمجلات.

- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامة تونس بسبب منح صلاحيات واسعة لوزير الداخلية في ترخيص الصحف، وعدم وجود قانون لتنظيم وسائل الإعلام السمعي المرئي.
- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامة فلسطين بسبب تقييد قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٤ منح التراخيص للمحطات الإذاعية والتلفزيونية.
- حسمت ٢٥٠ نقطة من علامة الأردن بسبب منح مجلس الوزراء حق رفض ترخيص الإذاعات والشبكات التلفزيونية دون تعليل.
- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامة اليمن بسبب عدم وجود ضمانات لتملك وسائل الإعلام السمعي والمرئي.

رقم المؤشر: ٨

اسم المؤشر: تشريع استقلال القضاء

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية لاستقلال القضاء وخاصة مدى قدرة أو عدم قدرة السلطة التنفيذية على تعيين أو عزل القضاة

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	١٠٠٠			١٠٠٠	١٠٠٠	--	١٠٠٠	--	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٠٠٩	١٠٠٠			١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٠١٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

رقم المؤشر: ٩

اسم المؤشر: تشريع الحق في محاكمة عادلة

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية لحق المواطن في محاكمة عادلة وبافتراض البراءة حتى تثبت الإدانة

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	١٠٠٠			١٠٠٠	١٠٠٠	--	١٠٠٠	--	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٣٨
٢٠٠٩	١٠٠٠			١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٠٠
٢٠١٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٩١٧

- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامة سورية بسبب أولوية قانون حالة الطوارئ الذي يجيز الإحالة إلى المحاكم الاستثنائية، ويتيح لرئيس الجمهورية أو من يفوضه حفظ الدعوى أثناء النظر فيها من قبل المحكمة.
- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامة لبنان بسبب عدم وضوح النص فيما يتعلق بالمحاكمة العادلة وأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته.

رقم المؤشر: ١٠

اسم المؤشر: تشريع المساواة بين الجنسين

المؤشر المفصل: وجود ضمانات دستورية أو قانونية للمساواة بين الجنسين

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٥٠٠			٧٠٠	٠	--	٧٠٠	--	٥٠٠	٧٠٠	٩٠٠	٥٠٠	٥٦٣
٢٠٠٩	٥٠٠			٧٠٠	٠	٥٠٠	٧٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٧٠٠	٩٠٠	٥٠٠	٥٧٠
٢٠١٠	٥٠٠	٥٠٠	٩٠٠	٧٠٠	٠	٥٠٠	٧٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٧٠٠	٩٠٠	٥٠٠	٥٧٥

- حسمت ١٠٠ نقطة من علامة تونس والمغرب بسبب عدم المساواة في الميراث بين الرجل والمرأة.
- حسمت ٣٠٠ نقطة من علامات كل من الجزائر وفلسطين ومصر بسبب عدم المساواة ما بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالميراث والطلاق.
- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامات كل من الأردن والبحرين وسوريا والكويت ولبنان واليمن بسبب عدم

المساواة ما بين الرجال والنساء في الميراث والطلاق ومنح أطفال الأم المتزوجة من أجنبي الجنسية.

رقم المؤشر: ١١

اسم المؤشر: إعاقة المجالس المنتخبة من قبل السلطة التنفيذية

المؤشر المفصل: وجود برلمان ومجالس محلية منتخبة، ومدى وجود أو عدم وجود حالات تم فيها تعطيل عمل البرلمان أو المجالس المحلية المنتخبة أو حلها. ومدى وجود أو عدم وجود حالات تم فيها تعطيل أو تأجيل أو إلغاء إجراء انتخابات محلية أو برلمانية عدا تلك التي تتم بأمر من محكمة مخولة

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٧٥٠			١٠٠٠	٢٥٠	--	٧٥٠	--	٧٥٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٧٥٠
٢٠٠٩	٧٥٠			١٠٠٠	٠	٧٥٠	٥٠٠	٢٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٧٥٠	٦٢٥
٢٠١٠	٢٥٠	١٠٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	٠	٧٥٠	٠	٢٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٧٥٠	٥٨٣

- تم الاعتماد على رأي خبير في الأردن، وانخفضت العلامة بـ ٥٠٠ نقطة بسبب حل مجلس النواب.
- انخفضت علامة السعودية بـ ٢٥٠ نقطة منذ القراءة السابقة بسبب قرار مجلس الوزراء تأجيل الانتخابات المحلية لعامين قادمين.
- انخفضت علامة فلسطين بسبب انتهاء مدة ولاية رئيس السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي والمجالس المحلية في بداية علم ٢٠١٠ ولم تجرِ الانتخابات فيها.

رقم المؤشر: ١٢

اسم المؤشر: مساءلة الحكومة

المؤشر المفصل: عدد حالات التصويت على سحب الثقة من الحكومة، وعدد حالات استجواب المسؤولين الحكوميين، وعدد حالات تشكيل لجان لتقصي الحقائق، وعدد الحالات التي تم فيها توجيه الأسئلة إلى المسؤولين الحكوميين

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	١٠٠٠			٢٢٠	٠	--	١٠٠	--	٣٢٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٨٠
٢٠٠٩	٢٧٢			٥٠٥	٢٠٠	١٠٠٠	٠	٤٦١	٩	١٠٠٠	١٠٠٠	٤٠٠	٤٨٥
٢٠١٠	٥٠٨	٢٥٠	١٠٠٠	١٨٢	٢٠٠	١٠٠٠	٠	١٠٠٠	٢٢	١٠٠٠	١٠٠٠	٢٧١	٥٣٦

- حصلت فلسطين على علامة صفر للعام الثاني على التوالي بسبب عدم قيام المجلس التشريعي الحالي بدوره بمساءلة الحكومة نتيجة لاستمرار الخلاف بين الكتلتين البرلمانيتين الأكبر (فتح وحماس)، وعدم انعقاد المجلس.
- ارتفعت علامات كل من الأردن (مقدار ٢٣٦ نقطة) والكويت (مقدار ٥٣٩ نقطة) ولبنان (مقدار ١٣ نقطة) مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في العام الماضي.
- انخفضت علامات كل من الجزائر واليمن بشكل كبير بسبب قلة استخدام أدوات الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية.

رقم المؤشر: ١٣

اسم المؤشر: نقاش مشاريع القوانين

المؤشر المفصل: نشر تفاصيل تعكس وجود ومحتوى نقاش مجتمعي متعلق بقوانين مقترحة أو تعديلات على قوانين. كنشر مسودة مشروع قانون، أو خبر في الصحافة عن ورشة عمل لنقاش مشروع قانون أو مقالات رأي تناقش مشروع قانون.

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	--			--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
٢٠٠٩	١٠٠٠			١٠٠٠	١٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٩١٠
٢٠١٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٢٩

- تم تعليق هذا المؤشر للقراءة الأولى بسبب النقص في المعلومات في أغلب الدول.
- ارتفعت علامة السعودية مقدار ٥٠ علامة مقارنة بالعلامة التي حصلت عليها في القراءة السابقة.

رقم المؤشر:١٤

اسم المؤشر: الفساد في المؤسسات العامة

المؤشر المفصل: نسبة المعتقدين بوجود فساد في المؤسسات العامة للدولة، وعدد حالات الفساد التي تمت إحالتها للقضاء

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٢٧٧			٩٤	٤٠٢	--	٨٠	--	٤٥	٠	٨٥	٦٠	١٣٠
٢٠٠٩	٤١٠			١٥٤	٧١١	٠	٢٣٥	٧٠٦	٢٣٣	٣١٦	١٦٧	٧٢	٣٠٠
٢٠١٠	٢٨١	٢٨٨	١٠٠	٨٤	٣٥٦	٠	٢٤٨	٧٠٦	٣١٣	٣١٦	٥١٠	٧٥	٢٧٣

- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في كل من سورية والبحرين وتونس بالمجموعات البؤرية.
- تم اعتماد نتائج استطلاعات الرأي المستخدمة في التقرير السابق في كل من الكويت ومصر لعدم التمكن من إجراء استطلاع الرأي للقراءة الراهنة فيهما.
- ارتفعت علامة المؤشر بدرجات متفاوتة في كل من فلسطين (١٣ نقطة) ولبنان (٨٠ نقطة) واليمن (نقطتين) والمغرب (٣٤٣ نقطة).
- انخفضت علامة المؤشر في كل من الأردن (١٢٩ نقطة) والجزائر (٧٠ نقطة) والسعودية (٣٥٥ نقطة).
- في الشق الثاني المتعلق بعدد حالات الفساد التي تمت إحالتها للقضاء، لم تتوفر المعلومات في أي من الدول عدا لبنان والبحرين.

رقم المؤشر: ١٥

اسم المؤشر: إعاقة أعمال البرلمان

المؤشر المفصل: حالات التوتر التي تحاول فيها السلطة التنفيذية إعاقة العمل التشريعي مثل عدم قيام السلطة التنفيذية بإصدار ونشر القوانين التي أقرتها السلطة التشريعية، أو محاولة السلطة التنفيذية إفراغ القوانين من محتواها عبر إصدار تعليمات تنفيذية مخالفة للقوانين، أو عدم حضور الوزراء جلسات البرلمان المخصصة للاستجوابات أو الأسئلة أو اجتماعات اللجان التي يدعون لحضورها دون عذر، أو تعطيل الدورة السنوية للبرلمان، أو منع السلطة التنفيذية أعضاء من البرلمان حضور جلساته، أو منع حضور الصحافة لنقل جلسات البرلمان.

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	--			--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
٢٠٠٩	١٠٠٠			٨٠٠	--	١٠٠٠	--	٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠	٧٦٣
٢٠١٠	١٠٠٠	٠	١٠٠٠	٥٠٠	--	١٠٠٠	--	٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٠	٠	٥٥٠

- تم تعليق هذا المؤشر في القراءة الأولى لعدم توفر المعلومات.
- تم تعليق هذا المؤشر في فلسطين للعام الثالث على التوالي بسبب تعطل المجلس التشريعي.
- تم تعليق هذا المؤشر في السعودية بسبب عدم وجود برلمان، وعدم الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.
- انخفضت علامة هذا المؤشر بشكل كبير في كل من الجزائر والمغرب واليمن بسبب امتناع وتأخر الوزراء عن حضور جلسات البرلمان والإجابة عن الأسئلة والاستجوابات الموجهة لهم.
- حصلت أربع دول على علامة صفر (البحرين والكويت والمغرب واليمن) وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر ما يدل على تعطيل السلطة التنفيذية لعمل السلطة التشريعية.

رقم المؤشر: ١٦

اسم المؤشر: استخدام الواسطة في التوظيف العام

المؤشر المفصل: اعتقادات الجمهور حول استخدام الواسطة في التوظيف بالقطاع العام (المؤسسات الحكومية والمؤسسات الممولة من موازنة الدولة كالبرلمان والرئاسة وسلطات الحكم المحلي....).

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٢١			٢٤	١٤٥	--	٦١	--	٢٨	--	١٠	٣٨	٤٧
٢٠٠٩	٣٦			٢١	١٨٢	٠	٤٢	٢١٩	١٢	٧٢	٥٦	٣٣	٦٧
٢٠١٠	٤٠	٤٠	٠	٥٩	١١٦	٠	٤٣	٢١٩	٩	٧٢	٥٤٠	١٩	٩٦

- يشار إلى أن التغيرات الحاصلة على علامات هذا المؤشر غير ذات أهمية إحصائيا فيما عدا المغرب.
- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في سورية والبحرين وتونس بالمجموعات البؤرية.
- تم اعتماد نتائج استطلاعات الرأي المستخدمة في التقرير السابق في كل من الكويت ومصر لعدم التمكن من إجراء استطلاع الرأي للقراءة الراهنة فيهما.
- ارتفعت علامات المؤشر في القراءة الثالثة مقارنة بالقراءة الثانية بشكل طفيف في كل من الجزائر (٣٨ نقطة) والأردن (أربع نقاط) وفلسطين (نقطة واحدة). وارتفعت علامة المؤشر في المغرب بشكل كبير حوالي ٤٨٤ نقطة.
- انخفضت علامة المؤشر في القراءة الحالية مقارنة بالقراءة السابقة في كل من السعودية (٦٦ نقطة) ولبنان (٣ نقاط) واليمن (١٥ نقطة).

رقم المؤشر: ١٧

اسم المؤشر: نجاعة المؤسسات العامة

المؤشر المفصل: تقييم الجمهور لقدرة المؤسسات العامة على إيصال الخدمات وتأدية دورها بنجاعة.

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٦٥٩			٣٥٢	٨٤٨	--	٤٨٨	--د	٣٠٤	--	٣٨٥	٣٨١	٤٨٨
٢٠٠٩	٥٥٦			٢٦٦	٢٧٥	٣٣٠	٤٦٠	٢٥٦	٣٠٧	٦٧٤	٣١٩	٢٥٥	٣٧٠
٢٠١٠	٧٠٠	٢٧٠	٤٧٥	٣٩٩	٧٣٣	٢٥٠	٥٢١	٢٥٦	٤١٤	٦٧٤	٢٥٧	٤٢٧	٤٤٨

- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في سورية والبحرين وتونس بالمجموعات البؤرية.
- تم اعتماد نتائج استطلاعات الرأي المستخدمة في التقرير السابق في كل من الكويت ومصر لعدم التمكن من إجراء استطلاع الرأي للقراءة الراهنة فيهما.
- ارتفعت علامة المؤشر في السعودية حوالي ٤٥٨ نقطة، وفي كل من الأردن والجزائر ولبنان واليمن ما بين ١٠٠– ١٥٠ نقطة، وفي فلسطين ٦١ نقطة مقارنة بالعام الماضي.
- انخفضت علامة المؤشر في كل من سورية مقدار (١٢٠ نقطة) والمغرب (٦٢ نقطة).

رقم المؤشر: ١٨

اسم المؤشر: خرق الدستور

المؤشر المفصل: عدد حالات خرق الدستور أو ما يعادله من قبل السلطة التنفيذية

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	١٠٠٠			٢٥٠	١٠٠٠	--	٠	--	--	٠	٧٥٠	٠	٤٢٩
٢٠٠٩	١٠٠٠			٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٢٥٠	١٠٠٠	٠	٠	٧٥٠	٠	٥٠٠
٢٠١٠	٧٥٠	٠	١٠٠٠	٠	١٠٠٠	٥٠٠	٠	٧٥٠	٧٥٠	٠	١٠٠٠	٢٥٠	٥٠٠

- استخدم تقدير خبير في كل من تونس ولبنان واليمن والسعودية وسورية.

- انخفضت علامة هذا المؤشر في كل من الأردن وفلسطين والكويت ٢٥٠ نقطة، وفي سورية ٥٠٠ نقطة.
- وارتفعت العلامة في القراءة الحالية في كل من لبنان مقدار ٧٥٠ نقطة، والمغرب واليمن مقدار ٢٥٠ نقطة.
- حصلت أربع دول على علامة صفر في القراءة الحالية (البحرين والجزائر وفلسطين ومصر) مقارنة مع ثلاث دول في القراءة السابقة (الجزائر ولبنان ومصر). حصلت مصر على علامة صفر في القراءات الثلاثة، فيما حصلت الجزائر على علامة صفر في القراءتين الأخيرتين.

رقم المؤشر: ١٩

اسم المؤشر: الاستقلال السياسي والاقتصادي

المؤشر المفصل: نسبة الدعم الخارجي من الموازنة العامة، والاعتماد على الأسواق الخارجية لتسويق منتجات ينتجها القطاع العام، ووجود قواعد عسكرية أجنبية.

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٧٨٣			٧٠٠	٧٠٠	--	٣٠٠	--	٩٤٥	٧٦٠	١٠٠٠	٤٠٠	٦٩٨
٢٠٠٩	٧٧٣			٧٠٠	٧٠٠	٦٥٦	٣٠٠	٣٠٠	٩٨٤	٧٣٦	٧٠٠	٦٣٠	٦٤٨
٢٠١٠	٨١٣	٢٦١	٩٨٥	٧٠٠	٧٠٠	٨٢٧	٣٠٠	٣٠٠	٩٨٩	٩٥٨	٧٠٠	٦٧٦	٦٨٤

- حافظت علامات كل من الجزائر والسعودية وفلسطين والكويت والمغرب على نفس العلامة التي حصلت عليها في القراءة السابقة.
- ارتفعت العلامة في كل من الأردن وسورية واليمن ولبنان بسبب انخفاض نسبة الدعم الخارجي (المنح والمساعدات) لتمويل الموازنة للعام الحالي مقارنة مع النسبة في القراءة السابقة. أما ارتفاع علامة مصر بسبب انخفاض نسبة الإيرادات المعتمدة على صادرات النفط والغاز مقارنة مع نسبتها في العام الماضي.

رقم المؤشر: ٢٠

اسم المؤشر: الإصلاح السياسي

المؤشر المفصل: اعتقادات الجمهور حول قيام السلطة التنفيذية بإجراء إصلاحات سياسية أو وجود اهتمام لديها بإجراء إصلاحات سياسية، وتقييم الجمهور لأوضاع الديمقراطية بشكل عام في البلد.

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٧٤٩			٤٠٠	٨٦٧	--	٥٢٨	--	٣٤٣	--	٤٣٣	٤٣٧	٥٣٧
٢٠٠٩	٨١٤			٥٧٠	٥٦٧	٥٠٠	٥١١	٥٩١	٣٧٨	٥٧٢	٤٨٥	٣٧٧	٥٣٧
٢٠١٠	٦٤٣	٢٧٥	٢٩٥	٤٧١	٥٢٣	٤٠٠	٥٠٢	٥٩١	٢١٩	٥٧٢	٥٨٨	٣٩٦	٤٥٦

- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في سورية والبحرين وتونس بالمجموعات البؤرية.
- تم اعتماد نتائج استطلاعات الرأي المستخدمة في التقرير السابق في كل من الكويت ومصر لعدم التمكن من إجراء استطلاع الرأي للعام الحالي فيهما.
- انخفضت علامة المؤشر في كل من الأردن والسعودية وسورية وفلسطين ولبنان بشكل متفاوت. ففي الأردن انخفضت مقدار ١٧١ نقطة وتليها لبنان بـ١٦٩ نقطة ومن ثم سورية بـ ١٠٠ نقطة والجزائر بـ ٩٩ نقطة وفلسطين ٩ نقاط.
- ارتفعت علامة المؤشر (مقارنة بالعلامات التي حصل عليها المؤشر في العام الماضي) في كل من المغرب بـ ١٠٣ نقاط واليمن مقدار ١٩ نقطة.

رقم المؤشر: ٢١

اسم المؤشر: إساءة معاملة المعتقلين

المؤشر المفصل: عدد حالات التعذيب أو الوفاة للمعتقلين أثناء فترة الاعتقال أو الاختفاء القسري

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٢٠٠			--	٠	--	٠	--	٠	٠	٠	٠	٢٩
٢٠٠٩	٠			٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠١٠	٠	٢٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢١

- يشار إلى أن أعداد حالات الاختفاء القسري المرصودة في الجزائر هي استمرار لحالات الاختفاء القسري للسنوات السابقة.

رقم المؤشر: ٢٢

اسم المؤشر: إعاقة النشاط الحزبي

المؤشر المفصل: تمكين أو إعاقة العمل الحزبي مثل ترخيص أو عدم ترخيص أحزاب جديدة، أو حظر أحزاب، أو اعتقال قادة سياسيين لدوافع سياسية

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٨٠٠			٥٠٠	٠	--	٠	--	١٠٠٠	٠	٦٠٠	٨٠٠	٤٦٣
٢٠٠٩	١٠٠٠			١٠٠٠	٠	٠	٠	٠	١٠٠٠	٠	٠	٨٠٠	٣٨٠
٢٠١٠	١٠٠٠	٠	٠	٦٠٠	٠	٠	٠	٠	١٠٠٠	٠	٨٠٠	٠	٢٨٣

- اعتمد على رأي خبير في السعودية والجزائر والكويت.
- حسمت كامل العلامة في كل من البحرين واليمن لاعتقال السلطات ناشطين سياسيين، وفلسطين لعدم استقبال وزارة الداخلية طلبات ترخيص لأحزاب جديدة، ومصر لوجود ثلاثة أحزاب مجمدة، والسعودية والكويت وسورية لعدم السماح بالنشاط الحزبي.
- حصلت ثماني دول على علامة صفر في القراءة الحالية من اثنتي عشرة دولة مشمولة في العينة.
- حافظت لبنان على أعلى علامة (١٠٠٠) للعام الثالث على التوالي، وحافظت الأردن على نفس العلامة للعام الثاني على التوالي.
- انخفضت علامة اليمن بشكل كبير خلال القراءة الحالية من ٨٠٠ نقطة إلى صفر وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر. فيما انخفضت علامة الجزائر مقدار ٤٠٠ درجة لرفض منح تراخيص لحزبين قدما طلبا العام ٢٠٠٩.
- ارتفعت علامة المغرب في القراءة الحالية مقدار ٨٠٠ نقطة عن القراءة السابقة.

رقم المؤشر: ٢٣

اسم المؤشر: تنظيم الاجتماعات والمظاهرات

المؤشر المفصل: حالات قمع النشاطات الاحتجاجية (المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة)

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	--			--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
٢٠٠٩	٠			٠	٠	٨٠٠	٠	٥٠٠	٨٠٠	٠	٠	٠	٢١٠
٢٠١٠	٠	٠	٤٠٠	٠	٠	٢٠٠	٠	٨٠٠	١٠٠٠	٠	٤٠٠	٠	٢٣٣

- حسمت ٥٠٠ نقطة من علامة الكويت لقمع مظاهرات عمال مصريين معارضين للنظام المصري.
- حسمت ٨٠٠ نقطة من علامة سورية لقمع أربع مظاهرات لمتظاهرين أكراد.
- حسمت ٦٠٠ نقطة من علامات كل من تونس والمغرب لمنع السلطات الوقفات الاحتجاجية.

رقم المؤشر: ٢٤

اسم المؤشر: تدخل الأجهزة الأمنية

المؤشر المفصل: المجالات التي يطلب فيها من المواطن الراغب في الحصول على تصريح أو وثيقة حكومية أن يحصل

على موافقة أو شهادة حسن سلوك من أجهزة الأمن. (شهادة من الأجهزة الأمنية بعدم ممانعتها لقيام الشخص بالعمل).

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٥٨٥			٦٩٥	٣٧٧	--	٧٣٢	--	٦٢٥	٨٠٠	٢٧٣	٧٢٠	٦٠١
٢٠٠٩	٥٠٧			٩٠٠	٣٦٣	١٨٣	٣٣٥	٤١٢	٧٤٢	٧١٨	٧١١	٥٦٨	٥٤٤
٢٠١٠	٣٢٢	٨٤٣	٠	٨٤٢	٣٨٠	٢٤٠	٣٢٤	٤١٢	٧٢٤	٣٦٨	٧٣٠	٦٨٨	٤٨٩

- الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في سورية والبحرين بالمجموعات البؤرية.
- تم اعتماد نتائج استطلاعات الرأي المستخدمة في التقرير السابق في كل من الكويت ومصر لعدم التمكن من إجراء استطلاع الرأي للقراءة الراهنة فيهما.
- لم تتوفر معلومات من مصادر غير الاستطلاع في كل من الكويت، واليمن للقراءة الحالية.
- تم اعتماد رأي خبير في الأردن والبحرين والجزائر والسعودية وسورية وتونس فيما يتعلق بالشق الأول.
- تم اعتماد علامة الشق الأول لكامل المؤشر في تونس بسبب عدم تضمين سؤال للمجموعات البؤرية حول تقييمهم لمسألة مراجعة المواطنين للأجهزة الأمنية للحصول على وثائق. وتم الاقتصار على تقييم خبير (مسؤول منظمة حقوق إنسان).
- انخفضت علامة فلسطين عن العلامة التي حصلت عليها في العام الماضي بسبب ارتفاع نسبة المواطنين الذين قالوا إنه طلب منهم مراجعة الأجهزة الأمنية، كما يشار إلى ازدياد الدور الذي تلعبه الأجهزة الأمنية بسبب الصراع بين فتح وحماس.
- انخفضت علامة الأردن لانخفاض علامة الشق الأول من المؤشر.
- انخفضت علامة الجزائر مقدار ٥٨ نقطة مقارنة مع العام الماضي. في هذا العام تم احتساب علامات القسمين المكونين للمؤشر فيما تم احتساب علامة القسم الأول لكامل المؤشر بسبب عدم طرح السؤال الخاص بمراجعة الأجهزة الأمنية للحصول على وثيقة حكومية في الاستطلاع العام الماضي.
- ارتفعت علامة كل من لبنان (مقدار ١٨ نقطة) والسعودية (مقدار ١٧ نقطة) وسورية (مقدار ٥٧ نقطة) واليمن (مقدار ١٢٠ نقطة) والمغرب (مقدار ١٩ نقطة) بسبب ارتفاع نسبة المواطنين الذين قالوا أنهم لم يطلب منهم مراجعة الأجهزة الأمنية.
- انخفضت علامة مصر في هذه القراءة (مقدار ٣٥٠ نقطة) لانخفاض علامة الشق الأول من المؤشر.

رقم المؤشر: ٢٥

اسم المؤشر: مواقف المعارضة في الصحافة المحلية

المؤشر المفصل: اعتقاد المواطنين بقيام السلطات بحجب الأخبار ووجود تعتيم على نشاطات ومواقف المعارضة في الصحف اليومية.

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	--			--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
٢٠٠٩	٥٤٦	٤٥٢	٣٧٨	١٢٠	٣٨١	٤٧٣	٥٧٧	٦٢٨	٣٣٣	٢٥٠	٤١٤		
٢٠١٠	٣٦٤	١٥٠	٢٨١	٣١٠	٢٥٠	٣٤٣	٤٧٣	٦٣٢	٦٢٦	٦٨٠	٢٩٢	٤٠٠	

- تم تعليق علامات كافة الدول في القراءة الأولى بسبب تغير المعلومات المستخدمة لاحتساب المؤشر.
- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في سورية والبحرين بالمجموعات البؤرية. فيما تم تعليق هذا المؤشر في تونس لعدم تداوله في نقاش المجموعات البؤرية.
- تم اعتماد نتائج استطلاعات الرأي المستخدمة في التقرير السابق في كل من الكويت ومصر لعدم

التمكن من إجراء استطلاع الرأي للقراءة الراهنة فيهما.

رقم المؤشر: ٢٦

اسم المؤشر: القدرة على انتقاد السلطة بدون خوف

المؤشر المفصل: اعتقادات الجمهور حول قدرة المواطن على انتقاد الحكومة والقادة بدون خوف

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٤١١			٤٤٨	٤٢٠	--	٥٠٢	--	٦٩٨	--	٦٠٦	٥١٩	٥١٥
٢٠٠٩	٤٤٦			٤٦٢	٣٨٦	١٥٠	٣٥٧	٦٩٧	٧٢٥	٣١٨	٥١٧	٣٢٧	٤٣٩
٢٠١٠	٤٦٢	٣٤٥	٦٠٠	٥٠٤	١٩٩	١٥٠	٣٧٠	٦٩٧	٨٧١	٣١٨	٦٢٠	٥٣١	٤٧٢

- الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في سورية والبحرين وتونس بالمجموعات البؤرية.
- تم اعتماد نتائج استطلاعات الرأي المستخدمة في التقرير السابق في كل من الكويت ومصر لعدم التمكن من إجراء استطلاع الرأي للقراءة الراهنة فيهما.
- من الجدير بالملاحظة أن أغلب الدول ارتفعت علاماتها في هذا المؤشر بشكل طفيف فيما عدا المغرب (ارتفعت مقدار ١٠٣ نقاط) ولبنان (مقدار ١٤٦ نقطة) واليمن (مقدار ٢٠٨ نقاط) مقارنة بالعام الماضي. لكن انخفضت علامة السعودية إلى النصف تقريبا (من ٣٨٦ في العام الماضي إلى ١٩٩ في العام الحالي).

رقم المؤشر: ٢٧

اسم المؤشر: انتشار صحافة المعارضة

المؤشر المفصل: عدد جرائد ومجلات المعارضة مقارنة بالعدد الكلي للجرائد والمجلات

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٣٥٢			٠	٠	--	٥٦٠	--	١٥٠	٥٠	٣٠	٢٩٥	١٨٠
٢٠٠٩	٤٦٠			٠	٠	٠	٤٦٢	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٤٠	٢٣٦
٢٠١٠	٣٢٨	٠	٦٠	٠	٠	٠	٤٦٢	٤٦٠	٥٠٠	٩٩	٢٠٨	٣٥٨	٢٠٦

- استخدم تقدير خبير في كل من السعودية وسوريا والكويت.
- توفرت معلومات عن الجرائد دون المجلات في لبنان والمغرب والجزائر.

رقم المؤشر: ٢٨

اسم المؤشر: الرقابة على المطبوعات ومواقع الإنترنت

المؤشر المفصل: قدرة المواطن على الاطلاع على المطبوعات الأجنبية وعلى مواقع الإنترنت وعدد الجرائد والمجلات والكتب ومواقع الإنترنت المحظورة في البلاد

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٢٢٩			٢٧٤	٣٠٨	--	٤٣٦	--	٤١٤	٠	٣٠٩	٣٤٩	٢٩٠
٢٠٠٩	٣٣٩			٢٤٧	٤٣٠	٠	٣٦٥	٣٥٧	٣٦٤	٢٦٤	٤٩٥	٢٣٩	٣١٠
٢٠١٠	٣٣١	٤٣	٠	٦٩٧	٢٣٠	٠	٣٥٩	٣٥٧	٤٦٠	٢٦٤	٣٤٨	٢٧٨	٢٨١

- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في البحرين بالمجموعات البؤرية.
- تم اعتماد نتائج استطلاعات الرأي المستخدمة في التقرير السابق في كل من الكويت ومصر لعدم التمكن من إجراء استطلاع الرأي للقراءة الراهنة فيهما.
- لم تتوفر معلومات حول الشق الثاني من المؤشر في الجزائر، وتم اعتماد نتائج الاستطلاع لكامل المؤشر.
- تم اعتماد رأي خبير في اليمن في الجزء الثاني.
- ارتفعت علامة الجزائر مقدار ٤٥٠ نقطة بسبب الاعتماد على نتائج الاستطلاع لاحتساب كامل المؤشر.
- تم اعتماد علامة القسم الخاص بمنع الكتب لكامل المؤشر في كل من سورية وتونس.

رقم المؤشر: ٢٩

اسم المؤشر: تنظيم نشاطات الاحتجاج

المؤشر المفصل: عدد المظاهرات التي تم تنظيمها من قبل الأفراد والنقابات العمالية والمهنية والأحزاب السياسية ومجموعات حقوق الإنسان.

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	--			--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
٢٠٠٩	١٠٠٠			١٠٠٠	٠	٥٠	١٠٠٠	٧٧٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٧٧٥
٢٠١٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠	١٠٠٠	٢٥٠	٢٠٠	١٠٠٠	٧٥٠	٣٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٧١٣

- تم إجراء تغيير على مضمون المؤشر مقارنة بالقراءة الأولى، واختلفت مصادر المعلومات، وموضوع القياس من رصد عدد المظاهرات ونشاطات الاحتجاج (القسم الأول)، وقياس المشاركة من خلال استطلاعات الرأي (القسم الثاني) إلى الاقتصار على رصد عدد المظاهرات ونشاطات الاحتجاج. ولهذا السبب لن تدخل علامات القراءة الأولى لهذا المؤشر في احتساب المؤشرات الفرعية وفي الحسابات الأخرى.
- حازت أغلب الدول على علامات عالية (تسع دول من اثنتي عشرة دولة) فيما حازت كل من لبنان والسعودية وتونس على علامات متدنية أو متدنية جدا.

رقم المؤشر: ٣٠

اسم المؤشر: مقاضاة الجهات الإدارية

المؤشر المفصل: عدد الحالات التي تم عرضها على المحكمة العليا أو ما يعادلها (أعلى درجة تقاضي إداري)

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	--			--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
٢٠٠٩	١٠٠٠			٢٥	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	--	٨٩٢
٢٠١٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٢٥	٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠		٨٣٠

- تم تعليق هذا المؤشر في القراءة الأولى.
- تم تعليق هذا المؤشر في القراءة الحالية في اليمن بسبب عدم توفر المعلومات.

رقم المؤشر:٣١

اسم المؤشر: الاعتقال التعسفي

المؤشر المفصل: عدد المعتقلين الذين تم وضعهم في الاعتقال بدون محاكمة

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٥٠٠			٠	٠	--	٠	--	٠	١٥٠	--	٠	٩٣
٢٠٠٩	٠			٩٤٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤٤٠	١٠٠٠	٠	٢٣٨
٢٠١٠	٠	٥٠٠	٠	٠	٠	٦٨٠	٠	٩٨٠	٠	٠	٩٧٠	٠	٢٦١

- تم الاعتماد على رأي خبير في البحرين.
- حافظت علامات خمس دول (هي الأردن، والسعودية، وفلسطين، ولبنان، واليمن) على علامة صفر في السنتين الأخيرتين.
- انخفضت علامات كل من الجزائر ومصر بشكل كبير، فيما انخفضت علامة المغرب بشكل طفيف (حوالي ٣٠ علامة).
- ارتفعت علامات كل من سورية والكويت في القراءة الحالية مقارنة مع القراءة السابقة.

رقم المؤشر: ٣٢

اسم المؤشر: محاكم أمن الدولة

المؤشر المفصل: عدد الحالات التي تم فيها محاكمة مدنيين في محاكم أمن دولة أو محاكم عسكرية أو ما يشابهها

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٠			١٠٠٠	--	--	١٠٠٠	--	٠	٠	١٠٠٠	٠	٤٢٩
٢٠٠٩	٠			١٠٠٠	١٠٠٠	٠	٠	١٠٠٠	٠	٠	١٠٠٠	٠	٤٠٠
٢٠١٠	٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٠	٠	١٠٠٠	٠	٠	١٠٠٠	٠	٥٠٠

- تم اعتماد رأي خبير في كل من السعودية والجزائر.
- حافظت كل من الجزائر والمغرب والسعودية والكويت في كافة القراءات على علامة ١٠٠٠ وهي أعلى علامة يحصل عليها مؤشر. فيما حافظت كل من الأردن وسورية ولبنان ومصر واليمن على علامة صفر وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشر في القراءات الثلاثة. كما انخفضت علامة فلسطين في القراءتين الأخيرتين إلى صفر مقارنة بـ ١٠٠٠ نقطة في القراءة الأولى بسبب محاكمة مواطنين مدنيين أمام المحاكم العسكرية.

رقم المؤشر: ٣٣

اسم المؤشر: قدرة منظمات حقوق الإنسان على العمل

المؤشر المفصل: وجود منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية وقدرتها على العمل بحرية

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	--			--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
٢٠٠٩	٦٨٥			٣٥٠	٣٠٠	٠	٧٥٠	٥٠٠	١٠٠٠	٣٣٠	٦٥٠	٣٧٥	٤٩٤
٢٠١٠	٦٨٥	١٠٠	١٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٠	٧٥٠	٤٥٠	١٠٠٠	٢٢٥	٧٥٠	٣٧٥	٤٢٠

- تم تعديل طريقة احتساب المؤشر، ولذا لن يتم احتساب علامات القراءة الأولى لأغراض المؤشرات الفرعية وغيرها.
- استخدم تقدير خبير بالإضافة إلى المعلومات من منظمات حقوق الإنسان المحلية في كل من اليمن والسعودية.
- استخدم تقدير خبير في كل من سورية والمغرب.
- انخفضت علامات كل من الجزائر والكويت ومصر في القراءة الحالية مقارنة مع القراءة السابقة.
- حافظت علامات كل من الأردن والسعودية وسورية وفلسطين ولبنان واليمن في القراءة الثالثة على نفس العلامة التي حصلت عليها في القراءة الثانية. وتجدر الإشارة أن لبنان حافظ على علامة ١٠٠٠ وهي أعلى علامة يحصل عليها مؤشر فيما حافظت سورية على علامة صفر وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر.

رقم المؤشر: ٣٤

اسم المؤشر: الأمن الشخصي

المؤشر المفصل: اعتقادات الجمهور حول مدى فرض النظام والقانون وضمان الأمن والسلامة للفرد والعائلة

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٨٨٨			٢٢	٩٦٤	--	٠	--	٠	--	١٥٦	٣١٤	٣٣٥
٢٠٠٩	٩٤٦			٦١٨	٧٦٢	٧٠٠	٠	٥٩٨	٠	١١٦	٠	٠	٣٧٤
٢٠١٠	٧٤٠	٢٠٠	٦٠٠	١٠٨	٧٨٤	٤٠٠	١٨٠	٥٩٨	٠	١١٦	٧٠٠	٢٠٤	٣٨٦

- تمت الاستعاضة عن إجراء استطلاع للرأي في سورية والبحرين وتونس بالمجموعات البؤرية.
- تم اعتماد نتائج استطلاعات الرأي المستخدمة في التقرير السابق في كل من الكويت ومصر لعدم التمكن من إجراء استطلاع الرأي للقراءة الراهنة فيهما.

- ارتفعت علامة كل من السعودية (٢٢ نقطة) وفلسطين (١٨٠ نقطة) واليمن (١٨٨ نقطة) والمغرب (٧٠٠ نقطة).
- انخفضت علامات كل من الأردن (٢٠٦ نقاط) وسورية (٣٠٠ نقطة) والجزائر (٥١٠ نقاط) في القراءة الحالية مقارنة بالقراءة السابقة.

رقم المؤشر: ٣٥

اسم المؤشر: الضمان الاجتماعي

المؤشر المفصل: نسبة المشاركة في برامج الضمان الاجتماعي للحصول على رواتب تقاعدية من مجمل العاملين (القطاع العام والقطاع الخاص والعمل الأهلي)

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٧٦٤			--	٦٢٠	--	٤٨٧	--	٤٥٠	٦٥٠	٢١٠	٦٠٠	٥٤٠
٢٠٠٩	٧٧١			٦٤٠	٥٥٤	٦٢٠	٤٢٦	٥٢٨	٢٦٠	٦٠٨	٢٣٠	٤٣٠	٥٠٧
٢٠١٠	٧٧٨	٧٥٠	٩٥٠	٥٣١	٧٣٢	٦٧٠	٤٨٥	٥٢٨	٢٦٠	٤١٧	٣٠٤	٥٣٣	٥٧٨

- تم اعتماد البيانات المستخدمة في القراءة السابقة (وهي تقدير خبير) للقراءة الحالية في لبنان بسبب عدم توفر معلومات من مصادر حكومية.
- تم اعتماد نتائج استطلاعات الرأي المستخدمة في التقرير السابق في الكويت لعدم التمكن من إجراء استطلاع الرأي للقراءة الراهنة فيها.
- تم اعتماد استطلاع للرأي في كل من السعودية وفلسطين واليمن.
- انخفضت علامة الجزائر مقدار ١٠٩ نقطة بسبب تغيير مصدر المعلومة فقد تم اعتماد تقدير خبير في القراءة السابقة فيما تم الاعتماد في القراءة الحالية على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.
- انخفضت علامة مصر مقدار ١٩١نقطة ويمكن أن يكون ذلك متأثرا بتغيير مصدر المعلومات فقد تم اعتماد بيانات استطلاع الرأي في القراءة السابقة فيما تم اعتماد بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في القراءة الحالية.
- ارتفعت علامات كل من الأردن والسعودية وسورية وفلسطين والمغرب واليمن بشكل متفاوت تراوحت ما بين ٧ نقاط في الأردن و١٧٨ نقطة في السعودية.

رقم المؤشر: ٣٦

اسم المؤشر: التعليم

المؤشر المفصل: نسبة الأمية بين الرجال والنساء ونسبة الخريجين من الجامعات بين الرجال والنساء

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٤٢٧			٤٠٤	٣٢٨	--	٤٦٤	--	٤٠٤	٣٢٥	٤٢٩	٣٢٨	٣٨٩
٢٠٠٩	٤٩٣			٤٣٩	٤٢٨	٢٨١	٤٢٩	٥٣٣	٥٠٦	٤٥١	١٨٥	١٩٤	٣٩٤
٢٠١٠	٥٢٢	٦٢١	٣٦٥	٤٣٩	٣٧٤	١٩٣	٥١٦	٤٦٥	٥٠٦	٤٥١	٣٢٥	١٩٤	٤١٤

- تمت إضافة ١٤٧ نقطة لعلامات الدول في القراءة الأولى، وهي الفارق ما بين متوسط العلامات لكل الدول في القراءتين. يعود ذلك إلى تعليق القسم الخاص بنسبة حاملي شهادة البكالوريوس (الليسانس) وتناسب الذكور والإناث بينهم في القراءة الأولى.
- تم احتساب علامة البحرين في القسم الأول (الخاص بنسبة الأمية في البلاد) بناء على معلومات تتعلق بعام ٢٠١٠ أما بقية الأقسام الثلاث الأخرى فقد تم استخدام التقرير الإحصائي للعام ٢٠٠١ وهو التقرير الرسمي الوحيد المعتمد في البحرين.

- تم احتساب علامة المغرب بناء على علامات القسمين الأول والثاني المتعلقين بنسبة الأمية في البلاد والفرق بين نسبة الأمية بين الرجال والنساء لكامل علامة المؤشر بسبب عدم توفر معلومات عن نسب الخريجين.
- تم احتساب علامة تونس بناء على اقتصار احتساب الجزء المتعلق بالشهادة الجامعية على نسبة الخريجين في المجتمع بسبب عدم توفر معلومات حول الفرق بين الذكور والإناث من الخريجين.

رقم المؤشر: ٣٧

اسم المؤشر: التسرب من المدارس

المؤشر المفصل: نسبة التسرب من المدارس

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٨٠٠			٢٠٠	٦٠٠	--	٨٤٠	--	٠	١٥٢	٠	٠	٣٢٤
٢٠٠٩	٩٢٠			٢٠٠	٦٠٠	٥٤٠	٨٤٠	٠	٠	٥٢٦	٠	٠	٣٦٣
٢٠١٠	٨٨٠	٨٤٠	٦٨٠	٢٠٠	٦٠٠	٥٠٠	٨٠٠	٠	٠	٥٢٦	٠	٠	٤١٩

- انخفضت علامة فلسطين في القراءة الحالية من (٨٤٠ إلى ٨٠٠) بسبب ارتفاع نسبة التسرب من ٠,٨ ٪ حسب الكتاب الإحصائي للعام ٢٠٠٨إلى ١ حسب المعلومات المتوفرة في الكتاب الإحصائي السنوي الصادر من الجهاز المركزي للإحصاء نهاية عام ٢٠٠٩.
- كما انخفضت علامة الأردن في القراءة الحالية مقارنة بالقراءة السابقة من (٩٢٠ إلى ٨٨٠) بسبب ارتفاع نسبة التسرب من ٠,٤ إلى ٠,٦ في العام ٢٠٠٩ حسب إحصائيات وزارة التربية والتعليم.
- انخفضت علامة سورية مقدار ٤٠ نقطة بسبب تغيير مصدر المعلومات فقد تم اعتماد معلومات منشورة في جريدة حكومية في القراءة السابقة فيما تم اعتماد تقدير خبير في القراءة الحالية.
- تم الاعتماد على المعلومات التي حصل عليها فريق العمل في القراءة السابقة في كل من السعودية والكويت والجزائر ولبنان للقراءة الحالية بسبب عدم توفر معلومات جديدة لهذا العام.
- يشار إلى أن التغير المتوقع في هذا المؤشر ضئيل جدا، ولكن المؤشر شديد الحساسية بسبب العتبة المتدنية لتناقص علامته. ولذلك قام الفريق بالتمحيص في التغييرات الظاهرة في علامات الأردن، وفلسطين، وسورية ووجد أنها لا تعكس تغييرا جوهريا في وضع التعليم.

رقم المؤشر: ٣٨

اسم المؤشر: مشاركة المرأة في قوة العمل

المؤشر المفصل: نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٧٥٨			٤٩٣	٥١٦	--	٥٥٣	--	١٠٠٠	٧٧٤	٩٠٠	٣٠٨	٦٦٣
٢٠٠٩	٥١٣			٥٦٧	٤٧٣	٥٣٣	٤٩٠	١٠٠٠	٧٠٣	٨٠٠	٩٠٣	٢٠٠	٦١٨
٢٠١٠	٥٣٧	٩٠٠	٨٢٧	٦٠٠	٤٩٧	٥١٠	٥١٧	١٠٠٠	٨٠٣	٦٦٧	٩٠٠	٣٨٧	٦٧٩

- اعتمدت المعلومات في كل من مصر واليمن والجزائر على نفس المصدر "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الجهاز المركزي للإحصاء، الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة". فيما اختلفت مصادر المعلومات في القراءتين للبنان (في السابقة: برنامج الأمم المتحدة للتنمية؛ وفي الحالية: البنك الدولي).
- ارتفعت في القراءة الحالية علامات كل من الأردن (٢٤ نقطة)، والجزائر (٣٣ نقطة)، والسعودية (٢٤ نقطة)، وفلسطين (٢٧ نقطة)، ولبنان (١٠٠ نقطة)، واليمن (١٨٧ نقطة)، وسورية (٢٣ نقطة) مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في القراءة السابقة.

- انخفضت في القراءة الحالية علامات كل من المغرب (٣ نقاط)، ومصر (١٣٣ نقطة).

رقم المؤشر: ٣٩

اسم المؤشر: المساواة في الأجور

المؤشر المفصل: تناسب أجور النساء والرجال

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٣١٠			٦٥٠	١٠٠٠	--	٩١٩	--	٣٠٩	--	٦٥٠	١٠٠٠	٦٩١
٢٠٠٩	٨٥٦			٤٩٥	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٠٨	٦٦٤	٩٦٩	٧٥٧	٦٥٠	١٠٠٠	٨٣٠
٢٠١٠	٨٥٦	٦٣٣	٨٦٧	٤٩٥	٧٠٤	١٠٠٠	٨١٦	٦٦٧	٩٦٩	٧٧٨	٧٧٩	—	٧٧٩

- تم تعليق هذا المؤشر في القراءة الحالية في اليمن بسبب عدم توفر المعلومات.
- تم الاعتماد على المعلومات التي حصل عليها فريق العمل في القراءة السابقة في كل من الجزائر ولبنان للقراءة الحالية بسبب عدم توفر معلومات لهذا العام.
- ارتفعت علامة المغرب (بـ ١٢٩ نقطة) بسبب اختلاف المصدر (في القراءة السابقة تم الاعتماد على تقدير خبير، فيما تعتمد القراءة الحالية على معطيات وزارة التشغيل والتكوين المهني).
- حافظت علامات كل من الأردن وسورية على نفس العلامة التي حصلت عليها في القراءة السابقة بسبب استخدام مؤسسة الإحصاء في كلا البلدين لنفس البيانات للعام الثاني على التوالي.
- انخفضت علامة السعودية مقدار (٢٩٤ نقطة) بسبب اختلاف مصدر المعلومات (القراءة السابقة اعتمدت على مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات فيما اعتمدت القراءة الحالية على تقرير الإحصاء السنوي لوزارة العمل لسنة ٢٠٠٩). فيما انخفضت علامة فلسطين مقدار (٨٨ نقطة) على الرغم من اعتماد نفس المصدر (الجهاز المركزي للإحصاء).

رقم المؤشر: ٤٠

اسم المؤشر: الإنفاق على القطاعات الاجتماعية مقارنة مع الأمن

المؤشر المفصل: الإنفاق الحكومي على قطاعات الصحة والتعليم مقارنة مع الإنفاق على الأمن

الدولة/السنة	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سورية	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	متوسط العلامات
٢٠٠٨	٠			٠	٠	--	٠	--	٠	٠	--	٠	٠
٢٠٠٩	٠			٠	٠	١٦٨	٠	٠	٠	١٦٠	٢٤	٠	٣٥
٢٠١٠	٠	٠	١٨٠	٠	٠	٠	٣٨	١٨٨	٠	٢٥٢	١٦٢	٢٩	٧١

ثورة لم تحقق اهدافها بعد

أسماء نويرة *

المقدمة

لم يكن احد يتوقع أن إقدام شاب على إحراق نفسه يوم ١٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠ في إحدى ولايات الوسط التونسي سيؤدي إلى "سقوط النظام". لكن هل يمكن القول اليوم بعد عدة اشهر أن النظام قد سقط فعلاً؟ هل أن رحيل الرئيس السابق زين العابدين بن علي في ظروف غير معروفة بشكل دقيق إلى حد الآن، يعني سقوط النظام السابق؟ هل أن ما حدث ما بين هذا التاريخ و ١٤ كانون الثاني / جانفي ٢٠١١ - سواء اعتبر ثورة أو انتفاضة - كان يهدف إلى اسقاط النظام؟

في الواقع أن الحادثة التي وقعت في سيدي بوزيد، وكانت شرارة اشعلت البلاد من شمالها إلى جنوبها، لم تكن الأولى من نوعها، وما تلاها من هيجان شعبي لم يكن بعيد عن أحداث الحوض المنجمي لسنة ٢٠٠٨. لكن عوامل متداخلة ومتضامنة أدت إلى ما سمي بثورة ١٤ كانون الثاني / جانفي، منها تفاقم الفساد المالي والسياسي وتفاقم أزمة البطالة بين حاملي الشهادات العليا وما أدى إليه من حالة احتقان لدى الشارع التونسي وبداية تشكل مجال عام افتراضي خاصة على مستوى المدونات و شبكات التواصل الاجتماعي. وإذا اعتبرنا أن ما حدث "ثورة"، فإنها ثورة ذات خصوصيات أثرت كثيرا في السياق السياسي فيما بعد. واليوم، بعد مرور ما يناهز سبعة اشهر من رحيل بن علي، ما زلنا نتسائل عن أهداف الثورة: عن ماهيتها و عن مدى تحقيقها. فهل أن الثورة التي بدأت بشعار "العمل استحقاق يا عصابة السراق" و انتهت بشعار "إرحل" هدفت إلى اسقاط نظام بن علي بعينه ليحل محله نظام ديمقراطي ليبيرالي (بالمعنى السياسي) كفيل بتحقيق الازدهار الاقتصادي والسلم الاجتماعي؟

لا تؤدي كل ثورة بالضرورة إلى الانتقال الديمقراطي ولا تحقق كل ثورة بالضرورة اهدافها في ظرف زمني وجيز، وذلك أن رحيل النظام السابق لا يعني التغيير الكلي بالضرورة، خاصة أن الثورة التونسية لا تحكمها ايديولوجيا معينة و ليست لها قيادة موحدة وواضحة. سنحاول أن نفهم ما حدث منذ ١٤ كانون الثاني / جانفي إلى اليوم ونرصد تطوره على عدة مستويات لنحاول أن نستشرف على ضوء ذلك آثار ما حدث على المستقبل السياسي للبلاد.

تصفية "النظام القديم"

تجسدت الإشكاليات المتعلقة بتصفية النظام القديم في تونس بعد الثورة على ثلاث مستويات: النخبة الحاكمة، المؤسسات، ما كان يسمى "بالعائلة المالكة".

على مستوى النخبة الحاكمة، أي مآل الحكومة و مستشاري الرئيس السابق، كانت البداية برحيل زين العابدين بن علي إلى المملكة العربية السعودية و إعلان الشغور النهائي لمنصب رئاسة الجمهورية يوم ١٥ كانون الثاني / جانفي ٢٠١١ بمقتضى الفصل ٥٧ من دستور ١٩٥٩. وتولى رئيس مجلس النواب بمقتضى هذا الفصل

* أستاذة في جامعة تونس

السلطة بشكل مؤقت إلى حين تنظيم انتخابات رئاسية في غضون شهرين، وكلف الوزير الأول السابق محمد الغنوشي بتشكيل حكومة انتقالية. وبعد مشاورات مع بعض أحزاب المعارضة والاتحاد العام التونسي للشغل والمنظمات الحقوقية، تشكلت الحكومة الأولى يوم ١٧ كانون الثاني / جانفي ٢٠١١ والتي اطلق عليها البعض تسمية حكومة الوحدة الوطنية. وقد ضمت تشكيلة هذه الحكومة وجوه من المعارضة مثل احمد ابراهيم أمين عام حركة التجديد ونجيب الشابي رئيس الحزب الديمقراطي التقدمي ومصطفى بن جعفر أمين عام حزب التكتل والطيب البكوش مدير المعهد العربي لحقوق الإنسان إضافة إلى ممثلين عن الاتحاد العام التونسي للشغل و مخرجة سينمائية و احد المدونين المعروفين والذي تعرض إلى السجن اثناء الثورة. وحافظ ثماني وزراء على مناصبهم من بينهم وزراء سيادة (الداخلية و الخارجية والدفاع). هذه التشكيلة لم ترض الرأي العام وشهدت عدد من الانسحابات مما دعى الوزير الأول إلى تعديلها يوم ٢٩ كانون الثاني / جانفي عبر تغيير الوجوه المحسوبة على النظام السابق وخاصة فيما يتعلق بوزارات السيادة. وتم في نفس الوقت إلغاء وزارة الاتصال وانهاء مهام عدة مسؤولين برئاسة الجمهورية.

و بقيت حكومة الغنوشي تعمل تحت ضغط الشارع و ضغط قوى المعارضة. فاتسمت قراراتها بالتذبذب و كان اداؤها ضعيفا. و انتهى الأمر باستقالة محمد الغنوشي بعد أن طالب بعض معتصمي القصبة ٢ بإعدامه في ساحة الحكومة. وعُيّن الباجي قائد السبسي وزيرا أولا جديدا يوم ٢٨ شباط / فيفري ٢٠١١. و هو محام وسياسي، ساهم في بناء دولة الاستقلال وتولى عدة مناصب في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة منها وزارة الداخلية سنة ١٩٦٥. وإن كان السيد قائد السبسي سياسي محنك ذو تجربة طويلة إلا انه اختار أن يشكل حكومة تكنوقراط لتدير شؤون البلاد في المرحلة الانتقالية واشترط على اعضائها عدم الترشح لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي. وعلى هذه الخلفية استقال كل من احمد ابراهيم وزير التعليم العالي واحمد نجيب الشابي وزير التنمية المحلية. وقد تم تضمين هذا الشرط في المرسوم المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية الصادر يوم ٢٣ آذار / مارس ٢٠١١.

بدأت الحكومة الجديدة عملها في جو نسبي من الثقة الشعبية التي سرعان ما اهتزت إثر نشر حوار مع وزير الداخلية فرحات الراجحي الذي اتهم فيه الجيش بأنه ينوي الانقضاض على السلطة إذا ما فازت حركة النهضة بالانتخابات على غرار ما حدث في الجزائر في نهاية الثمانينات. كما تحدث عن وجود حكومة ظل تسير البلاد يتزعمها رجل الأعمال كمال اللطيف. كلفت هذه التصريحات البلاد ثلاث أيام من العنف والاضطرابات قبل أن يعتذر الراجحي عن تصريحاته مشيرا إلى انه تم التغرير به من قبل الصحفي الذي اجرى معه الحوار. ولم تتوقف الصحافة عن التهجم على الحكومة وخاصة رئيسها ولم تنته الاشاعات حول ما يحاك في الكواليس للتشكيك في مصداقية رئيسها واعضائها.

إضافة إلى ذلك، يتعرض الوزير الأول إلى ضغط من قبل مجلس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقرطي الذي يضم ممثلين عن عدد مهم من الاحزاب السياسية والمنظمات الوطنية وشخصيات مستقلة. واتسمت العلاقة بين الطرفين بكثير من التوتر مما اثر على سير أعمال الهيئة نفسها وعلى الحكومة في علاقتها بالشعب. ويبدو أن "تنازع السلطة" هو محرك اساسي للعلاقة بين الطرفين، إذ ترى بعض الاطراف السياسية داخل المجلس أن المهمة الرئيسية للهيئة تكمن في مراقبة عمل الحكومة ومسائلتها في حين يرى الوزير الأول أن في ذلك تعد على صلاحياته و تدخل في اختصاصاته. واشتدت الازمة خاصة عند تعيين وزير الداخلية المتهم بأنه من الذين عملوا في ديوان الوزارة في نهاية التسعينات من القرن الماضي مما جعلهم يتهمون الوزير الأول بإعادة رموز النظام القديم وكذلك بحمايتهم، خاصة وأن هناك تباطئ في محاكمة عدد من الوزاء و المستشارين الذين شغلوا مناصب هامة في النظام السابق ساهموا في التفريط في مصالح البلاد لصالح العائلات القريبة من الرئيس السابق. لكن رغم هذا التباطئ، فقد تم عرض الكثير منهم على التحقيق وتم ايداع بعض الوجوه البارزة في السجن كعبد العزيز

بن ضياء المستشار المقرب من الرئيس وزوجته وعبد الوهاب عبد الله المسؤول السابق عن الاعلام والبشير التكاري وزير العدل السابق. إلا أن عددا من الوزاء بقي دون مسائلة وتم السماح للبعض منهم بالعمل السياسي عبر منحهم تأشيرات لاحزاب جديدة.

و تطرح مسألة المحاسبة وشكل العدالة الانتقالية. فالتباطئ في محاكمة المتورطين في الفساد السياسي و المالي من جهة والافراج عن الموقوفين المتورطين في احداث العنف يدل على أن الجهاز القضائي الموروث عن النظام القديم غير مؤهل للعب أي دور في المرحلة الانتقالية. كما يدل على مدى تورط هذا الجهاز مع النظام القديم. لذلك كان من المفروض أن تقوم الحكومة، منذ البداية، بتركيز جهاز قضائي انتقالي للعمل على مثل هذه الملفات. و يمكن القول أن الحركة الأخيرة في سلك القضاة (اواخر شهر تموز / جويلية) تدل على أن الحكومة قررت اخيرا تنقية الجهاز القضائي حتى يلعب الدور المنوط به.

على مستوى المؤسسات، تم حل مجلس النواب ومجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الدستوري بمقتضى المرسوم المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية، وذلك اثر تعليق العمل بدستور ١٩٥٩ منذ اوئل آذار / مارس ٢٠١١ والدعوة إلى انتخاب مجلس وطني تاسيسي لوضع دستور جديد.

أما بالنسبة للحزب الحاكم، التجمع الدستوري الديمقراطي، فقد كانت أول قرارات الحكومة الأولى في شانه هو فصله عن الإدارة وعن السلطة وتجميد نشاطه وارصدته. كما استقال من عضويته عدد من وزراء الحكومة الانتقالية. وقد عبّر الحزب عن مساندته للثورة على لسان امينه العام بعد اسبوع من رحيل رئيس الدولة الذي هو في نفس الوقت رئيسا للحزب، و ذلك في حوار على إحدى القنوات التلفزية الاجنبية. وقد صرّح بامكانية تغيير تسمية الحزب. و اصدر ٣٨ عضوا من اللجنة المركزية للحزب بيانا اكدوا فيه مساندتهم للثورة. لكن هذا لم يكف الشعب الذي عانى كثيرا من سيطرة أتباع هذا الحزب على الحياة العامة والخاصة خصوصا داخل الجمهورية وفي الأرياف. وبطلب شعبي ملح، تقدمت وزارة الداخلية بدعوى إلى المحكمة الابتدائية بتونس يوم ٢١ شباط / فيفري ٢٠١١ لحل هذا الحزب. وقد صدر حكم ابتدائي في ذلك يوم ٩ مارس / مارس اقرته محكمة الاستئناف يوم ٢٨ آذار / مارس ٢٠١١. و نشأ من رحم الحزب المنحل عدد من الاحزاب أهمها حزب "المبادرة" الذي اسسه وزير الخارجية السابق كمال مرجان وحزب "الوطن" الذي اسسه وزير الداخلية السابق احمد فريعة ومحمد جغام الذي تقلد عدة مناصب وزارية في فترة حكم بن علي. وقوبل منح التاشيرة إلى هذه الاحزاب الصغيرة بالاحتجاج نظرا إلى انتماء مؤسسيها إلى النظام القديم متهمين اياهم بمحاولة الرجوع إلى السلطة عبر تكوين جبهة سياسية. وقد نادى مؤخرا كمال مرجان بضرورة تحالف احزاب الوسط من اجل دخول الانتخابات القادمة.

ولم ينته الأمر عند هذا الحد بالنسبة للحزب واعضائه ومنخرطيه. فقد كانت هناك حملة داخل المؤسسات العمومية وأحيانا الخاصة لطرد هؤلاء من هذه المؤسسات. كما تم تجميد المجالس البلدية وتعويضها بلجان لحماية الثورة والاحتجاج على تعيين الولاة والمعتمدين والعمد الذين تم تعيينهم بعد الثورة بسبب انتمائهم إلى الحزب الحاكم. كما وصل الأمر إلى المطالبة بحرمان هؤلاء من الترشح لعضوية المجلس الوطني التأسيسي. وتم تضمين ذلك في القانون الانتخابي الجديد في فصله الخامس عشر. وقد اثار هذا الفصل جدلا كبيرا و كان سببا في التوتر بين الحكومة والهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، إذ نادى عدد كبير من اعضائها باقصاء كل من تحمل مسؤولية داخل التجمع الديمقراطي أو انخرط به منذ ثلاث وعشرون عاما، في حين رأى البعض الآخر وكذلك رئيس الحكومة أن هذا الاقصاء مبالغ فيه. و بعد تفاوض بين الحكومة والهيئة، تم تجاوز الازمة باقرار الصيغة التالية للفصل ١٥ "لا يمكن أن يترشح:
– كل من تحمل مسؤولية في صلب الحكومة في عهد الرئيس السابق باستثناء من لم ينتم من اعضائها إلى التجمع الدستوري الديمقراطي ومن تحمل مسؤولية في هياكل التجمع الدستوري الديمقراطي في عهد الرئيس السابق. وتحدد

المسؤوليات المعنية بامر باقتراح من الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

– ومن ناشد الرئيس السابق الترشح لمدة رئاسية جديدة لسنة ٢٠١٤. وتضبط في ذلك قائمة من قبل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي".

وعلى هذا الاساس، تشكلت لجنة داخل الهيئة عرفت باسم "هيئة الفصل ١٥". وتمكنت هذه اللجنة من إعداد قائمة في المحرومين من حق الترشح من بين المناشدين سلمتها إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في اواخر شهر تموز / جويلية ٢٠١١. وجاء في تقرير اللجنة ان الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة بيانا تؤكد فيه أن "الفصل ١٥ يقر مبدأ المحاسبة السياسية للمسؤولين عن محاولة تابيد الاستبداد والتسلط بمنعهم من الترشح لانتخابات المجلس الوطني التاسيسي وهو ما لا يعني الحرمان من الحقوق السياسية بما في ذلك حق التصويت." ودعت الهيئة الى منع استعمال هذه القائمة في غير اغراضها مثل التشهير بالاشخاص او المس بأعراضهم. واشار التقرير الى ان اللجنة حرصت عند اعدادها للقائمة على الوصول للوثائق الاصلية المتضمنة لامضاءات المناشدين معتمدة بالخصوص على القائمات التي صدرت بالصحف باعتبارها قائمات علنية.

أما فيما يتعلق بالفساد المالي للرئيس السابق و زوجته و عائلته و اصهاره، فقد تمت في مرحلة اولى تجميد أموالهم في الداخل و الخارج إلى حين صدور مرسوم يتعلق بمصادرة اموالهم و ممتلكاتهم المنقولة و العقارية يوم ١٤ مارس ٢٠١١. و صدرت قائمة اولية في الأشخاص المصادر أموالهم تضم ١١٢ شخصا من عائلة الرئيس السابق و زوجته و اصهاره إضافة إلى ثلاث من مستشاريه ووزير الداخلية الاسبق المورط في قضايا تعذيب ضد الاسلاميين في بداية التسعينات.

و احدثت لجنة لتطبيق هذا المرسوم هي لجنة المصادرة و لجنة أخرى تعمل على استرجاع الأموال مهربة إلى الخارج. كما احدثت لجنة وطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة و الفساد كُلفت "بالكشف عن الحقائق عن حالات الفساد و الرشوة التي قام بها أو استفاد منها أي شخص مادي أو معنوي عمومي أو خاص بفعل موقعه في الدولة أو الإدارة أو بفعل قرابته أو مصاهرته أو أي علاقة أخرى مهما كانت طبيعتها مع مسؤول أو مجموعة مسؤولين في الدولة خاصة خلال الفترة الممتدة من ٧ نوفمبر ١٩٨٧ إلى ١٤ جانفي ٢٠١١" (الفصل الثالث من المرسوم المحدث للهيئة المؤرخ في ١٨ فيفري ٢٠١١). و على اللجنة أن تحيل ما تجمعه من وثائق و معلومات على السلط القضائية المختصة قصد تتبع مرتكبي تلك الجرائم. و قد أحالت اللجنة إلى حد اواسط شهر جويلية ١٢٤ ملفا على القضاء.

ولقد تعرضت هذه اللجنة إلى هجوم شرس من قبل مجموعة من المحامين الذين سعوا جاهدين إلى حلها عبر رفع الدعاوى المتتالية امام القضاء العدلي و الإداري متحججين أن عملها يتعارض مع مبدأ استقلال القضاء. وهي كلمة حق اريد بها باطل لان لا شيء في مرسوم احداث هذه الهيئة يدل على تعارض عملها مع هذا المبدأ خصوصا أن لا شيء يمنع القضاء من القيام بعمله. ويبدو أن من يقف وراء هذه الحملة هم من لهم مصلحة في عدم الكشف عن تورطهم في مثل هذه القضايا. وهو ما لمّح إليه في العديد من المرات رئيس اللجنة العميد عبد الفتاح عمر. وبالتوازي مع ما قامت به مجموعة المحامين، تعرض اعضاء اللجنة ورئيسها إلى حملة تشهير على صفحات الفايسبوك.

لم تكن عملية تصفية النظام القديم بالعملية السهلة والمنتهية فهي لا تزال متواصلة في خضم مقاومة تهدد أحيانا كثيرة الأمن العام. ويؤثر تعثر عملية التصفية بشكل كبير على السياق السياسي لما بعد الثورة.

السياق الانتقال السياسي ما بعد الثورة

سنتناول السياق السياسي من خلال مسائل مترابطة تحاول تفصيلها وهي: الاستحقاق الانتخابي، المشهد السياسي، المشهد الاعلامي ، والمجتمع المدني.

الاستحقاق الانتخابي

أدت المطالبة الشعبية بالقطع الكلي مع النظام القديم و دستور ١٩٥٩ إلى الإعلان عن انتخاب المجلس الوطني التأسيسي الذي سيتولى وضع دستور جديد ولكن أيضا سيعين رئيسا مؤقتا يدير شؤون البلاد إلى حين الانتهاء من اعماله واختيار نظام جديد تنظم على اساسه انتخابات رئاسية أو برلمانية. و هو ما يعطي أهمية كبرى لهذه الانتخابات. والاهم من كل هذا أن هذه الانتخابات ستحقق المشروعية الانتخابية للسلطة القادمة و هياكلها، إذ أن السلطة الحالية - حكومة ومؤسسات - تعاني من أزمة المشروعية مما يؤثر على أدائها وخياراتها.

وقد تقرر موعد انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في البداية يوم ٢٤ تموز / جويلية ٢٠١١. واعلن عن ذلك رئيس الدولة المؤقت في خطاب القاه يوم ٣ آذار / مارس ٢٠١١. إلا أن توسيع هيئة الإصلاح السياسي المسؤولة عن اعداد القانون الانتخابي والتي تحولت إلى هيئة عليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي أدى إلى تأخر صدور القانون الانتخابي إلى بداية شهر أيار / ماي ٢٠١١. وهو ما يجعل عمليا إجراء انتخابات نزيهة و شفافة بحسب المعايير الدولية في الموعد المقرر يكاد يكون مستحيلا. فقررت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تأخير الموعد الانتخابي إلى يوم ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر ٢٠١١. وهي هيئة منتخبة من قبل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة لتشرف على العملية الانتخابية فتخرج هذه العملية لأول مرة عن سيطرة وزارة الداخلية.

ولدت فكرة انتخاب المجلس التأسيسي في وضع صعب وترعرعت في سياق مشوب بالمشاكل والمخاطر. فالفكرة فرضت في اعتصام القصبة ٢ الذي أدى إلى سقوط حكومة الغنوشي. وبعد الإعلان عن الموعد الأول، الذي رفضته العديد من الاطياف السياسية نظرا إلى عدم جهوزيتها، طالب البعض صراحة بتاجيله وعمل البعض الآخر على ذلك عبر تعطيل أعمال الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة بإثارة مسائل جانبية تتعلق بكيفية توسيع الهيئة ومسالة التمثيلية والمطالبة بمسائلة الحكومة واطالة النقاش حول مشروع القانون نفسه الذي تعثر بسبب الازمة بين الهيئة والحكومة فيما يخص الفصل ١٥ المتعلق باقصاء المنتمين إلى الحزب الحاكم المنحل ومنعهم من الترشح للنتخابات المجلس التاسيسي. وما فتأت الحكومة طيلة هذه الفترة تؤكد التزامها بالموعد الانتخابي إلى حين صدور النص و انتخاب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. ومن مفارقات الأمور، انه حين أصبح من الظاهر عدم إمكانية احترام الموعد الانتخابي، تكثف الحديث عبر وسائل الاعلام المختلفة ? حتى من قبل المعارضين لهذا الموعد ? حول ضرورة اجرائها في وقتها لتجنيب البلاد مصير كارثي. ولم يكن الإعلان عن ضرورة تأخير الانتخابات إلى شهر تشرين الأول / اكتوبر المقبل بالأمر الهيّن بالنسبة للهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي تعرضت إلى هجوم شرس حتى من قبل أولئك الذين انتخبوا اعضائها. و كان موعد ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر نتيجة مفاوضات مع القوى السياسية الفاعلة في البلاد. وهو ما يدعونا إلى الحديث عن المشهد السياسي في ذاته وفي علاقته بالانتخابات.

المشهد السياسي

لقد شهدت الخارطة السياسية التونسية إثر ١٤ كانون الثاني / جانفي طفرة عددية للاحزاب حتى جاوز عدد الاحزاب المرخص لها اليوم المائة. فإضافة إلى الاطياف السياسية المعارضة في عهد بن علي والتي كانت تعمل في كنف السرية كحزب العمال الشيوعي التونسي وحركة النهضة الإسلامية، ظهرت احزاب جديدة متشابهة من حيث

التسمية والاهداف تتوزع بين اليمين واليسار والوسط. كما قام عدد من أتباع الحزب الحاكم بتكوين احزاب جديدة تصنف نفسها في الوسط. و قف المواطن التونسي حائرا امام هذا الزخم، لا يعرف معظم هذه الاحزاب ولا يثق بها. وهو ما اثر بشكل أو باخر على اقبال الناس على التسجيل للعملية الانتخابية خاصة اننا نتوقع طفرة في عدد القائمات المترشحة.

وتتوزع معظم هذه الاحزاب بين اربع عائلات كبرى: ليبيرالية ويسارية وقومية واسلامية. وهي تؤكد، على اختلاف مشاربها، على التمسك بالهوية العربية الإسلامية والابقاء على الفصل الأول من الدستور الذي ينص على الإسلام دينا للدولة رغم ما اثاره هذا الفصل من جدل فقهي وسياسي على مدى أكثر من خمسين عاما. و تؤكد جميع هذه الاحزاب على تمسكها بالديمقراطية لكن تخالفها على مستوى الممارسة. وقد كانت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي حلبة تتهافت فيها هذه الاحزاب. وبينت التجربة إلى حد بعيد مدى التصحر السياسي الموروث عن عهد بن علي وغياب الثقافة السياسية. ويبدو أن النخب السياسية اليوم سواء من اليمين أو من اليسار لا تزال تتعامل بنفس شعارات وعقلية سبعينات القرن الماضي و تتصرف بنفس أسلوب العمل الطلابي بالجامعة.

وفي إطار الاستعداد للانتخابات القادمة بدأت تتشكل تحالفات بين مختلف هذه الاحزاب. كما أن احزابا صغيرة تجمعت في حزب واحد. و أول تحالف كان بمبادرة من حركة التجديد و سمي بالقطب الحداثي الديمقراطي الذي ضم عدد من الاحزاب وهيئات من المجتمع المدني وشخصيات مستقلة. والهدف من هذا التحالف مواجهة الخطر الذي تمثله بعض الاطراف على المكاسب الحداثية لتونس وعلى عملية الانتقال الديمقراطي والمقصود بذلك أساسا حركة النهضة الإسلامية التي دخلت بدورها في تحالف مع احزاب يسارية.

و شكلت عودة الاسلاميين إلى العمل السياسي بقوة حدثا بارزا، فرغم ما عانته الحركة الإسلامية في عهد بن علي من قمع وتشريد، فقد عادت إلى الساحة السياسية كتنظيم مهيكل وله موارد وامكانيات مادية كثيرة. وتتهم الحركة بازدواجية الخطاب نظرا إلى التضارب و التذبذب في تصريحات رموزها وعدم وضوحها بالشكل الكافي. لكن ما هو واضح أن الحركة تخلت عن طبيعتها الايديولوجية لتتحول إلى حزب سياسي باتم معنى الكلمة براغماتي وماكيافيلي. ويرى الكثير من المراقبين أن النهضة اليوم اكبر قوة سياسية في البلاد تجعلها من اكبر الفائزين بمقاعد المجلس التأسيسي. وربما ذلك يعود إلى أن كل مظاهر الإسلام و الإسلام السياسي في تونس تصنف في خانة النهضة في حين أن الخارطة الإسلامية متنوعة من حيث الايديولوجيا (سلفية، اخوان، يسار اسلامي، شيعة...) ومن حيث أشكال العمل (احزاب، جمعيات، جماعات). وقد يشكل هذا التضخيم في حجم حركة النهضة قبل التاكد عبر صناديق الاقتراع على عملية الانتقال الديمقراطي لان عدم حصولها على النتيجة المتنبأ بها قد يؤدي إلى الاحتجاج على نتائج الانتخابات وخلق بلبلة خاصة وأن اشاعات حول إمكانية حصول السيناريو الجزائري سبقت وأن اثارت الاضطرابات في البلاد.

المجتمع المدني

عرف المجتمع بدوره طفرة عددية و نوعية. فالجمعيات المهتمة بالشأن العام والتي كانت تعاني التضييق والمنع في العهد السابق، كالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان و جمعية النساء الديمقراطيات، ساهمت بشكل كبير في السياق السياسي لما بعد الثورة. و ظهرت جمعيات جديدة (ناهز عددها عشرة الاف) مختلفة الاختصاصات، منها ما هو خيري ومنها ما هو اجتماعي أو علمي أو تثقيفي. وهو ما يدل على تطور الحس المدني لدى الشعب التونسي. و ظهرت جمعيات كثيرة حول مفهوم المواطنة تهدف إلى نشر قيم الديمقراطية. كما ظهرت مبادرات كمبادرة

المواطنة وميثاق المواطنة تحولت بدورها إلى جمعيات. و قد ظهرت هذه المبادرات حول فكرة كتابة "عهد جمهوري" كميثاق شرف يربط بين أطراف المجتمع السياسي والمدني يلتزمون من خلاله باحترام مجموعة من مبادئ كالحفاظ على المكتسبات الحداثية لتونس والالتزام بالبعد العربي الإسلامي في الهوية التونسية. وصدر ميثاق عن الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة سمي "بالعقد الجمهوري" تلتزم الاحزاب السياسية باحترامه عند وضع الدستور الجديد. وابرزت المناقشات حول هذا العقد مدى تهافت النخب. و خاض البعض ممن ينتمون إلى التيار القومي و الإسلامي حملة ضد جزء من المثقفين التونسيين متهمين اياهم بالتطبيع مع إسرائيل. وقد تمكن هؤلاء من ادراج بند في العقد الجمهوري ينص على منع التطبيع. لكن غاب أن عن المدافعين عن هذا العقد انه غير ملزم للسلطة التأسيسية المنتخبة باعتبارها سلطة مطلقة تترفع عن أي قيد.

المشهد الاعلامي

من مزايا الثورة تحرير الصحافة واطلاق حرية التعبير بجميع اشكالها. فتحررت وسائل الاعلام بجميع أصنافها من القيود التي كانت مفروضة عليها من النظام السابق. وتحول هذه الحرية إلى نقمة في غياب ضوابط يقف عندها الصحفي. و قد بينت التجربة منذ ١٤ كانون الثاني / جانفي غياب الحرفية لدى نسبة كبيرة من الصحفيين. كما بقيت الصحف تعمل على نفس النسق الذي تعودت عليه تحت حكم بن علي.

و كما هو الحال بالنسبة للاحزاب والجمعيات، تنامى عدد الصحف وعدد المؤسسات الإعلامية. وتتالت طلبات التراخيص من اجل فتح قنوات تلفزية واذاعات. ونظرا لكثافة الطلبات، رأت الإدارة منح تراخيص مؤقتة إلى حين صدور قانون ينظم القطاع. و قد عملت الهيئة الفرعية المكلفة بالاعلام داخل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة على اعداد قانون جديد للصحافة وقانون يتعلق باحداث هيئة تعديلية في القطاع السمعي البصري وذلك بالتنسيق والتشاور مع الهيئة العليا المكلفة باصلاح الاعلام ونقابة الصحافيين. وصدر يوم ٢٠ أيار/ ماي أول قانون يضمن حق الحصول على المعلومة التي تملكها المؤسسات العمومية.

الوضع الامني

عانت البلاد منذ ١٤ كانون الثاني / جانفي من ظروف امنية صعبة حيث تم احراق المؤسسات العمومية الإدارية والامنية والسجون. وراج الحديث عن وجود قناصة وعن مواجهات بين الجيش والحرس الرئاسي. واضطر الناس إلى تشكيل لجان شعبية للدفاع عن الأحياء السكنية. و هدأت الأمور نسبيا حين تمكن الجيش و قوات الأمن الوطني من السيطرة على الوضع.

وظهرت منذ الاسابيع الأولى للثورة حركات احتجاجية منها ما هو ذو طابع سياسي و ما هو ذو طابع سوسيو–اجتماعي. وأصبح شارع الحبيب بورقيبة " الشارع الرئيسي بالعاصمة " مسرحا لمظاهرات تكاد تكون يومية ذات مطلبية متعددة. تكون هذه المظاهرات سلمية في أولها ثم تتحول إلى مواجهة مع قوات الأمن تسفر عن خسائر مادية وأحيانا بشرية.

وشهدت ساحة الحكومة اعتصامي القصبة ١ و القصبة ٢. وكان الاعتصام الأول بمبادرة من اهالي الولايات التي انطلقت منها الثورة، جاءت إلى العاصمة لتعتصم في ساحة الحكومة بالقصبة مطالبة بالقطع مع النظام السابق عبر حل الحزب و أبعاد رموزه من السلطة. وقد لقوا دعما من العديد من القوى السياسية الإسلامية واليسارية والقومية ودعم الاتحاد العام التونسي للشغل. وجاء اعتصام القصبة ٢ ليبلور مطلب القطع مع دستور ١٩٥٩ والدعوة إلى

انتخاب المجلس الوطني التأسيسي.

أما على المستوى السوسيو–اقتصادي، فقد كثرت الاعتصامات داخل المؤسسات العمومية والخاصة مطالبة أولا برحيل المسؤولين المنتمين إلى الحزب الحاكم ثم أصبحت تنادي بتحسين الاوضاع المعيشية وحل المشاكل المهنية العالقة في التو واللحظة. وكثرت الاضرابات المهنية حتى في صفوف الأمن أنفسهم، مما أدى إلى إغلاق العديد من المؤسسات الخاصة. كما اثر ذلك سلبا على الاستثمار الأجنبي وعلى قطاع السياحة.

ويبدو أن قوى مضادة للثورة عملت على استغلال هذه التحركات السياسية و الاحتجاجات السوسيو–اقتصادية لبث البلبلة والرعب في صفوف المواطنين. وقد استعملت فزاعة الاسلاميين و خاصة السلفية الجهادية لاخافة الناس.

أي مستقبل لتونس بعد الثورة؟

لا تؤدي الثورة بالضرورة إلى الديمقراطية و لكن يمكن أن تكون سببا في الانتقال الديمقراطي لان الثورة تعني التغيير الذي يكون بحسب الفاعلين القائمين بالثورة و بحسب ايديولوجياتهم. ويعني الانتقال الديمقراطي الانتقال من نظام غير ديقراطي مهما كانت تسميته (نظام الحزب الواحد أو نظام عسكري أو شمولي...) إلى نظام يرتكز على ٣ مبادئ: المواطنة و حرية الأفراد و المشاركة السياسية. فهل تؤدي الثورة التونسية إلى الديمقراطية خاصة أن من المطالب التي نادت بها انهاء الاستبداد؟

تحدق العديد من المخاطر اليوم بالانتقال الديمقراطي في تونس، منها رجوع الدكتاتورية، سواء بسيطرة ايديولوجيا معينة أو تولي الجيش السلطة في حالة عدم تمكن النظام المدني من تحقيق الاستقرار. فالفوضى في مختلف اشكالها سواء عبر التحركات الاجتماعية (الاضرابات و الاعتصامات) أو تجاوز القوانين و التراتيب والحرية المفرطة التي تعيدنا إلى حالة الطبيعة التي تحدثت عنها نظريات العقد الاجتماعي كل هذا يشكل خطرا على الديمقراطية وتجعلها تؤدي إلى دولة الطغيان حسب التعبير الافلاطوني. ومن هذه المخاطر أيضا، استغلال تيارات سياسية وايديولوجية للحرية التي تسمح بها الديمقراطية وهم لا يؤمنون بها فيفرضون فكرهم وتصورهم للنظام الاجتماعي على المجتمع بالقوة والعنف. كما ان القوى المعادية للثورة والتي كانت مستفيدة بشكل أو باخر من النظام القديم تعيق التغيير وتجذب إلى الوراء بمختلف الوسائل مهما كلف ذلك البلاد من ثمن.

ما تحقق إلى حد الآن يدل على أن تونس تتوجه نحو الديمقراطية بالمعنى الإجرائي أي إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة تتماشى مع المعايير الدولية. لكن نعاين بوضوح غياب الديمقراطية كقيمة تقوم أساسا على الحرية والمساواة. وهذا يتطلب عمل طويل المدى لنشر هذه الثقافة. وما نلمسه اليوم لدى النخب أو الرأي العام التوجه نحو الديمقراطية و لكنها ديمقراطية غير ليبيرالية.

الثورة التى لم تكتمل

د. مصطفى كامل السيد

لم يكن أكثر المراقبين تعمقا فى فهم الواقع المصرى يقدر على التنبؤ بأن الاحتفال بعيد الشرطة فى الخامس والعشرين من كانون الثاني (يناير) ٢٠١١ من جانب نظام التحالف بين رجال الدولة وكبار الرأسماليين المصريين والذى تربع على قمته حسنى مبارك سيكون بداية انتفاضة شعبية عارمة تنتهى بسقوطه، وإلقاء القبض على رئيسه وكل معاونيه على قمة أجهزة الدولة وعدد كبير من أقطاب الرأسمالية المصرية، وبعد مرور قرابة خمسة شهور على هذا الحدث البارز ، يتساءل بعض المعلقين فى مصر ما إذا كان ماتم منذ تخلى مبارك عن الحكم فى ١١ شباط (فبراير) ن ثورة أم انتفاضة أم أنه مع استمرار التعبئة الشعبية فى صورة اعتصامات ومظاهرات وإضرابات هو ثورة لم تكتمل بعد.

سوف يسعى هذا الفصل إلى تحديد طبيعة هذا الحدث أولا، ويناقش بعد ذلك أسبابه ويستعرض تطوره، ويختتم باستشراف مختصرلآثاره على مستقبل النظام السياسى فى مصر والقضايا الكبرى التى يثيرها.

ثورة لم تكتمل

على الرغم من أن شعورا بالإحباط قد استولى على كثيرين من الناشطين السياسيين فى مصر خصوصا فى صفوف الليبراليين واليساريين بل وبين جموع الشعب من أن التغيير الذى جرى فى مصر منذ شباط (فبراير) لا يتعدى فى رأيهم إزالة بعض أقطاب النظام دون أن يمس أبعاد الحياة اليومية للمصريين، إلا أنه لايجب التقليل من عمق ماجرى من تغيرات مست جوانب كثيرة فى النظام السياسى المصرى.

هناك أولا بطبيعة الحال التغيير فى الأشخاص، لقد سقط رئيس الدولة ومعه اثنان من رؤساء الوزارة اللذين كان قد عينهما، ومعظم وزرائه، ورئيسا مجلسى البرلمان، وأمين رئاسة الجمهورية والقيادات البارزة للحزب الوطنى الحاكم سابقا، فضلا عن رؤوس الأجهزة الإعلامية من صحافة وإذاعة وتلفزيون، ولكن هناك أيضا التغيير الاجتماعى بالإطاحة بأقطاب الرأسمالية المصرية ممن كانوا يعولون على صلاتهم بالدولة للاستمرار فى تضخيم الثروات، وخصوصا من خلال فرض السيطرة الاحتكارية على السوق، أو بالحصول على الأراضى بلا مقابل تقريبا أوبثمن بخس واستخدامها فى مشروعات عقارية يجنون من ورائها أموالا طائلة دون أن تسهم فى حل مشاكل السكن لأغلبية المواطنين. ويعنى هذا التطور تراجع النفوذ السياسى لرجال الأعمال وانهيار الزواج غير المشروع بين الثروة والسلطة، على الأقل مؤقتا، وهو تطور إيجابى بكل تأكيد لأنه يعنى إضعاف الجناح الطفيلى فى الرأسمالية المصرية، وفتح الباب أمام تطور صحى لها تعتمد فيه على قواها الذاتية وعلى التنافس فيما بين مشروعاتها حول تخفيض النفقة وتحسين الكفاءة.

واقترنت هذه التطورات بظهور قوى سياسية جديدة أو بإسباغ الشرعية على قوى كانت محجوبة عنها سابقا. لقد ظهر الشباب المصرى كقوة رئيسية على مسرح الحياة السياسية فى مصر، ولم يكن أحد يتنبه إلى أن شباب مصر يمكن أن يكون له أى دور يعتد به. بل كان التصور السائد عن هذا الشباب أنه منصرف تماما عن الاهتمام بشؤون الوطن إما مستغرقا فى متابعة أحدث الأغانى والأفلام الأجنبية والعربية بالنسبة للمرفهين منهم، أو بالسعى للحصول على وظيفة وكسب القوت بالنسبة للأغلبية الساحقة فيما بينهم. ولكن الدور المبادر الذى قام به الشباب

فى هذه الثورة أنهى هذه الصورة النمطية، وأحل محلها صورة شباب ناضج، يعرف العالم المعاصر ومجتمعه جيدا، ويستخدم تكنولوجيا العصر لدفع التطور السياسى لبلده على نحو أذهل الأجيال الأقدم من المهتمين بالشأن العام، وأكسب هؤلاء الشباب إعجابا لاحد له. ولم يتوقف دور الشباب على اتخاذ المبادرة فى الدعوة للثورة، والمثابرة على تحقيق مطالبها بإسقاط النظام، وابتكار أساليب الحركة التى شلت قدرة النظام على رد الفعل، ولكنه استمر يقظا على أهداف الثورة، مواصلا التعبئة ضد ما يبدو له أنه انحراف عن مبادىءالثورة، أو مماطلة فى تنفيذ مهامها. بل وأكثر من ذلك فإن جماعات مهمة منه نجحت فى التكيف مع الأوضاع التى أعقبت الثورة، بإيجاد الأشكال التنظيمية التى تسمح بأن يكون لها وجود دائم على مسرح الحياة السياسية، سواء من خلال أحزاب هم قادتها، أو من خلال مشاركتهم فى أحزاب تقودها أجيال أقدم. كان من بين هذه التطورات اكتساب الإخوان المسلمين الشرعية القانونية والتى كانوا يفتقدونها فى ظل النظام السابق، على الرغم من وجودهم البارز فى العديد من المؤسسات النيابية والنقابية، ومع أن الوضع القانونى لجماعة الإخوان المسلمين لم يتحدد بعد، إلا أنهم نجحوا فى تشكيل حزب يفترض أنه مفتوح العضوية لكافة المواطنين المصريين مسلمين وأقباط، بل إن نائب رئيسه هو مسيحى، وأطلقوا على هذا الحزب إسما عميق الدلالة، وهو الحرية والعدالة. ولم يقتصر اكتساب الشرعية هذا على الإخوان المسلمين، ولكنه امتد إلى فصائل أخرى من كافة الاتجاهات أصبحت تنشط علنا، منها قوى إسلامية مثل الجماعة الإسلامية، والتى كانت ترفع راية الكفاح المسلح فى الثمانينيات والتسعينيات، ومنها أيضا تيارات عديدة من السلفيين، بل ومس هذا التطور أيضا الحزب الشيوعى المصرى الذى خرج بالأعلام الحمراء وسط فصائل أخرى، محتفلا فى وسط القاهرة فى أول احتفال بيوم العمال العالمى فى أول أيار (مايو) بعد سقوط النظام. وإلى جانب هذه القوى الجديدة على مسرح الحياة السياسية الشرعية، فقد برزت قوة كانت كامنة من قبل، ولكن أصبح لها الدور الأساسى فى توجيه الأحداث، ألا وهى القوات المسلحة، وعلى رأسها مجلسها الأعلى الذى يضم كافة قيادات الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، والذى حسم بوقوفه إلى جانب الشعب مصير المواجهة بين الجماهير الثائرة ونظام مبارك الذى كان يقاوم الرحيل.

ولعل أعمق التغيرات التى حدثت للنظام السياسى المصرى هو التحول الجوهرى فى الثقافة السياسية للشعب المصرى. كانت هذه الثقافة توصف بأن القيم الأساسية فيها هى الخضوع للسلطة والخوف من مقاومتها علنا، والتعويض عن ذلك بالعصيان المستتر عندما لا تكون حاضرة وبتملقها ونفاق من يشغلها، وبإطلاق النكات عليها والاستمتاع بترديد أساطير من شاع عنهم أنهم خرجوا عليها، حتى ولو كانوا ممن يسمون بالأشقياء المطاريد، أو من تعرفهم علوم الاجتماع تحت مسمى المتمردين البدائيين. توارت هذه الثقافة وحلت محلها ثقافة مقاومة ومتمردة إلى الحد الذى دعا المعلقين ورجال السلطة يضيقون بها ويدعون إلى الحد من تجلياتها فى صورة اعتصامات ومظاهرات وإضرابات ومسيرات شاركت فيها كل الطبقات الشعبية من فلاحين وعمال وسكان الأحياء الفقيرة والعشوائيات، فضلا عن قطاعات عديدة من المهنيين من الطبقة الوسطى بل وامتدت إلى الكثيرين من موظفى الدولة وحتى المعوقين، لقد كانت هناك بوادر لهذا التحول فى الثقافة الشعبية مع تصاعد حركة الاحتجاجات الفئوية منذ سنة ٢٠٠٤، ولكنها تضاعفت كثيرا بعد أحداث الثورة، وخرجت تفسيرات عديدة لها منها أنها من تدبير فلول النظام السابق، أو أنها تشويه للوجه الناصع للثورة الذى رفع راية قيم الديمقراطية والكرامة وتعالى على المطالب الفئوية. ولكن أيا كان الأمر بالنسبة لهذه التفسيرات، فهى لاتنكر أن هذه الأعمال الجماعية هى انعكاس لتغيير عميق فى الثقافة السياسية للشعب المصرى.

ومع ذلك فهناك عناصر أخرى أساسية فى النظام السياسى المصرى لم تتغير، وتلقى الدعوة لتغييرها مقاومة أو مماطلة. القواعد المؤسسية لنظام مبارك مازالت قائمة، بل إن الدستور الذى حكم الحياة السياسية طوال الأعوام الثلاثين لحكمه مازال نافذا تحت مسمى مختلف. لقد أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة والذى حكم البلاد منذ ١١ شباط (فبراير) سنة٢٠١١ تعطيل هذا الدستور، ثم شكل لجنة ثانية بعد تلك التى كان مبارك قد شكلها لتعديله،

واستفتى الشعب على هذه التعديلات، ثم فاجأ الجميع بعد موافقة الشعب على هذه التعديلات بإصدار إعلان دستورى تضمن ما لا يقل عن أربع وخمسين مادة لم تكن موضوعا للاستفتاء بالإضافة إلى مواد الاستفتاء الثمانى، ولكن الإعلان الدستورى جاء نسخة مختصرة من دستور عهدى السادات ومبارك، فأبقى على السلطات الواسعة لرئيس الجمهورية، وإن كان قد اختصر فترة توليه السلطة إلى مدتين لا يتجاوزهما، كل منهما أربع سنوات بدلا من ترك هذه الفترة غير محددة، وكل مدة منها ست سنوات فى دستور العهد السابق، وأعاد الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات، وهو ما كان منصوصا عليه أصلا فى ذلك الدستور قبل أن يعبث به جمال مبارك ولجنته بالتعديلات التى أدخلت عليه فى سنة ٢٠٠٧، وأبقت هذه التعديلات على برلمان يتألف من مجلسين، كما كان الحال من قبل، مع إضعاف سلطات مجلس الشورى مما يثير التساؤل من جديد عن مدى جدوى الحفاظ عليه.

كما أن معظم السياسات التى سار عليها النظام السابق وخصوصا فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية لم تتغير. لقد حافظ النظام الجديد على المعاهدة المصرية–الإسرائيلية وواصل إمداد إسرائيل بالغاز الطبيعى رغم حكم قضائى بإلغاء هذا الاتفاق، ولم يتوقف تصدير الغاز لإسرائيل إلا مؤقتا ونتيجة قيام عناصر مجهولة بتدمير خط الأنابيب الذى ينقل هذا الغاز إلى كل من إسرائيل والأردن، وإن كانت حكومة دكتور عصام شرف بعد الثورة قد أكدت سعيها لإعادة التفاوض حول سعر الغاز المصدر مع المسؤولين الإسرائيليين، وعلى الرغم من إقرار د. نبيل العربى وزير الخارجية بأن مصر لا تعتبر إيران دولة معادية، إلا أن العلاقات الدبلوماسية الكاملة لم تستأنف معها، وتردد فى الصحافة المصرية أن التأخر فى رفع العلاقات إلى مستوى السفارة يعود إلى ضغوط مضادة من بعض الدول الخليجية وذلك على الرغم من أن كل دول الخليج تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع إيران، وأعلنت الحكومة الجديدة التزامها بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تقوم على الاعتماد على قوى السوق والقطاع الخاص والسعى لاجتذاب استثمارات أجنبية، بل وكانت فى طريقها فى تموز (يوليو) ٢٠١١ لإبرام اتفاقات جديدة مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، وكررت نفس مقولة الحكومات السابقة عن الاهتمام بالبعد الاجتماعى ووضع مصالح الفقراء موضع الاعتبار. صحيح أن التدهور الاقتصادى الذى صحب الثورة واستمر بعدها يبرر السعى للحصول على موارد خارجية وقد لا يكون مناسبا للعدول الفجائى عن السياسات السابقة خاصة وأن شعارات الثورة لم تدع إلى نظام اقتصادى بديل، ولكن شخصيات من تولوا المسؤولية عن الاقتصاد بعد الثورة ومن يقدمون المشورة للحكومة بشأن هذه السياسات هم فى معظمهم ممن كانوا قريبين من دوائر صنع القرار الاقتصادى على عهد الرئيس السابق ومن أعضاء لجنة السياسات التى كان يرأسها ابنه.

والأهم من ذلك كله هو أن أسلوب الحكم فى مصر لم يتغير. فالقرارات الحاسمة والمصيرية يتخذها المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون تشاور جاد مع أي مؤسسة أخرى، وعلى نحو يبدو فيه التعجل وعدم الروية، مثل ترتيبات المرحلة الانتقالية والتى تتسرع فى إجراء انتخابات تشريعية قبل أن يتاح للأحزاب الجديدة فرصة التكوين والتواصل مع المواطنين، وقبل الاستقرار على دستور دائم للبلاد، وتترك أمر صياغة هذا الدستور لقوى نشطت فى ظل النظام السابق سواء من الإخوان المسلمين أو من أنصار النظام السابق ذاته الذين احترفوا العملية الانتخابية، بل وعلى نحو يؤدى إلى إعادة انتخاب كل من مجلسي البرلمان ورئيس الدولة مرة أخرى بعد إقرار الدستور الجديد.

وحتى عندما يكون هناك تغيير فى أشخاص من يتولون مناصب قيادية، إلا إنهم لا يخرجون غالبا عن النخبة المألوفة للنظام السابق، وهو ما اتضح فى تعيينات المحافظين، والذين جاؤا كما كان الحال من قبل من بين ضباط الجيش والشرطة المتقاعدين أو من بين رؤساء الجامعات السابقين، وهو ما أثار احتجاجات واسعة من المواطنين فى أكثر من محافظة، وهو ما بدا أيضا فى اختيار بعض من أداروا ما سمي بحوار وطنى، لم يتطرق إلى القضايا الكبرى التى انفرد بها المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وفضلا عن ذلك شكت جماعات شبابية عديدة من أن

بعض الممارسات الأمنية التى ارتبطت بالنظام السابق ما زالت مستمرة مثل اعتقال نشطاء سياسيين، وتقديم مدنيين لمحاكمات عسكرية، مما يوحي بأن بعض أجهزة الدولة استمرت تتصرف بنفس العقلية القديمة التى لا تولي احتراما للحقوق الأساسية للمواطنين.

أسباب الثورة

ربما كان النجاح فى الإطاحة برأس النظام السابق والمحيطين به وحكومته هو الأمر المفاجىء، ولكن الدلائل كانت متوافرة بأن أسباب السخط على سياسات هذا النظام كانت تعم معظم قطاعات المجتمع، وأن المواطنين لم يكونوا يترددون فى الإعراب عن احتجاجهم على سياساته. والواقع أن التدليل على تدهور الأوضاع ليس صعبا، ولكن هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتدهورة، على الأقل بالنسبة لشرائح واسعة من المواطنين هي أمر عام فى العديد من الدول العربية غير النفطية خصوصا، ومع ذلك لا تحدث فيها كلها ثورات، على النحو الذى عرفته كل من تونس وبعدها مصر.

والواقع أنه يجب التمييز فى هذا السياق بين نوعين من الأسباب، أولها أسباب غير مباشرة تحدث أثرها فى عمق المجتمع، وأسباب مباشرة تنقل مشاعر السخط إلى تعبئة شعبية واسعة فى لحظة زمنية محددة.

لعل أهم الأسباب غير المباشرة هو ارتفاع أعداد المتعلمين فى مصر. ومهما قيل عن تردي مستوى التعليم، إلا أن نسبة من يعرفون القراءة والكتابة ويستطيعون قراءة الصحف قد زادت كثيرا فى مصر خلال العقود الثلاث السابقة، حتى انخفضت الأمية الأبجدية إلى حوالي ٢٩ من المواطنين، ولا شك أنها أكثر انخفاضا بين الشباب. الغالبية العظمى من المواطنين المصريين يستطيون قراءة الصحف، ويفهمون الخطاب السياسى، ومن ثم فالجمهور الذى تعاملت معه حكومات مبارك المتعاقبة لم يكن جمهورا من الأميين الذين لا يعرفون مفردات الخطاب السياسى ويجهلون طبيعة ممارسات السلطة فى مصر، وإنما هم ممن يقدرون على متابعة الحياة السياسية.

ويرتبط بهذا السبب أن النظام السابق من خلال ممارساته الإعلامية والتكنولوجية وعن غير قصد، أتاح لهؤلاء المواطنين قدرة على الإطلاع على وجهات نظر متعددة معظمها ناقد لسياساته. لقد كان النظام السابق يتباهى بأنه يتيح قدرا واسعا من حرية التعبير من خلال وسائل الإعلام، وبغض النظر عن انتهاكات هذا الحق، إلا أنه من الصحيح أن عددا مهما من الصحف الحزبية المعارضة والصحف الخاصة المستقلة كان سمة مميزة للسنوات الأخيرة فى حكم حسنى مبارك، ولقيت بعض هذه الصحف انتشارا واسعا بين المواطنين، كما أن عددا من القنوات الخاصة التلفزيونية بدأ بث إرساله منذ سنوات، ومع أنه كان محظورا على هذه القنوات الفضائية تقديم نشرات إخبارية، إلا أنها استطاعت اجتذاب جمهور واسع لها من خلال برامجها الحوارية التى استضافت فيها شخصيات معارضة ومستقلة كانت قنوات التلفزيون والإذاعات الحكومية لا تتجاهلهم فقط بل تشوه أيضا سمعتهم. هؤلاء وصلوا إلى المواطنين من خلال الصحف والقنوات التلفزيونية المستقلة وطرحوا وجهات نظر بديلة وناقدة للسياسات الحكومية، وساهموا فى رفع مستوى الوعى السياسى لدى المواطنين. وقد وسعت هذه الأدوات الإعلامية المستقلة من نطاق حرية التعبير فى المجتمع، حتى أصبح يقال أنه لم تعد هناك ممنوعات على حرية التعبير بعد أن انتقلت من نقد السياسات إلى رفض خطط ابن الرئيس لخلافة والده فى مقعد رئاسة الدولة.

ومع أن نظام الحكم السابق شدد من قبضته على الإخوان المسلمين تحديدا فى السنوات التى أعقبت نجاحهم فى انتخابات مجلس الشعب فى سنة ٢٠٠٥، إلا أنه سمح بقدر من حرية التجمع والتنظيم للقوى الليبرالية واليسارية، ولذلك شهدت مصر منذ سنة ٢٠٠٤ زيادة غير مسبوقة فى الاحتجاجات الجماعية، والتى بدأتها الحركة المصرية

للتغيير–كفاية– والتى أعقب ظهورها نشأة عديد من حركات المجتمع المدنى التى لم تطلب ترخيصا رسميا من الحكومة لممارسة أنشطتها، وتعددت شقيقات كفاية بين قطاعات كثيرة مثل الكتاب والطلاب والعمال، كما توالت حركات احتجاجية أخرى فى الظهور مثل حركة ٩ مارس بين أساتذة الجامعات، والتى تنادي باستقلال الجامعة عن التدخل الحكومى، ومن بينها أيضا حركة ٦ أبريل، ثم تجمعت شخصيات عديدة جاء بعضها من رحم هذه الحركات والأحزاب تحت التأسيس وكونت الجمعية الوطنية للتغيير فى سنة ٢٠١٠ التى انضم إليها الإخوان المسلمون، وساندت ترشيح دكتور محمد البرادعى لرئاسة الجمهورية. ظهور حركات المجتمع المدنى هذه واستمرارها فى الوجود، وتنظيمها لأنشطة احتجاجية تتراوح مابين الاعتصامات واللإضرابات والمظاهرات ودون أن تطلب إذنا من الحكومة شجع قطاعات أخرى من المواطنين على أن تحذو حذوها، ومن ثم تعددت هذه الأنشطة الاحتجاجية على نحو غير مسبوق فى تاريخ مصر لا من حيث الأعداد ولا القطاعات الاجتماعية ولا أساليب التعبير، شملت الاحتجاجات العمال والفلاحين والقضاة وموظفى الحكومة والأطباء والصيادلة والصحفيين والطلاب وأساتذة الجامعات، بل وحتى المقعدين، واتسع نطاق هذه الاحتجاجات ليشمل المدن الكبرى والصغرى، فى الحضر والريف، فى الوجه البحري والصعيد، كما تنوعت القضايا التى يثيرها المشاركون فى هذه الحركات، من رفض نتائج الانتخابات، واستئناف الأوضاع الطبيعية فى النقابات المهنية، والاعتراض على قرارات حكومية والمطالبة بالاعتراف بنقابات مستقلة واستهجان وحشية الشرطة فى التعامل مع المواطنين والدعوة لتحسين الخدمات الحكومية والاعتراض على نقل مؤسسات القطاع العام إلى الملكية الخاصة إلخ. ولا شك أن المتأمل لنشاط هذه الحركات طوال السنوات السبعة التي انصرمت منذ نشأة حركة كفاية فى سنة ٢٠٠٤ سوف يصل إلى الاستنتاج بأن كل هذا النشاط كان بمثابة تمرين أولى–بروفة– على ممارسات الثورة التى جرت فى أواخر كانون الثاني (يناير) ٢٠١١. وفضلا على ذلك فقد أسهم نشاط المجتمع المدنى هذا فى تعرية النظام السابق وخلع أى رداء للشرعية كان يغطي به عوراته، وخصوصا عندما جمع بين العمل الجماعى الاحتجاجى ومنازعة الحكومة فى المحاكم، ووصل بمساعدة القضاء إلى أحكام ملزمة ببطلان عقود مشروعات عمرانية ضخمة تحالف فيها رجال المال مع قادة الحكم على الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضى يستغلونها لصالحهم، أو تقضي بحظر تصدير ثروة طبيعية نادرة مثل الغاز الطبيعى لإسرائيل، أو تطرد الحرس الجامعى التابع لوزارة الداخلية من الجامعات، أو تقر للعمال المصريين بحد أدنى من الدخل تماطل الحكومة فى إقراره.

وقد أتاح تشجيع الحكومة انتشار أدوات تكنولوجيا المعلومات من أجهزة الحاسوب وشبكة التواصل الاجتماعى من فعالية الحركات الاحتجاجية، فمن ناحية أتاح انتشار هذه الأدوات مصدرا بديلا للمعرفة بالمقارنة بأجهزة الإعلام الحكومية، ومكن أعدادا كبيرة من المواطنين من قراءة الصحف المستقلة على مواقعها الإلكترونية بل وتقديم خدمات إخبارية مباشرة عبر هذه الأدوات. كما سهلت هذه الأدوات من رسائل نصية وبريد إلكترونى و Face Book, Twitter من التواصل بين أفراد جمهورها الافتراضي جهود التعبئة وتنسيق الحركات الاحتجاجية. يذكر فى هذا الصدد أن إضراب نيسان (أبريل) ٢٠٠٨ الذى اقترن بالدعوة إلى إضراب عام كانت الدعوة إليه من خلال الشبكة العنكبوتية وأن صفحة " كلنا خالد سعيد" بلغت عضويتها ما يقرب من نصف مليون، كما استطاعت حملة الجمعية الوطنية للتغيير الوصول إلى مئات الآلاف من المواطنين.

وأخيرا وهذا أمر لا يحتاج شرحا، فما كان من الممكن لهذه الثورة أن تعبيء ملايين من المواطنين فى كافة أنحاء مصر للخروج فى تظاهرات عارمة ضد النظام السابق لولا أن سياساته الاقتصادية قد كشفت عن انحيازاته الاجتماعية فقد سهلت هذه السياسات من تراكم صارخ للثروات لدى قلة محدودة من المواطنين بينما لم توفر عملا لائقا أو أى عمل لمئات الآلاف من الخريجين، أو قصرت مصادر دخلهم على أنشطة هامشية فى القطاع غير الانتظامى من الاقتصاد، ولم تمكن ملايين من المواطنين من الخروج من دائرة الفقر، وملايين أكثر من الاقتراب مما يمكن وصفه

بالعيش الكريم، ومما ضاعف من السخط على هذه السياسات أن الكثيرين ممن تعاظمت ثرواتهم لم يكونوا فقط من أقطاب النظام، ولكنهم كونوا ثرواتهم بوسائل غير مشروعة مثل الاستيلاء على أراضى الدولة بالمجان أو بثمن بخس، والاعتماد على صلاتهم بأصحاب السلطة فى الحصول على قروض هائلة من البنوك الحكومية أوالاستفادة من هذه الصلات فى حماية أوضاع احتكارية فى السوق. لم يكن تكوين هذه الثروات هو حصيلة أنشطة إنتاجية تلبي احتياجات أساسية للمواطنين، وإنما كان وليد أنشطة طفيلية تشبع حاجة قلة مترفة للإنفاق التفاخرى والتمايز عن أغلبية الشعب.

أسباب مباشرة

هذه العوامل التى طرحتها الصفحات السابقة قد تفسر أسباب السخط على النظام السابق، ولكنها لا تفسر توقيت الثورة، وخصوصا أنه من المؤكد أن الدعوة للإضراب العام قد تكررت أكثر من مرة خلال السنوات الأخيرة، ولكنها لم تلق هذه الاستجابة الواسعة من جانب المواطنين على النحو الذى جرى منذ ٢٥ كانون الثاني (يناير). لاشك أن مدادا كثيرا سوف يسكب فى محاولة شرح هذه الأسباب المباشرة المحتملة، ويطرح هذا القسم أسبابا مباشرة هى عوامل محتملة أسرعت بسقوط النظام، فى مقدمتها توقع بدء تنفيذ مخطط ما عرف بتوريث السلطة لجمال مبارك ابن الرئيس، والتزوير الفاضح لانتخابات مجلس الشعب، وانفضاح الوحشية فى تعامل أجهزة الشرطة مع المواطنين الأبرياء، وأخيرا نجاح الثورة التونسية فى طرد بن علي من مقعد السلطة.

ومع أن مسألة توريث السلطة لجمال مبارك كانت مجرد تخمين فى السنوات السابقة للثورة، تنفيها أحيانا تصريحات مبارك نفسه عن استعداده للبقاء فى السلطة مادام فيه "قلب ينبض"، إلا أنه كانت هناك دلائل متزايدة فى ربيع وصيف ٢٠١٠ على أن تنفيذ مخطط التوريث قد بدأ حثيثا، من ذلك تصريحات إبراهيم كامل رجل الأعمال القوي، والمقرب من كل مبارك وابنه جمال عن تفضيله أن يلى جمال أباه فى مقعد الرئاسة، ومنها الشروع فى حملة وصفت بالشعبية لدعم ترشيح جمال مبارك رئيسا للجمهورية، وهى حملة فشلت فشلا ذريعا لرفض الرأى العام هذه الفكرة، ولذلك يمكن اعتبار أن الشروع فى تنفيذ هذا المخطط من جانب أنصار جمال مبارك شكل حافزا قويا للجماعات التى دعت للثورة وللمواطنين الذين أيدوهم بأن الوقت قد حان للوقوف ضد هذا المخطط، وإلا فإن الانتظار سيزيد من احتمالات نجاحه.

وقد عزز من الاعتقاد بأن مخطط التوريث ماض فى طريقه التزوير الفاضح الذى اتسمت به انتخابات مجلس الشعب فى سنة ٢٠١٠، ومن قبلها انتخابات المجالس المحلية، فقد حالت سلطات الأمن التى تتلقى طلبات المرشحين من قبول أوراق من تتصور أنهم ينتمون إلى المعارضة وخاصة الإخوان المسلمين، وعاندت فى تطبيق الأحكام القضائية بصحة ترشيحهم، وواصلت إجراء الانتخابات فى الدوائر التى حكم القضاء بإلغاء الانتخابات فيها، ثم مارست كل صنوف الترهيب للناخبين وتزوير النتائج على نحو انتهى بإعلان فوز الحزب الوطنى الديمقراطى بالأغلبية الساحقة للمقاعد فى مجلس الشعب، حيث وصلت هذه الأغلبية إلى قرابة ٩٧ من المقاعد، وحتى باستبعاد مرشحى أحزاب المعارضة المستأنسة، وهذا التلاعب الصارخ بقواعد العملية الانتخابية كان مكشوفا للمواطنين الذين سخروا منه واستهزؤا بنتائجه، وعزز هذا من الاعتقاد بأن التزوير كان مقصودا حتى لا ينجح أى مرشح مستقل فى الحصول على ما يكفى من التأييد داخل المجالس المنتخبة، مما يمكنه من الوفاء بشروط الترشح لرئاسة الجمهورية، وخصوصا أن مسألة ترشح محمد البرادعى كانت مطروحة، حتى وإن نفى هو رغبته فى الترشح وفقا للقواعد الدستورية المعمول بها حينئذ، ولكن أنصار جمال مبارك فى الحزب الوطنى الحاكم فى ذلك الوقت لم يريدوا ترك أى

أمر للصدفة.

ثم كان اغتيال الشاب خالد سعيد على يد الشرطة فى مدينة الإسكندرية بالطريقة الهمجية التى تم بها، ودونما ذنب اقترفه، وإنكار وزارة الداخلية لكل قصة اغتياله، وإطلاقها الأكاذيب عن اتجاره بالمخدرات، وعن موته بسبب جرعة من المخدرات ادعت أنه حاول ابتلاعها، وتواطؤ جهاز الطب الشرعى مع رواية الداخلية، على الرغم من شهادات عديدة من مواطنى الإسكندرية حول حقيقة ماجرى له، كل ذلك عبأ مشاعر قوية وخصوصا بين الشباب ضد وزارة الداخلية ونظام الحكم الذى يقف وراءها، وقد تجلى الصدى الواسع لاغتيال خالد سعيد فى الحشد الهائل الذى شارك فى مدينة الإسكندرية فى الاحتجاج على بشاعة ما قامت به الشرطة إزاءه، وهو احتجاج جماعى شاركت فيه كل قوى المجتمع المدني، ثم كان الحماس فى انضمام الشباب لصفحة "كلنا خالد سعيد" والتى أدارها وائل غنيم، الذى نسبت إليه أجهزة الأمن المسؤولية عن مظاهرات ٢٥ كانون الثاني (يناير)، ولا شك أن مبعث الحماس لاختيار ٢٥ كانون الثاني (يناير) لتلك المظاهرة الكبرى التى أودت فى النهاية بالنظام السابق كان تعمد اختيار هذا اليوم، والذى يفترض أنه كان عيدا قوميا للشرطة للاحتجاج على ممارساتها المهينة للشعب، ولإعلان الازدراء لنظام الحكم الذى تحميه.

وأخيرا، فقد كان للثورة التونسية صدى قويا فى مصر. لقد تشابه نظاما الحكم فى مصر وتونس فى كثير من النواحى، وكما بدا نظام الحكم فى تونس مستقرا ووطيد الدعائم فى صيف ٢٠١٠، بدا نظام الحكم فى مصر أيضا مستقرا ووطيدا، ولم يجرؤ أحد من المعلقين على تصور أن يسقط أى منهما بهذه السرعة ومن خلال الاستجابة التلقائية للمواطنين. تلقى المصريون الدرس من تونس، وأصبح لسا ن حالهم يقول: "إذا كان التونسيون قد نجحوا فى خلع بن على، فسوف نقدر نحن على خلع حسنى مبارك. "إن الثورة التونسية حولت الأمل الذى كان يجول بقلوب المصريين الساخطين على حكم مبارك إلى شبه يقين بأن سقوطه ليس ممكنا فقط بل هو محتم.

ماذا عن المستقبل: معضلة العلاقة بين الثورة والدولة

ربما لم تكتب كل فصول الثورة المصرية بعد، وسوف تكشف تطورات خريف ٢٠١١ والسنوات التالية ما إذا كانت أحداث كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) ٢٠١١ هى بداية ثورة لم تكتمل حتى الآن أم أنها لم تتجاوز كونها مجرد انتفاضة تمهد لانقلاب عسكرى. ومع ذلك فعلى الرغم من التناقض بين رؤية الجماعات التى دعت إلى الثورة وإسقاط النظام، ولم تتول الحكم أو حتى رغبت فيه، ورؤية قيادة القوات المسلحة التى كانت ركنا من أركان النظام القديم ومسؤولة عن حمايته، وهى تميل إلى الحفاظ على الاستقرار، ولا ترى مهمة للثورة تتجاوز تغيير أشخاص الحكام السابقين، إلا أنه من الأرجح أن النظام القديم قد انتهى عهده، ولن تعود مصر إلى عهد قمع حريات التعبير والتنظيم وتزوير الانتخابات، وسوف تتحدد معالم المستقبل بنتيجة التفاعلات بين ثلاث قوى دفعتها الثورة إلى مقدمة المسرح السياسى، وهي كل من قيادة القوات المسلحة والإسلاميين وخصوصا الإخوان المسلمين، والقوى الجديدة للمجتمع المدني وفى القلب منها جماعات الشباب التى دعت إلى الثورة.

الخلاصة والتوصيات

تشير نتائج مقياس الديمقراطية العربي لعام ٢٠١٠ إلى استمرار وجود بوادر جنينية للتحول الديمقراطي في معظم البلدان العربية التي تم انتقاءها للتدقيق بأوضاعها، لكنها تشير أيضاً إلى تراجع في عملية التحول الديمقراطي مقارنة بالعام الذي سبقه. كما أن البوادر الإيجابية تبقى مقتصرة بشكل كبير على الجانب النظري أو التشريعي من عملية التحول الديمقراطي. فيما يشهد الجانب العملي (الممارسات) تراجعاً ملموساً.

في الجانب المشرق تتخطى علامة المقياس الفرعي **للوسائل**، الذي يفحص الإطار الدستوري والقانوني لعملية التحول، السبعمائة درجة، وهي العلامة التي اعتبرناها نقطة القطع بين النزوع نحو الديمقراطية وتقدم عملية التحول الديمقراطي. ويبدو التقدم في مقياس الوسائل جلياً في علامتي سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات وهما العلامتان الوحيدتان اللتان تخطيتا السبعمائة. في هذا السياق، أي سياق الوسائل، تبرز جوانب مشرقة في بعض البلدان العربية مثل مصر والمغرب، حيث تخطت علامة الوسائل التسعمائة درجة، والأردن والكويت وفلسطين والسعودية والجزائر واليمن والبحرين وتونس، بالإضافة للمغرب ومصر، التي حصلت على علامة كاملة فيما يتعلق بتوفر وسائل سيادة القانون، ولبنان والجزائر ومصر والمغرب التي حصلت على علامة كاملة فيما يتعلق بتوفر وسائل احترام الحقوق والحريات، وفلسطين التي حصلت على العلامة الكاملة الوحيدة فيما يتعلق بتوفر وسائل وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة.

في المقابل، تظهر القراءة الراهنة فشلا واسع النطاق في **ممارسات** التحول الديمقراطي رغم تجاوز علامة الممارسات الأربعمائة نقطة، وهي نقطة القطع بين غياب الحراك الديمقراطي والنزوع نحو التحول الديمقراطي. ينطبق هذا القصور بشكل خاص على فلسطين والسعودية واليمن وسوريا حيث لم تتجاوز علامة الممارسات الأربعمائة. كما يبرز الفشل في عملية التحول الديمقراطي في سياق الممارسات في غياب الثقة الشعبية بأداء المؤسسات العامة حيث يوجد للسنة الثالثة على التوالي شبه إجماع على تفشي استخدام الواسطة في التوظيف العام وعلى انتشار الفساد في المؤسسات العامة، ويبرز أيضا في سوء معاملة المعارضة، وإساءة معاملة المعتقلين، والقيام باعتقالات تعسفية، وغياب القدرة على تنظيم الاجتماعات والمظاهرات، وفي التركيز في الإنفاق العام على الأمن بدلاً من التعليم والصحة.

تهدف التوصيات التالية إلى التنويه بجوانب ناجحة في عملية التحول الديمقراطي والإشارة لأخرى متخلفة. تهدف التوصيات العامة إلى دعوة المهتمين بعملية الإصلاح في العالم العربي إلى العمل على التركيز على مناطق القصور السائدة في كافة أو معظم الدول العربية فيما تهدف التوصيات المحددة إلى مخاطبة المهتمين بالإصلاح وصناع القرار في كل بلد على حدة ودعوتهم للتركيز في جهدهم على مناطق القصور التي تم توثيقها في بلدانهم في هذا التقرير.

توصيات عامة:

- ١) تبقى الحاجة ملحة في العالم العربي لضمان قدر أكبر من الحريات السياسية والمدنية ليس فقط من خلال المزيد من التشريعات وإنما أيضا وأساساً من خلال تعزيز الوظائف الرقابية ومؤسسات حقوق الإنسان.

- ٢) هناك حاجة لجعل قضايا العدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية محورا لعمليات الإصلاح.

- ٣) هناك حاجة ماسة لإصلاح شؤون التعليم بتخصيص موازنات أكبر ومحاربة الأمية وتقليص ظاهرة التسرب من المدارس وتحسين مستوى وظروف العملية التعليمية وخاصة بالنسبة للإناث.

- ٤) إن القدرة على العمل بموجب التوصيات المذكورة أعلاه ترتبط بشكل وثيق بالقدرة على تقوية المؤسسات العامة ذات العلاقة كالبرلمانات والأجهزة القضائية وأجهزة فرض النظام والقانون وذلك من خلال المساءلة البرلمانية واحترام استقلال القضاء وفرض الرقابة على أداء أجهزة الأمن.

توصيات محددة:

١) الأردن:

يبرز الضعف في عملية التحول الديمقراطي في الأردن بشكل خاص بجوانب الممارسة المتعلقة بضمان احترام الحقوق والحريات وبجوانب الوسائل المتعلقة بضمان وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة. لهذا فإننا نقترح بشكل خاص ما يلي:

- ١) البدء بعملية تحول نحو الملكية الدستورية من خلال سن نظام انتخابي يضمن عدالة في توزيع المقاعد على المناطق ويضمن دورية الانتخابات بدون تدخل من الملك أو السلطة التنفيذية، ومن خلال إعطاء حق حل السلطة التشريعية للبرلمان فقط مع ضمان إجراء انتخابات جديدة خلال أربعة أشهر بعد ذلك، ومن خلال إعطاء حق تشكيل الحكومة للكتلة أو الحزب الأكبر والأقدر على الحصول علي الأغلبية البرلمانية.
- ٢) فرض رقابة ومساءلة أوسع على عمل الأجهزة الأمنية لضمان التوقف عن الاعتقالات التعسفية والإدارية وعن إساءة معاملة المعتقلين واحترام الحق في تنظيم الاجتماعات والمظاهرات.
- ٣) نقل المسؤولية عن الإشراف على الانتخابات من وزارة الداخلية للقضاء ونقل المسؤولية عن النظر في الطعن في النيابة من النواب إلى القضاء.
- ٤) تعزيز مكانة العمل الحزبي من خلال تعديل قانون الأحزاب لإزالة القيود على تشكيلها ومن خلال تعديل قانون الانتخابات لتسمح بنظام مختلط يتيح توزيع نصف المقاعد أو أكثر لقوائم حزبية أو انتخابية.
- ٥) وضع التشريعات اللازمة لضمان قدرة منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بصفة عامة على ممارسة أعمالها وتحقيق غاياتها.
- ٦) تطوير التشريعات اللازمة لتضمن الحماية القانونية للمواطن ومنظمات المجتمع المدني والقوى السياسية من ممارسات مؤسسات في السلطة التنفيذية تمارس نشاطها دون سند قانوني والقدرة على

مقاضاة هذه المؤسسات إن لزم الأمر.

- ٧) إلغاء البنود القانونية التي يتضمنها قانون الاجتماعات العامة، والتي تلزم المواطنين بشرط الحصول على إذن من أجل تنظيم اجتماعات عامة ومظاهرات واعتصامات لتستبدل بمبدأ الإعلان والإشهار.
- ٨) تغيير التشريعات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني، بحيث يكون تسجيل الجمعيات بالإشهار وليس من خلال موافقة السلطات. إلغاء شرط الحصول على موافقة مجلس الوزراء لتمويل الجمعيات ومشروعاتها واستبداله بمبدأ الإخطار فقط.
- ٩) إلغاء المحاكم الخاصة والاستثنائية على أن يكون القضاء النظامي هو السلطة القضائية الوحيدة لكافة القضايا والأشخاص بما فيهم المسؤولين.

٢) الجزائر:

فيما بقيت الجزائر في المرتبة الخامسة من حيث الوسائل إلا أنها تراجعت إلى المرتبة الثامنة من حيث الممارسات. يبرز الضعف في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر بشكل خاص في جانب الممارسات المتعلقة بسيادة القانون. لهذا فإننا نقترح ما يلي:

- ١) فتح نقاش واسع حول التعديلات الدستورية المطلوبة لإحداث تحول ديمقراطي حقيقي بمشاركة شعبية وحزبية بحيث لا يقتصر النقاش والمراجعة على الخبراء في غرف مغلقة.
- ٢) تحديد الفترة الرئاسية كما كان معمولاً به سابقاً.
- ٣) تقوية السلطة التشريعية ودورها في العمل الرقابي والمحاسبي على عمل السلطة التنفيذية.
- ٤) نقل المسؤولية عن إجراء الانتخابات من وزارة الداخلية إلى جهة مستقلة وذلك لضمان نزاهة العملية الانتخابية.
- ٥) فرض رقابة أوسع على عمل أجهزة الأمن للتوقف عن إساءة معاملة المعتقلين.
- ٦) وضع حد لتعسف الإدارة في رفض الحق الدستوري للمواطنين في تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات وتسجيل الجرائد وتطبيق القانون المتعلق بتسجيل الأحزاب.
- ٧) العمل على تقوية المؤسسات العامة من خلال التوقف عن خرق الدستور وضمان شفافية أكبر للانتخابات وتقوية وسائل ومؤسسات مكافحة الفساد ومحاربة استخدام الواسطة في التوظيف العام.

٣) السعودية:

تأتي السعودية في المرتبة العاشرة من حيث الممارسة والثانية عشرة من حيث الوسائل. يبرز الضعف في عملية التحول الديمقراطي بشكل متساو في مجالي الوسائل (وخاصة تلك المتعلقة بوجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وتلك المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية) والممارسات (وخاصة تلك المتعلقة باحترام الحقوق والحريات ووجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة). لهذا فإننا نقترح مايلي:

- ١) تطوير النظام الأساسي إلى دستور متكامل يوضح آلية انتقال السلطة وتوزيعها ويحدد صلاحيات ووظائف ومسؤوليات أطراف النظام المختلفة ويؤكد على استقلالية القضاء كأحد أوجه الفصل بين السلطات.
- ٢) اعتماد الانتخابات لاختيار أعضاء المجالس البلدية ومجلس الشورى ووضع قانون انتخابات لمجلس الشورى يضمن بشكل خاص مشاركة المرأة في العضوية.

- ٣) إصدار نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية والبدء في تنفيذه وتقويم فاعليته عند التطبيق من خلال تنقيحه وتطويره، ودعم إنشاء وتسجيل الجمعيات الأهلية ورفع كفاءتها.
- ٤) تعزيز عمل المؤسسات الاستشارية والسماح بدرجة أوسع من مساءلة الحكومة وتشجيع مناقشة التشريعات والقوانين المقترحة ومحاربة استخدام الواسطة في التوظيف العام. ينبغي بشكل خاص إعطاء صلاحيات أوسع لمجلس الشورى من خلال القضايا التي يتناولها كميزانية الدولة وغيرها.
- ٥) تفعيل دور المجالس البلدية والاستمرار في العملية الانتخابية لأعضائها في جداولها الزمنية المحددة، وإشراك المرأة فيها مرشحة وناخبة.
- ٦) الاستناد إلى المحاكمات العلنية والعادلة في مختلف قضايا الاعتقال والتوقيف، وإطلاق سراح كل الموقوفين الذين لم تتم محاكمتهم، أو توقيفهم بأمر قضائي، وضمان عدم إساءة معاملة المعتقلين من قبل أجهزة الأمن.
- ٧) إفساح المجال أمام المرأة للمشاركة في سوق العمل بصورة فعالة كشخصية مستقلة ليست تابعة للرجل وتخفيف القيود المفروضة عليها وجميع أشكال التمييز ضدها، وينبغي في هذا المجال دراسة قانون الأحوال الشخصية وإقراره لمعالجة جميع أشكال الاضطهاد الذي تتعرض له المرأة نتيجة لانعدام مثل هذا القانون.
- ٨) معالجة قضايا التمييز بين المواطنين القائمة على أساس العرق والمذهب والإقليم والجنس وإشهار قانون للمساواة بين جميع المواطنين واعتماد مبدأ المواطنة كمعيار للمساواة بين كافة المواطنين.
- ٩) الالتزام بمقتضيات العهود والاتفاقيات التي وقعت عليها المملكة في مجال حقوق الإنسان، والاستمرار في المصادقة على بقية الاتفاقيات الحقوقية الدولية.
- ١٠) تأكيد مبدأ النزاهة والشفافية في جميع الأنظمة المالية والإدارية، والإسراع لتشكيل هيئة النزاهة التي تم الإعلان عنها.
- ١١) التوازن في تنفيذ المشاريع الإنمائية بين مختلف المناطق في المملكة من أجل خلق تنمية متوازنة بينها.
- ١٢) تنويع مصادر الدخل وتخفيف اعتماد ميزانية الدولة على استخراج النفط ومشتقاته.

٤) فلسطين:

يستمر التراجع في علامة الممارسات في فلسطين للسنة الثالثة على التوالي مما يضعها في المرتبة الحادية عشر قبل اليمن وبعد السعودية، ولكنها ما تزال تمتاز بمستوى عال في مجال الوسائل حيث تحوز على المرتبة الثالثة مظهرة بذلك واحدة من أبشع صور التناقض بين التشريع والممارسة. يبرز الضعف في عملية التحول الديمقراطي في فلسطين في مجالات ممارسة ثلاث هي احترام الحقوق والحريات وسيادة القانون ووجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة. لهذا فإننا نقترح ما يلي:

- ١) ممارسة رقابة أوسع على عمل أجهزة الأمن لضمان التوقف عن إساءة معاملة المعتقلين والسماح للمعارضة بتنظيم الاجتماعات والمظاهرات. إن من الواضح أن التدهور في الممارسة في هذا المجال يرتبط بالانقسام والصراع الداخلي، ولهذا ينبغي على كافة الأطراف السياسية الفلسطينية العمل على إنهاء حالة الانقسام السياسي - الجغرافي - الاقتصادي الذي يهدد مستقبل البناء الوطني.
- ٢) ينبغي إجراء الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية) والمحلية. على الرغم من أن حالة الانقسام لا تشكل عاملا مشجعا على عقد الانتخابات، إلا أن إدامة المجلس التشريعي، أو الرئاسة أو المجالس المحلية لأكثر من مدتها القانونية يشكل تهديدا جادا لمستقبل النظام السياسي الفلسطيني. وفي انتظار

ذلك ينبغي السماح للمجلس التشريعي بالانعقاد والعمل على مساءلة الحكومة.

- ٣) تشجيع مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية على إجراء انتخابات دورية لاختيار مسؤوليها الرئيسيين.
- ٤) على السلطة التنفيذية أن تحترم الحريات العامة وعلى وجه الخصوص حرية التجمع وحرية التعبير وممارسة العمل الحزبي دون قمعه أو إعاقته من طرف الأجهزة الأمنية التابعة لها.
- ٥) العمل على بلورة نظام ضمان اجتماعي فعال وتجنيد الموارد المالية اللازمة له.
- ٦) ينبغي عدم زج الجهاز القضائي في الصراعات السياسية والحزبية.
- ٧) على السلطة التنفيذية التوقف عن الاعتقال السياسي الممارس في شقي الوطن. كما ينبغي الامتناع عن محاكمة مدنيين في المحاكم العسكرية والتوقف عن القيام باعتقالات تعسفية وتعزيز قدرات الأجهزة المسؤولة على فرض النظام والقانون لتعزيز شعور المواطن بالسلامة والأمن الشخصي.
- ٨) ينبغي على السلطة التنفيذية في شقي الوطن التوقف عن تجاوز القانون الأساسي لما يمثله من سوابق خطيرة على النظام القانوني بكامله.

٥) لبنان:

تراجع لبنان للمرتبة الرابعة من حيث الممارسات رغم ارتفاع علامة الممارسات لهذا العام ويعود ذلك لارتفاع أكبر في علامة الممارسات لدول أخرى مثل المغرب والكويت. أما بالنسبة للوسائل فتبقى في المرتبة السادسة. يبرز الضعف بشكل خاص فيما يتعلق بالوسائل ذات العلاقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية والممارسات المتعلقة بهذه القيمة بالإضافة للممارسات المتعلقة بسيادة القانون. لهذا فإننا نقترح بشكل خاص ما يلي:

- ١) إصلاح النظام الانتخابي وذلك عبر وضع قانون خارج القيد الطائفي يقوم على أساس النظام النسبي ويكون من مقوماته: خفض سن الاقتراع، واعتماد الكوتا النسائية على الأقل في الترشيح، وإعطاء الهيئة المشرفة على الانتخابات استقلالية إدارية ومالية وصفة قضائية، مما يحولها من هيئة مشرفة مرتبطة بوزارة الداخلية إلى هيئة ناظمة ومشرفة على الانتخابات تتمتع باستقلالية تامة.
- ٢) تنفيذ قانون البلديات الصادر عام ١٩٧٧ مع بعض التعديلات في ما يتعلق بانتخاب الرئيس ونائبه مباشرة من الشعب، وتقصير ولاية المجالس البلدية وإزالة العوائق أمام عملها بالتزامن مع إقرار قانون اللامركزية الإدارية، الذي يضمن استقلالية إدارية ومالية للبلديات ويحد من المراقبة المسبقة بهدف تفعيل المشاركة المحلية، وإطلاق عملية التنمية الشاملة وكف يد السياسيين عن القرار التنموي المحلي.
- ٣) إقرار قانون حماية كاشفي الفساد وإنشاء مؤسسة رقابية مثل "Ombudsman" من أجل دفع عملية الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد في الإدارة والمؤسسات العامة.
- ٤) تشديد الرقابة البرلمانية والقضائية على عمل أجهزة الأمن للتوقف عن الاعتقالات التعسفية وإساءة معاملة المعتقلين والتوقف عن اللجوء لمحاكم أمن الدولة. ونشير بشكل خاص إلى ضرورة استكمال مشروع نقل السجون من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل، وملاحقة فعلية وحثيثة لمرتكبي أعمال التعذيب في السجون اللبنانية ومعاقبتهم بحسب مواد قانون العقوبات اللبناني، وإطلاق سراح المعتقلين دون مذكرات قضائية.
- ٥) تحرير المناشير من الرقابة المسبقة، والمطبوعات الدورية (صحف ومجلات) من موجب الاستحصال على رخصة.

٦) تعديل قانون المجلس الدستوري وتوسيع صلاحياته لتشمل صلاحية تفسير الدستور وليس مراقبة دستورية القوانين والبت في الطعون الانتخابية فقط. كما ينبغي تسهيل عملية اللجوء إلى المجلس الدستوري ودعم استقلالية مبادرته وتحركه لمراجعة القوانين وإعادة النظر في حق مراجعته المحصورة (وفقاً للمادة ١٩) برئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس النواب أو عشرة نواب على الأقل أو رؤساء الطوائف الدينية المعترف بها إذ قد يتم التوصل لتوافق سياسي في لبنان على قوانين غير دستورية ولا تتوافر الأكثرية للطعن فيها. كذلك ينبغي تعديل طرق اختيار أعضاء المجلس الدستوري من أجل تحصينه بوجه التدخلات والتجاذبات السياسية وتعزيز استقلاليته.

٧) التاكيد على استقلالية القضاء والتشدد في إعطاء ضمانات تحمي القاضي من التدخلات من أي جهة كانت، وذلك من خلال إطلاق عملية شاملة إصلاحية تهدف إلى إعادة الاعتبار للسلطة القضائية كسلطة موازية للسلطة التشريعية والتنفيذية عبر تعديلات دستورية وقانونية تحمي القضاء والقاضي من التدخل في قرارته وممارسة الضغط عليه. ويمكن أن يتم ذلك عبر تعديل آليات التعيين في مجلس القضاء الأعلى وتحويل عمليات التشكيلات والتعيينات القضائية إليه.

٨) الاهتمام بقضايا المساءلة والعدالة الاجتماعية مثل إقرار شبكة أمان اجتماعية، والعمل على الحد من البطالة، ومعالجة التسرب من المدارس، وضمان مساواة المرأة بالرجل فيما يتعلق بجنسية أبناء المتزوجات بغير لبنانيين أسوة بالرجال اللبنانيين، وتفعيل دور التربية الوطنية في إرساء قيم المواطنة.

٦) مصر:

تأتي مصر في المرتبة الثانية بين الدول العربية من حيث الوسائل ولكنها تتراجع إلى المرتبة السادسة بالنسبة للممارسات. لا يعني هذا أن الإطار الدستوري للنظام السياسي ليس بحاجة لإصلاح. لكن الضعف الأكبر في مصر يبرز في جانب الممارسة وخاصة تلك المتعلقة باحترام الحقوق والحريات وتلك المتعلقة بسيادة القانون. لهذا فإننا نقترح ما يلي:

١) على ضوء الثورة المصرية التي انطلقت في مطلع عام ٢٠١١، وعلى ضوء الإعداد لوضع دستور جديد للبلاد لابد من تنقية الإطار الدستورى والقانونى من القواعد المقيدة للحريات، وخاصة فيما يتعلق بحريات الأحزاب والتنظيم والانتخابات، فلا يكفى وجود قوانين تنظم هذه الأمور، ولكن من الضرورى أن تكون هذه القوانين مما يوسع من نطاق الحريات المدنية والسياسية للمواطنين ويسقط القيود على الحريات الواردة فى دستور ١٩٧١ المعدلÅ فى سنة ٢٠٠٥، ٢٠٠٧.

٢) بانتظار إجراء انتخابات جديدة ووضع دستور جديد، قد يكون من المناسب خلال المرحلة الانتقالية معالجة الثغرات التي نشأت منذ اندلاع الثورة المصرية ومن الممكن أن يشمل ذلك إيجاد كيان مدني للعمل إلى جانب المجلس العسكري، والعمل بقوة من أجل تحرير الخطاب الرسمي والشعبي من أية ثغرة طائفية والإصرار على التعامل مع الاحتجاجات بدون اللجوء للعنف.

٣) من الضرورى استعادة الأوضاع العادية فى النقابات المهنية، والتى ظل بعضها تحت الحراسة فى سنة ٢٠٠٩ مثل نقابتى المهندسين والأطباء، ولم تجر انتخابات فى معظمها منذ منتصف التسعينيات، وذلك بأن يكون لأعضاء هذه النقابات الحق فى إدارة شؤون نقاباتهم، واختيار ممثليهم فيها دون تدخل أجهزة الأمن. وينطبق ذلك أيضا على العديد من منظمات المجتمع المدنى.

٤) تحول القيود المفروضة على حرية الأحزاب سواء فى التكوين أو النشاط، بين أمور أخرى، دون قيام حياة حزبية سليمة، ومشاركة كافة التيارات الفاعلة فى الحياة السياسية فى مصر على قدم المساواة،

ولذلك فالإصلاح السياسى الحقيقى يستلزم إسقاط هذه القيود وفرض رقابة أوسع على عمل أجهزة الأمن لضمان عدم إساءة معاملة المعتقلين وعدم إعاقة النشاط الحزبي للمعارضة والسماح بتنظيم الاجتماعات والمظاهرات المعارضة.

٥) كثرت حالات التعذيب على يد الشرطة فى السنوات الأخيرة، وتعرض لهذا التعذيب كثيرون من المواطنين، ولم يكن معظمهم منخرطا فى نشاط سياسى ولذلك يجب مكافحة هذه الممارسات الحاطة من كرامة البشر، وتشديد العقوبة على مرتكبيها، وتدريب ضباط الشرطة على أساليب الاستجواب التى تخلو من العنف. بل قد يكون من الضروري وضع برنامج لإعادة تأهيل أجهزة الأمن لتكون أداة لخدمة الشعب وسلطاته الشرعية وليس لمصلحة حزب أو طرف سياسي.

٦) تأكيد ضرورة الالتزام بحكم القانون فى تعامل أجهزة الدولة وخاصة الشرطة مع جميع المواطنين، وقد سجلت تقارير منظمات حقوق الإنسان وتقارير صحفية موثوقة العديد من هذه الحالات التى خرجت فيها أجهزة الشرطة عن قواعد القانون باعتقال مواطنين، وإبقائهم فى السجن دون محاكمة، أو استمراراعتقالهم أو سجنهم، على الرغم من صدور أحكام ببراءتهم. ولذلك من الضرورى وقف هذه الممارسات إعلاءاً من شأن حكم القانون. ينبغي في هذا المجال أيضا التوقف عن استخدام محاكم أمن الدولة والعمل على تقوية أجهزة فرض النظام والقانون لإعطاء المواطن إحساساً أقوى بالأمن الشخصي.

٧) نظرا للانخفاض النسبى فى مستويات التعليم، وتكرار انتشار الأوبئة فى مصر، فمن الضرورى زيادة الإنفاق على كل من التعليم والصحة، وتقليل الإنفاق على الأمن الداخلى خصوصا وأنه تزايد فى السنوات الأخيرة دون أن تكون ثمة حاجة ملحة لذلك على ضوء الاستقرار النسبى الذى تنعم به مصر.

٧) المغرب:

يتميز المغرب بمكانته الأولى من حيث الممارسات والوسائل وتعكس هذه النتيجة تحسناً ملحوظاً في مجال الممارسات. مع ذلك هناك ضعف في عملية التحول الديمقراطي في المغرب في جانب الممارسة المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية وتلك المتعلقة باحترام الحقوق والحريات. لهذا فإننا نقترح ما يلي:

١) إن ارتفاع علامة الوسائل في بلد يحكمه نظام ملكي يشير بوضوح إلى إمكانية انتقال المغرب إلى الدستورية الملكية من خلال إجراء تعديلات دستورية تضمن ليس فقط حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية ودورية الانتخابات بدون تدخل من الملك أو السلطة التنفيذية، بل أيضاً من خلال ضمان تشكيل الحكومة من الحزب الأكبر وضمان خضوع الحكومة للمساءلة البرلمانية الكاملة، بالإضافة لتوزيع المزيد من سلطات القصر الملكي نحو الحكومة والسلطة التشريعية. إن مشروع الإصلاح الدستوري المغربي الراهن يوفر الأرضية المناسبة للشروع بهذا التحول من خلال احترام الإرادة الشعبية في كل الاستشارات الوطنية المقبلة والقطع مع ماضي التدخلات الإدارية والتزوير واستعمال المال الذي شاب العمليات الانتخابية السابقة.

٢) إعطاء دور أكبر للقضاء الذي تنافسه بشكل دائم وزارة الداخلية في مجال الانتخابات وفي احترام ممارسات الحريات.

٣) تعزيز الرقابة الديمقراطية على أجهزة الأمن بهدف ضمان عدم إساءة معاملة المعتقلين وإطلاق سراح المعتقلين اللذين لم يثبت عليهم ممارسة العنف، والسماح بتنظيم الاجتماعات والمظاهرات وتسهيل عملية ترخيص الأحزاب والسماح بمجال أوسع للعمل لصحافة المعارضة والتقيد باحترام حرية التعبير وحقوق الإنسان وخاصة في التعاطي مع الاحتجاجات الجماهيرية المطالبة بالتغيير والإصلاح دون اللجوء لأساليب القمع والعنف من جانب أجهزة الأمن.

٤) تركيز الاهتمام على قضايا التعليم مثل تخصيص ميزانيات أكبر ومحاربة ظاهرة التسرب من المدارس.

٥) إعطاء اللجنة المسؤولة عن محاربة الرشوة صلاحيات أكبر بحيث تكون هيئة مستقلة بقوة الدستور وذات صلاحيات مخولة بالتحويل للعدالة وليس فقط بإعطاء التوصيات.

٨) اليمن:

تأتي اليمن في المرتبة الثانية عشرة من حيث الممارسات ولكنها تأتي في المرتبة الرابعة من حيث الوسائل. وهي بذلك، مثلها مثل فلسطين، تعكس تناقضاً حاداً بين الأقوال والأفعال، بين التشريعات الجميلة والممارسات القبيحة. يبرز الضعف في عملية التحول الديمقراطي في اليمن في الممارسات المتعلقة بكافة القيم وخاصة تلك المتعلقة بسيادة القانون والمساواة والعدالة الاجتماعية. لهذا فإننا نقترح ما يلي:

١) النظر في تعزيز الجوانب الديمقراطية في الدستور والقانون مثل تعديل الدستور من أجل تقليل مدة ولاية رئيس الجمهورية وكذلك مدة المجلس النيابي والمجالس المحلية؛ وتعديل قانون السلطة المحلية باعتماد واحد من النموذجين التاليين: الفيدرالية، بحيث تنقسم اليمن الى ولايات محلية في إطار دولة مركزية؛ او اعتماد الحكم المحلي واسع الصلاحيات؛ والنظر في تعديل قانون الصحافة والمطبوعات بحذف النصوص المقيدة للحريات (حبس الصحفيين)؛ والعمل على تعزيز استقلال السلطة القضائية ومنحها كامل الصلاحيات في تنفيذ أحكامها دون تدخل من الحكومة؛ وإدخال تعديلات في آليات تشكل مجلس الشورى بحيث يتم انتخاب نصف أعضائه.

٢) التوقف عن القيام باعتقالات تعسفية، والتوقف عن استخدام محاكم أمن الدولة، أو المحاكم الاستثنائية وخاصة تجاه محاكمة الكتاب والمثقفين والصحفيين واعتماد المحاكم المدنية الطبيعية والسماح بمقاضاة الجهات التنفيذية، وتقوية الأجهزة المسؤولة عن فرض النظام والقانون من أجل تعزيز شعور الفرد بالسلامة والأمن الشخصي.

٣) فرض رقابة أوسع على أجهزة الأمن لضمان التوقف عن إساءة معاملة المعتقلين، والسماح للمعارضة بتنظيم الاجتماعات والمظاهرات، والسماح لها بإصدار المطبوعات والتوقف عن فرض الرقابة على المطبوعات ومواقع الإنترنت وتعزيز استقلال الجامعات وإعادة انتخاب رؤسائها وعمداء ورؤساء الأقسام دونما تدخل الجهات الأمنية.

٤) زيادة الاهتمام بشؤون التعليم وبتخصيص ميزانيات أكبر له ومحاربة ظاهرة التسرب من المدارس وتشجيع مشاركة المرأة في قوة العمل. وينبغي في هذا المجال الالتزام بالاتفاقات الدولية التي صادقت عليها الحكومة اليمنية والخاصة بالحقوق المدنية والسياسية وكذلك الخاصة بمنع التمييز ضد المرأة.

٥) ضرورة اعتماد الكوتا لصالح النساء من خلال دورتين انتخابيتين حتى يعتاد المجتمع على وجو النساء بأعداد كبيرة تحت قبة البرلمان.

٦) ضرورة محاكمة الفاسدين بتحويل ملفاتهم من الأجهزة الرقابية إلى القضاء وإبراز جدية الحكومة في مكافحة الفساد.

٧) تأكيد مبدءا المساءلة والشفافية تجاه الوظيفة العمومية وضرورة تطبيق قانون إقرار الذمة المالية.

٨) ضرورة العلنية في البيانات والمعلومات الخاصة بالشأن الاقتصادي وخاصة توضيح المساعدات الأجنبية بحجمها وكيفية إنفاقها.

٩) اعتماد الحوار أسلوبا والية تنتظم بها علاقات الحزب الحاكم مع أحزاب المعارضة.

١٠) إنهاء المظاهر المسلحة من جميع المدن. إن معالجة الاحتجاجات الجنوبية تتطلب تفعيل الإصلاح

الاقتصادي وتحقيق مبدأ المواطنة المتساوية في الوظيفة العامة وتوزيع ثمار التنمية.

٩) الكويت:

تأتي الكويت في المرتبة الثانية من حيث الممارسات والثامنة من حيث الوسائل وهي بهذا تشكل نموذجاً معاكساً للوضع اليمني والفلسطيني. يبرز الضعف في عملية التحول الديمقراطي في الكويت بشكل خاص في جانب الوسائل المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية وفي جوانب الممارسات المتعلقة باحترام الحقوق والحريات العامة والمساواة والعدالة الاجتماعية. لهذا، فإننا نقترح ما يلي:

١) إنشاء هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات البرلمانية والبلدية، وانتخابات الجمعيات التعاونية والأندية وجمعيات النفع العام، تراعي شفافية ونزاهة ودقة الاجراءات.

٢) تقوية التشريعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتلك المتعلقة بدورية ونزاهة الانتخابات وسن تشريعات تسمح بحرية عمل الأحزاب.

٣) تقوية المؤسسات العامة بالتوقف عن الممارسات التي تعيق عمل البرلمان وغيره من المجالس المنتخبة ومحاربة استخدام الواسطة في التوظيف العام.

٤) تعزيز العملية الانتخابية من خلال إلغاء قانون تعيين بعض أعضاء المجلس البلدي، و دعم مشاركة المواطنين في اختيار كافة أعضاء المجلس من دون تدخل السلطة التنفيذية.

٥) معالجة أوضاع المقيمين بصورة غير مشروعة بطريقة تضمن صيانة كرامتهم الإنسانية، ورعاية حقوقهم الأساسية، ومن أبرز تلك المعالجات منح أبناء الكويتيات الجنسية الكويتية.

٦) الالتزام بالقوانين الدولية التي وقعتها الحكومة الكويتية في مجال حقوق الإنسان والحريات المدنية، لاسيما في ما يخص احترام حقوق العمال الأجانب، بالنسبة للأجور، وحقهم في تنظيم اعتصامات سلمية.

٧) تعزيز الرقابة على الأجهزة الأمنية بهدف منع إساءة معاملة المعتقلين والتقليل من الرقابة على المطبوعات ومواقع الإنترنت.

٨) إقرار قانون كشف الذمة المالية وإنشاء هيئة مستقلة لحفظ إقرارات الذمة المالية شاغلي الوظائف القيادية بهدف تعزيز الشفافية والنزاهة في كل ما يتعلق بالمال العام.

١٠) سوريا:

تأتي سوريا في المرتبة التاسعة من حيث الممارسات والحادية عشر من حيث الوسائل. يبرز الضعف في عملية التحول الديمقراطي في سوريا بشكل خاص في جانب الوسائل المتعلق باحترام الحقوق والحريات والمساواة والعدالة الاجتماعية وفي جانب الممارسات المتعلق بشكل خاص باحترام الحقوق والحريات وبسيادة القانون. لهذا فإننا نقترح ما يلي:

١) تشكيل حكومة جديدة بقيادة شخصية وطنية مقبولة على المعارضة وتتشكل من طيف واسع من القوى السياسية والمستقلين بانتظار عقد مؤتمر وطني شامل لكتابة دستور جديد للبلاد وإعطاء الحكومة الجديدة صلاحيات واسعة بتحويل جزء من مهام رئيس الجمهورية وحزب البعث إليها ووضع الأجهزة الأمنية تحت سلطتها.

٢) وضع تشريعات قادرة على تعزيز الجوانب الديمقراطية في الدستور والقوانين مثل تعديل المادة

الثامنة من الدستور التي تعتبر حزب البعث قائد الدولة والمجتمع، تعديل المادة ١٤ من قانون الانتخاب التي تعطي العمال والفلاحين نسبة ٥٠ من مقاعد مجلس الشعب (البرلمان)، وتعديل قانون الانتخاب الذي يجعل المحافظة هي وحدة انتخابية، واستبدالها بقانون يقسم المقاعد إلى قسمين، يتم انتخاب النصف الأول عبر الدائرة الصغير (الحي، القرية...) والنصف الآخر عبر اعتبار سورية دائرة انتخابية واحدة مع نظام تمثيلي، وإصدار قانون عصري وديمقراطي للأحزاب وإصدار قانون عصري وديمقراطي للإعلام، وتعديل قانون الجمعيات بحيث يسمح بإنشاء أكبر عدد ممكن من المنظمات غير الحكومية التي تعمل كرديف في بناء الوطن وحل مشاكله، بمعزل عن الحكومة والنشاط السياسي، تعديل قانون الطوارئ بحيث يشمل فقط المناطق التي تحتاج إلى فرض حالة الطوارئ فيها، وإلغاء حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ ثماني وأربعين سنة.

- ٣) السماح للمعارضة بحرية العمل وخاصة من حيث القدرة على تشكيل الأحزاب وإصدار الجرائد والمجلات والتوقف عن الرقابة على المطبوعات ومواقع الإنترنت وعن إساءة معاملة المعتقلين.
- ٤) تعزيز الفصل بين السلطات وإعطاء صلاحيات واضحة لكل جهة من هذه السلطات من خلال تنظيم دستوري وإداري واضح.
- ٥) إصلاح القضاء والتأكيد على استقلاليته وإلغاء كافة المحاكم الاستثنائية، ومنح القضاء البت النهائي في مختلف القضايا والحد من التدخلات في أحكامه وتفويضه بالنظر في مختلف القضايا المدنية والعسكرية والسياسية.
- ٦) إيجاد حل مدني وديمقراطي للمسألة الكردية، من خلال الاعتراف بالقومية الكردية كقومية ثانية في البلاد، ومنح الأكراد الحق في التعلم بلغتهم، وطباعة الكتب وإصدار الصحف ووسائل الإعلان المرئية والمسموعة، ضمن الوحدة الوطنية للتراب السوري.
- ٧) تعزيز مبدأ الفصل ما بين الدين والدولة.
- ٨) تمكين المرأة السورية والعمل على إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وسحب التحفظات السورية على اتفاقية سيداو، وتعديل قانون الأحوال الشخصية، بما يضمن المساواة بين المرأة والرجل، وتعديل قانون الجنسية بما يضمن منح المرأة الحق في منح أبنائها جنسيتها السورية.
- ٩) الالتزام بمقتضيات العهود والاتفاقيات التي وقعت عليها سورية في مجال حقوق الإنسان، والاستمرار في المصادقة على بقية الاتفاقيات الحقوقية الدولية.
- ١٠) تأكيد مبدأ النزاهة والشفافية في جميع الأنظمة المالية والإدارية.

١١) تونس:

تأتي تونس في المرتبة الخامسة من حيث الممارسات والتاسعة من حيث الوسائل. يبرز الضعف بشكل خاص في الممارسات ذات العلاقة باحترام الحقوق والحريات وبسيادة القانون. كذلك يبرز الضعف في الوسائل المتعلقة بالتشريعات بفصل السلطات ودورية ونزاهة الانتخابات وحرية الأحزاب وحرية الإعلام وغيرها. لذلك، وعلى ضوء الثورة التونسية التي اندلعت مع نهاية ٢٠١٠ وبداية ٢٠١١، فإننا نقترح التوصيات التالية:

- ١) أن تشمل التعديلات الدستورية خلق توازن بين السلطات يقلص من الصلاحيات الحالية للرئيس وتمنح المؤسسات البرلمانية والقضائية صلاحيات رقابية ومحاسبية أوسع وأن تشمل ضمانات واضحة بالحريات السياسية والمدنية ودورية الانتخابات.
- ٢) إعادة تأهيل القطاع الأمني ليكون مؤسسة مهنية في خدمة القانون وليس في خدمة الحاكم

والنخبة الحاكمة.

- ٣) رفع يد الأجهزة التنفيذية في وزارة الداخلية عن شؤون المجالس الجهوية والمحلية أو عمل الأحزاب السياسية أو الصحافة واقتصار عملها على الإشراف على شؤون الأمن الداخلي.
- ٤) وضع سياسة تنموية تعالج المشاكل الاقتصادية–الاجتماعية وتعمل على تحقيق التوازن بين المناطق والجهات الداخلية والساحلية مع إعطاء أولوية خاصة في المرحلة الأولى للجهات الداخلية.
- ٥) العمل على محاربة مختلف أشكال الفساد السياسي والمالي بما في ذلك تقوية المؤسسات العامة العاملة في هذا المجال ووضع الضمانات اللازمة لاحترامها وتكريسها.
- ٦) الاهتمام بشؤون التعليم وخاصة التعليم العالي بهدف تحسين الجودة ورفع مستوى الكفاءة والعمل على تأهيل المتخرجين منذ مدة ولم يحصلوا على عمل بعد.

١٢) البحرين:

تأتي البحرين في المرتبة الثامنة من حيث الممارسات والعاشرة من حيث الوسائل. يبرز الضعف في الممارسات المتعلقة باحترام الحقوق والحريات ووجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة. ويبرز الضعف في الوسائل بشكل خاص في التشريعات المتعلقة بحرية الأحزاب وفصل السلطات وتقنين سطوة السلطة التنفيذية وحق التجمع وحرية الإعلام والمساواة بين الجنسين. لهذا فإننا نقترح التوصيات التالية:

- ١) العمل على سن تشريعات أو قوانين أساسية تضمن فصل السلطات ومساءلة السلطة التنفيذية وضمان حقوق الفرد الأساسية في تشكيل الأحزاب وحرية عملها وحق التجمع وحرية الرأي والتعبير والمساواة بين الجنسين ودورية ونزاهة الانتخابات واعتمادها كآلية وحيدة للعضوية في المجلس التشريعي.
- ٢) السماح بحرية عمل المعارضة والسماح لها بإصدار الصحف بحرية والتوقف عن إعاقة النشاط الحزبي والسماح بتنظيم الاجتماعات والمظاهرات.
- ٣) محاربة الفساد في المؤسسات العامة واستخدام الكفاءة كمعيار وحيد في التوظيف العام.
- ٤) تقوية المؤسسات العامة وخاصة السلطة التشريعية.
- ٥) تعزيز الرقابة على عمل أجهزة الأمن لمنعها من إساءة معاملة المعتقلين والتوقف عن الاعتقال التعسفي والسماح لمنظمات حقوق الإنسان بالعمل بحرية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.
- ٦) التأكيد على مبدأ المساواة في المواطنة والتوقف عن التمييز بين المواطنين بناءاً على أسس دينية او طائفية أو عرقية وخاصة في مجالات التوظيف والتعيينات الحكومية في القطاع العام بشقيه المدني والأمني وتخصيص المزيد من الموارد للأنفاق على القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة.

ملـــحـــق رقم (١):

قائمة المؤشرات المستخدمة في مقياس الديمقراطية العربي
وتصنيفاتها ومصادر المعلومات وطرق الاحتساب

الرقم	المؤشر	المؤشر المفصل	حسب نوع المؤشر	حسب القيم أو المقومات	مصادر المعلومات	طرق الاحتساب
1	**تشريع فصل السلطات**	وجود دستور أو قانون أساسي يضمن الفصل بين السلطات ومساءلة الحكومة أمام برلمان منتخب يعطي ويسحب الثقة.	وسائل	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة	الدستور أو ما يعادله	يقسم هذا المؤشر إلى قسمين: **الأول** لمبدأ فصل السلطات يتم تقدير العلامة وفق نص الدستور أو ما يكافؤه. ففي حالة وجود نص صريح في الدستور حول ذلك يعطى الجزء 500 نقطة وفي حال وجود نص ولكن بطريقة غير واضحة يعطى 250 نقطة وفي حال عدم وجود نص يعطى هذا القسم صفر. **القسم الثاني:** لمساءلة الحكومة أمام البرلمان المنتخب يتم تقدير العلامة وفق نص الدستور في حال منح الدستور البرلمان حق منح الثقة وسحبها وأدوات الرقابة كالسؤال والاستجواب وإنشاء لجان تقصي حقائق يعطى هذا القسم 500 نقطة وفي حال عدم وجود نص على ذلك يحصل على صفر.
2	**تشريع دورية ونزاهة الانتخابات**	وجود ضمانات دستورية أو قانونية بإجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة، تشريعية ومحلية، في ظل نظام انتخابي لا يميز ضد جماعات أو قطاعات سكانية بناءً على الجنس أو العرق أو المنطقة أو الخلفية السياسية، ويضمن المساواة بين الجميع. وتضمن إمكانية قيام أي شخصية أو جهة مؤهلة من ترشيح نفسها دون معيقات.	وسائل	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة	1) الدستور أو ما يعادله 2) قوانين الانتخابات واللوائح التنفيذية التابعة لها	تحسب علامة هذا على النحو التالي (1) يخصص 250 علامة لوجود نص واضح في الدستور أو قانون الانتخابات على دورية الانتخابات. (2) يخصص 250 علامة لوجود نص على انشاء لجنة عليا للانتخابات مستقلة ولها صلاحيات الاشراف وادارة الانتخابات. (3) يخصص 250 علامة لوجود نص واضح يمنع التمييز على أساس الجنس و/ أو العرق و/ أو الطائفة و/أو المنطقة. (4) يخصص 250 علامة لوجود نص واضح يضمن المساواة بين المرشحين من حيث تحديد سقف الانفاق على الحملة الانتخابية والتساوي في استخدام "الظهور" وسائل الاعلام الرسمية.
3	**تقنين سطوة السلطة التنفيذية**	مدى وجود أو عدم وجود صلاحيات دستورية للسلطة التنفيذية لحل البرلمان المنتخب أو تأجيل أو إلغاء الانتخابات أو إعلان حالة الطوارئ أو ما يعادل ذلك لفترة طويلة بدون موافقة البرلمان.	وسائل	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة	1) الدستور أو ما يعادله 2) قانون الانتخابات.	يعطى هذا المؤشر 1000 علامة في حال اكتماله (1) يحسم 250 علامة في حالة وجود نص على حل البرلمان، و(2) 250 علامة في حالة وجود نص على قانونية تأجيل الانتخابات، و(3) 250 علامة في حالة وجود نص على
4	**تشريع حرية الأحزاب**	وجود ضمانات دستورية أو قانونية لحرية تشكيل أحزاب سياسية	وسائل	احترام الحقوق والحريات	1) الدستور أو ما يعادله 2) قانون الأحزاب واللوائح التنفيذية التابعة له	يتم تقدير العلامة وفق نص الدستور وقانون الأحزاب. ففي حالة وجود نص صريح حول ذلك يعطى المؤشر 1000 نقطة. يحسم 500 نقطة في حال عدم وجود نص في الدستور، ويحسم 500 نقطة في حال عدم وجود قانون لحزاب.
5	**تشريع حق التجمع**	وجود ضمانات دستورية أو قانونية بحق المواطن في التجمع والتظاهر السلمي.	وسائل	احترام الحقوق والحريات	الدستور أو ما يعادله وأية قوانين تحوي على نصوص مباشرة ذات علاقة (مثل قانون العقوبات)	يتم تقدير العلامة وفق نص الدستور. ففي حالة وجود نص صريح حول ذلك يعطى المؤشر 1000 نقطة وفي حال وجود نص ولكن بطريقة غير واضحة يعطى 500 نقطة وفي حال عدم وجود نص يعطى المؤشر صفر.

الرقم	المؤشر	المؤشر المفصل	حسب نوع المؤشر	حسب القيم أو المقومات	مصادر المعلومات	طرق الاحتساب
6	**تشريع منع التعذيب**	وجود ضمانات دستورية أو قانونية تمنع التعذيب	وسائل	احترام الحقوق والحريات	1. الدستور أو ما يعادله 2. قوانين العقوبات	يتم تقدير العلامة وفق نص الدستور أو في قوانين العقوبات أو أي نص قانوني. ففي حالة وجود نص صريح حول ذلك يعطى المؤشر 1000 نقطة وفي حال وجود نص ولكن بطريقة غير واضحة يعطى 500 نقطة وفي حال عدم وجود نص يعطى المؤشر صفر.
7	**تشريع حرية الإعلام**	وجود ضمانات دستورية أو قانونية تسمح للمواطن الفرد والمجموعات والأحزاب السياسية أن تمتلك وسائل إعلام كالجرائد والمجلات ومحطات الراديو والأخبار ومواقع الإنترنت ودور النشر وغيرها بدون وجود شروط سياسية أو مالية أو بيروقراطية مستحيلة أو شديدة الصعوبة	وسائل	احترام الحقوق والحريات	1. الدستور أو القانون الأساسي 2. القوانين الخاصة بالإعلام	يتم تقدير العلامة وفق نص الدستور أو القوانين الخاصة بالإعلام. ففي حالة وجود نص صريح حول ذلك يعطى المؤشر 1000 نقطة وفي حال وجود نص ولكن بطريقة غير واضحة يعطى 500 نقطة وفي حال عدم وجود نص يعطى المؤشر صفر.
8	**تشريع استقلال القضاء**	وجود ضمانات دستورية أو قانونية باستقلال القضاء وخاصة مدى قدرة أو عدم قدرة السلطة التنفيذية على تعيين أو عزل القضاة	وسائل	سيادة القانون	1) الدستور أو ما يعادله 2) قانون السلطة القضائية	يتم تقدير العلامة وفق نص الدستور أو قانون السلطة القضائية. ففي حالة وجود نص صريح حول (استقلال السلطة القضائية وتعيين القضاة وعزلهم دون تدخل من السلطة التنفيذية) يعطى المؤشر 1000 نقطة وفي حال وجود نص ولكن بطريقة غير واضحة يعطى 500 نقطة وفي حال عدم وجود نص يعطى المؤشر صفر.
9	**تشريع الحق في محاكمة عادلة**	وجود ضمانات دستورية أو قانونية بحق المواطن في محاكمة عادلة وبافتراض البراءة حتى تثبت الإدانة	وسائل	سيادة القانون	1. الدستور أو ما يعادله 2. القوانين الخاصة بالعقوبات أو بالمحاكمات أو قانون الاجراءات الجزائية	يتم تقدير العلامة وفق نص الدستور أو القوانين الخاصة بالعقوبات أو بالمحاكمات. ففي حالة وجود نص صريح حول ذلك يعطى المؤشر 1000 نقطة وفي حال وجود نص ولكن بطريقة غير واضحة يعطى 500 نقطة وفي حال عدم وجود نص يعطى المؤشر صفر.
10	**تشريع المساواة بين الجنسين**	وجود ضمانات دستورية أو قانونية بالمساواة بين الجنسين	وسائل	المساواة والعدالة الاجتماعية	1.الدستور أو ما يعادله 2. قانون الأحوال الشخصية 3. القانون المدني فيما يتعلق بحق الملكية والإرث 4. قانون الجنسية	يتم تقدير العلامة وفق نص الدستور وقانون الأحوال الشخصية (الارث والطلاق) وقانون الجنسية، يتم احتساب هذا المؤشر كتالي: 1 500 نقطة لوجود نص صريح في الدستور /القانون الأساسي، وفي حال وجود نص ولكن بطريقة غير واضحة يعطى 250 نقطة، وفي حال عدم وجود نص يعطى صفر. 2 -100 لوجود نص ينص على المساواة بين الجنسين في الارث (الميراث). 3 200 نقطة لوجود نص يسمح للمرأة بالتقدم باجراءات الطلاق متساوية مع الرجل. 4 200 نقطة لوجود نص صريح يمنح الطفل جنسية الأم المتزوجة من أجنبي.

ملـــحـــق رقم (١)

الرقم	المؤشر	المؤشر المفصل	حسب نوع المؤشر	حسب القيم أو المقومات	مصادر المعلومات	طرق الاحتساب
11	**إعاقة المجالس المنتخبة من قبل السلطة التنفيذية**	وجود برلمان ومجالس محلية منتخبة، ومدى وجود أو عدم وجود حالات تم فيها تعطيل عمل البرلمان أو المجالس المحلية المنتخبة أو حلها. ومدى وجود أو عدم وجود حالات تم فيها تعطيل أو تأجيل أو إلغاء إجراء انتخابات محلية أو برلمانية عدا تلك التي تتم بأمر من محكمة مختصة.	ممارسات	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة	1. سكرتاريا البرلمان أو الدائرة الإعلامية في البرلمان أو مقابلات مع أعضاء برلمان. 2. الهيئة/ المؤسسة المشرفة على الانتخابات المحلية و/أو العامة 3. تقارير هيئات حقوق الإنسان 4. الصحافة المحلية و الدولية	**القسم الأول:** المتعلق بالبرلمان: في حال وجود برلمان منتخب يحصل المؤشر على 500 نقطة، وفي حال عدم وجود ذلك يحصل المؤشر على صفر، في حالة حل البرلمان يحصل المؤشر على صفر، وفي حالة تأجيل الانتخابات البرلمانية يحصل المؤشر على صفر، وفي حالة تعطيل البرلمان يحصل المؤشر على صفر. وفي حال وجود أكثر من شق في البرلمان (يجرى تقسيم العلامة بالتساوي بين الشقين لكل مكون) **القسم الثاني:** المتعلق بالمجالس المحلية: في حال وجود مجالس محلية منتخبة يحصل المؤشر على 500 نقطة، وفي حال عدم وجود ذلك يحصل المؤشر على صفر، في حالة حل أي من المجالس المحلية المنتخبة يحصل المؤشر على صفر، وفي حالة تأجيل الانتخابات المحلية لدوافع غير تلك المتعلقة بأمور خارجة عن الإرادة السياسية يحصل المؤشر على صفر، وفي حالة تعطيل المجالس المحلية يحصل المؤشر على صفر.
12	**مساءلة الحكومة**	عدد حالات طرح سحب الثقة من الحكومة، وعدد حالات استجواب المسؤولين الحكوميين، وعدد حالات تشكيل لجان لتقصي حقائق، وعدد حالات تم فيها توجيه الأسئلة إلى المسئولين الحكوميين	ممارسات	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة	1.البرلمان أو مجلس النواب واللجان البرلمانية المختلفة أو الدائرة الإعلامية في البرلمان أو الموقع الالكتروني للمجلس أو مقابلات مع أعضاء برلمان. 2. تقارير منظمات حقوق الانسان والمجتمع المدني. 3. الصحافة المحلية والدولية	تبدأ علامة هذا المؤشر بصفر، وتزيد العلامة نقطة واحدة لكل سؤال وجه لمسؤول، و50 نقطة لكل لجنة تقصي حقائق ولكل استجواب، وتزيد العلامة 250 نقطة لكل طرح حجب ثقة عن الحكومة.
13	**نقاش مشاريع القوانين**	نشر تفاصيل تعكس وجود ومحتوى نقاش مجتمعي متعلق بقوانين مقترحة أو تعديلات على قوانين. كنشر مسودة مشروع قانون، أو خبر في الصحافة عن ورشة عمل لنقاش مشروع قانون أو مقالات رأي تناقش مشروع قانون.	ممارسات	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة	1. الدائرة الإعلامية في البرلمان أو مقابلات مع أعضاء برلمان 2. الصحف المحلية	يتم حساب علامة هذا المؤشر كالتالي: يعطى 50 نقطة لكل اشارة (خبر، أو مقال، أو نشر) لمقترح قانون في الصحيفتين الأكثر توزيعا وانتشارا.

الرقم	المؤشر	المؤشر المفصل	حسب نوع المؤشر	حسب القيم أو المقومات	مصادر المعلومات	طرق الاحتساب
14	**الفساد في المؤسسات العامة**	نسبة المعتقدين بوجود فساد في المؤسسات العامة للدولة، وعدد حالات الفساد التي تمت إحالتها للقضاء	ممارسات	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة	1. استطلاع للرأي العام 2. مكتب النائب العام 3. الصحافة المحلية	يتم احتساب هذا المؤشر بأحد الطرق التالية: 1) في حال توفر الاستطلاع والمعلومات عن حالات الفساد؛ يتم إعطاء 500 علامة لكل بند ويتم احتساب بنود المؤشر كالتالي: أولا: يتم الحصول على علامة المؤشر من استطلاع الرأي العام وتحتسب كالتالي: العلامة= (ج)×500 + (ب)× 250 + (أ) × صفر. (أ) نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة، (ب) نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في أجهزة السلطة إلى حد ما، (ج) نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد في أجهزة السلطة. ثانيا: البند الثاني العلامة تساوي عدد الحالات التي تم مقاضاتها × 500 عدد الحالات الكلي ويأخذ هذا البند قيمة 500 في حال عدم وجود حالات. ويأخذ هذا المتغير علامة صفر في حال غياب المعلومات في هذا المجال أو عدم توفيرها من قبل الجهة المعنية. 2) في حال توفر فقط أحد القسمين لهذا المؤشر يتم احتسابه من العلامة الكلية (1000 نقطة)
15	**إعاقة أعمال البرلمان**	حالات التوتر التي تحاول فيها السلطة التنفيذية إعاقة العمل التشريعي من مثل عدم قيام السلطة التنفيذية بإصدار ونشر القوانين التي أقرتها السلطة التشريعية، أو محاولة السلطة التنفيذية إفراغ القوانين من محتواها عبر إصدار تعليمات تنفيذية مخالفة للقوانين، أو عدم حضور الوزراء جلسات البرلمان المخصصة للاستجوابات أو الأسئلة أو اجتماعات اللجان التي يدعون لحضورها دون عذر، أو تعطيل الدورة السنوية للبرلمان، أو منع السلطة التنفيذية أعضاء من البرلمان حضور جلساته، أو منع حضور الصحافة لنقل جلسات البرلمان.	ممارسات	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة	1. البرلمان أو مجلس النواب أو مقابلات مع أعضاء برلمان 2. الصحافة المحلية 3. قضايا المحاكم الدستورية أو ما يعادلها	تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره 1000 نقطة. وتنقص 200 نقطة لكل حادثة.
16	**استخدام الواسطة في التوظيف العام**	اعتقادات الجمهور حول استخدام الواسطة في التوظيف بالقطاع العام (المؤسسات الحكومية والمؤسسات الممولة من موازنة الدولة كالبرلمان والرئاسة وسلطات الحكم المحلي....).	ممارسات	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة	استطلاع للرأي العام	تحتسب قيمة هذا المؤشر كالتالي: نسبة الذين لا يعتقدون بأن التوظيف يتم عن طريق الواسطة ×1000.
17	**نجاعة المؤسسات العامة**	تقيم الجمهور لقدرة المؤسسات العامة على ايصال الخدمات وتأدية دورها بنجاعة.	ممارسات	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة	استطلاع للرأي العام	يتم الحصول على النسب التالية من استطلاع للرأي العام: (أ) جيد جدا، (ب) جيد، (ج) لا سيء ولا جيد، (د) سيء ، (هـ) سيء جدا. ويتم احتساب العلامة لكل مؤسسة كالتالي: العلامة تساوي (1000× أ) + (750× ب) + (500× ج) + (250 × د) + (صفر × هـ).
18	**خرق الدستور**	عدد حالات خرق الدستور أو ما يعادله من قبل السلطة التنفيذية	ممارسات	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة	1.البرلمان أو مجلس النواب أو مقابلات مع أعضاء برلمان 2.الصحافة المحلية 3. قضايا المحاكم الدستورية أو ما يعادلها	كل خرق من الرئيس أو الحكومة للدستور أو القانون ينقص المؤشر 250 علامة.

ملـــحــق رقم (١):

الرقم	المؤشر	المؤشر المفصل	حسب نوع المؤشر	حسب القيم أو المقومات	مصادر المعلومات	طرق الاحتساب
19	**الاستقلال السياسي والاقتصادي**	نسبة الدعم الخارجي من الموازنة العامة، والاعتماد على الأسواق الخارجية لتسويق منتجات ينتجها القطاع العام، ووجود قواعد عسكرية أجنبية	ممارسات	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة	دوائر الإحصاء، وزارة التجارة والاقتصاد أو ما يعادلها، وزارة الخارجية، الموازنة العامة، التقرير السنوي للبنك المركزي، البنك الدولي.	ينقسم المؤشر إلى ثلاث مؤشرات فرعية: الأول يتعلق بنسبة الدعم الخارجي (300 علامة) ويعطى علامة صفر حين تزيد النسبة عن 20% و300 علامة حين تكون النسبة صفر، وتحسب العلامة على أساس النسبة بين القيمتين؛ الثاني يعطى علامة 300 حين يكون الاعتماد على الأسواق الخارجية دون الـ 25% من تسويق منتجات القطاع العام وصفر حين يكون 55% فأكثر وتحتسب النسبة بين القيمتين؛ والثالث يعطى المؤشر 400 في حال غياب قواعد عسكرية أجنبية في البلاد، وصفر في حال وجودها، وعلامة 200 في حال تواجد قوات أجنبية لفترات محددة لا تزيد عن ستة أشهر.
20	**الإصلاح السياسي**	اعتقادات الجمهور حول قيام السلطة التنفيذية بإجراء إصلاحات سياسية أو وجود اهتمام لديها بإجراء إصلاحات سياسية، وتقييم الجمهور لأوضاع الديمقراطية بشكل عام في البلد.	ممارسات	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة	استطلاع للرأي العام	ينقسم المؤشر الى قسمين؛ يتم إعطاء 500 علامة لكل قسم. **القسم الأول:** يتم حساب قيمته كما يلي: 500 × القيمة المستقاة من السؤال المتعلق بتقييم قدرة الحكومة على إجراء الإصلاحات. ويخسر المؤشر 50 نقطة لكل 10% يعتقدون أن الحكومة لم تنجح في تطبيق برنامج الإصلاح **القسم الثاني:** يتم حساب قيمته كما يلي: يتم الحصول على النسب التالية من استطلاع للرأي العام: (أ) جيد جدا، (ب) جيد، (ج) لا سيء ولا جيد، (د) سيء ، (هـ) سيء جدا. ويتم احتساب العلامة كالتالي: العلامـــة= (500× أ) + (375× ب) + (250× ج) + (125 × د) + (صفر × هـ)
21	**إساءة معاملة المعتقلين**	عدد حالات التعذيب أو الوفاة للمعتقلين أثناء فترة الاعتقال أو الاختفاء القسري	ممارسات	احترام الحقوق والحريات	1. تقارير منظمات حقوق الإنسان العاملة في البلد 2. وزارة الداخلية لعدد الوفيات	تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره 1000 نقطة. وتنقص كلها لكل حالة وفاة ناتجة عن التعذيب خلال فترة المراقبة، وتصبح قيمة هذا المؤشر صفرا. وتنقص العلامة 100 نقطة لكل حالة تعذيب، ويقسم ما تبقى إلى النصف في حالة تبين أن هناك حجبا متعمدا للمعلومات.
22	**اعاقة النشاط الحزبي**	تمكين أو إعاقة العمل الحزبي من مثل ترخيص أو عدم ترخيص أحزاب جديدة، أو حظر أحزاب، أو اعتقال قادة سياسيين لدوافع سياسية	ممارسات	احترام الحقوق والحريات	1. وزارة الداخلية أو الجهة المسؤولة عن تسجيل الاحزاب 2. الصحافة المحلية	يحصل هذا المؤشر على 1000 نقطة إذا تم ترخيص جميع الأحزاب التي تقدمت بطلبات، ولم يتم حظر أي حزب سياسي دون قرار محكمة مخولة، ولم يتم اعتقال قادة سياسيين أو مرشحين بدوافع سياسية، وينقص المؤشر 200 علامة لكل حالة مخالفة لما ورد.
23	**تنظيم الاجتماعات والمظاهرات**	حالات قمع النشاطات الاحتجاجية (المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة)	ممارسات	احترام الحقوق والحريات	1 الصحف 2 مؤسسات المجتمع المدني (بيانات، تقارير) 3 مؤسسات حقوق الانسان (بيانات، تقارير)	تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره 1000 نقطة. تنقص العلامة بما مقداره 200 نقطة لكل فعالية تمنع أو يتم قمعها.

الرقم	المؤشر	المؤشر المفصل	حسب نوع المؤشر	حسب القيم أو المقومات	مصادر المعلومات	طرق الاحتساب
24	**تدخل الأجهزة الأمنية**	المجالات التي يطلب فيها من المواطن الراغب في الحصول على تصريح أو وثيقة حكومية أن يحصل على موافقة أو شهادة حسن سلوك من أجهزة الأمن، (شهادة من الأجهزة الأمنية بعدم ممانعتها لقيام الشخص بالعمل).	ممارسات	احترام الحقوق والحريات	لا يمكن فحص شروط الحصول على ترخيص من المؤسسات الحكومية على سبيل المثال اصدار صحيفة أو جريدة، دار نشر، منظمة أهلية، الحصول على وظيفة عامة.....الخ اذا ما تتطلب الحصول على شهادة أو مصادقة أو اجراء مقابلة مع أحد أجهزة الأمن في البلاد. لهذه الغاية يمكن فحص شروط الرخص التي تصدرها وزارة الداخلية، ووزارة السياحة، ووزارة الاعلام، ووزارة المواصلات، ووزارة الثقافة. 2 استطلاع للرأي العام	يقسم هذا المؤشر إلى قسمين: **الأول** تبدأ قيمة هذا القسم بما مقداره 500 نقطة إذا كان هناك صفر من المجالات، وتنقص قيمته بما مقداره: 50 نقطة لوجود مجال واحد، 150 نقطة لوجود مجالين، و300 نقطة لوجود ثلاثة مجالات، صفر نقطة لوجود أربعة مجالات فأكثر. **القسم الثاني:** يتم حساب قيمته كما يلي: يتم الحصول على النسب التالية من استطلاع للرأي العام: (أ) **لا**، (ب) **لا أعرف/لا رأي**، (ج) **نعم**. ويتم احتساب العلامة كالتالي: العلامة= (500× أ) + (250× ب) + (صفر × ج)
25	**مواقف المعارضة في الصحافة المحلية**	اعتقاد المواطنين بحجب السلطات الأخبار ووجود تعتيم على نشاطات ومواقف المعارضة في الصحف اليومية.	ممارسات	احترام الحريات	استطلاع للرأي العام	يتم الحصول على النسب التالية من استطلاع للرأي العام: (أ) **لا** يوجد حجب، (ب) **لا أعرف/لا رأي**، (ج) **نعم** يوجد حجب. ويتم احتساب العلامة كالتالي: العلامة= (1000× أ) + (500× ب) + (صفر × ج).
26	**انتقاد السلطة**	اعتقادات الجمهور حول قدرة المواطن على انتقاد الحكومة والقادة بدون خوف.	ممارسات	احترام الحريات	استطلاع للرأي العام	يتم الحصول على النسب التالية من استطلاع الرأي العام (أ) نسبة الذين يعتقدون بانه بالإمكان انتقاد السلطة دون خوف، (ب) نسبة الذين يعتقدون بانه ليس بالإمكان انتقاد السلطة دون خوف، (ج) نسبة الذين لا رأي لهم. وتحتسب علامة المؤشر كما يلي: العلامة= (1000× أ) + (500× ج)
27	**انتشار صحافة المعارضة**	عدد جرائد ومجلات المعارضة مقارنة بالعدد الكلي للجرائد والمجلات	ممارسات	احترام الحريات	1. وزارة الإعلام 2. من خلال مقابلات مع عينة من مكتبات بيع الكتب 3. مقابلات مع مسؤولين من أحزاب المعارضة	(نسبة الصحف المعارضة من المجموع الكلي للصحف) ×700 %50 وبالنسبة إلى المجلات فإنها تأخذ قيمة 300 في المعادلة السابقة وتجمع إليها، وذلك بعد تقسيم المؤشر إلى قسمين حيث أعطيت علامة 700 للصحف و 300 للمجلات،وذلك على افتراض أن نسبة الجمهور المؤيد للمعارضة يعادل نحو 30% من المجموع العام وعلى افتراض أن توزيع صحف المعارضة أدنى بكثير من توزيع الصحف غير المعارضة.

ملـــحـــق رقم (١):

الرقم	المؤشر	المؤشر المفصل	حسب نوع المؤشر	حسب القيم أو المقومات	مصادر المعلومات	طرق الاحتساب
28	**الرقابة على المطبوعات ومواقع الانترنت**	قدرة المواطن على الإطلاع على المطبوعات الأجنبية وعلى مواقع الانترنت، وعدد الجرائد والمجلات والكتب ومواقع الانترنت المحظورة في البلاد	ممارسات	احترام الحريات	1. وزارة الإعلام 2. من خلال مكتبات بيع الصحف 3. استطلاع للرأي العام 4. تقارير منظمات حقوق الإنسان العاملة في البلد	يقسم هذا المؤشر إلى قسمين: **القسم الأول:** له 500 نقطة يتم الحصول على النسب التالية من استطلاع للرأي العام: (أ) لا تمنع، (ب) لا رأي/ لا أعرف ، (ج) تمنع ويتم احتساب العلامة كالتالي: العلامة= (500× أ) + (250× ب) + (صفر × ج). **القسم الثاني:** له 500 نقطة ويحسم 250 على كل جريدة أو مجلة أو كتاب أو موقع انترنت يتم حظره. في حال عدم الحصول على معلومات من أحد القسمين تضرب العلامة بـ 1000.
29	**تنظيم نشاطات الاحتجاج**	عدد المظاهرات التي تم تنظيمها من قبل الأفراد والنقابات العمالية والمهنية والأحزاب السياسية ومجموعات حقوق الإنسان.	ممارسات	احترام الحريات	1. تقارير منظمات حقوق الإنسان العاملة في البلد 2. وزارة الداخلية	تبدأ قيمة هذا المؤشر بصفر وتزيد بما مقداره 50 نقطة لكل مظاهرة يتم تنظيمها.
30	**مقاضاة الجهات التنفيذية**	حالات التوجه إلى القضاء ضد قرارات وأفعال وزراء ومجلس الوزراء والأجهزة الأمنية.	ممارسات	سيادة القانون	يجب ان تكون المصادر موثقة. 1 الصحف. 2 مؤسسات حقوق الانسان 3. سجلات المحكمة الإدارية 4- وزارة العدل	تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره صفر، وتزيد بما مقداره 25 نقطة لكل حالة.
31	**الاعتقال التعسفي**	عدد المعتقلين الذين تم وضعهم في الاعتقال دون محاكمة	ممارسات	سيادة القانون	1.تقارير منظمات حقوق الإنسان العاملة في البلد 2. الصحافة المحلية والدولية	تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره 1000 نقطة وتنقص بما مقداره 10 نقاط لكل حالة اعتقال دون محاكمة أو لائحة اتهام. وتصبح قيمة هذا المؤشر صفرا عند وبعد 100 حالة.
32	**محاكم أمن الدولة**	عدد الحالات التي تم فيها محاكمة مدنيين في محاكم أمن دولة أو محاكم عسكرية أو ما يشابهها	ممارسات	سيادة القانون	1.تقارير منظمات حقوق الإنسان العاملة في البلد 2. مجلس القضاء الأعلى 3. الصحافة المحلية والدولية	تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره 1000 نقطة. وتنقص قيمة هذا المؤشر بما مقداره 200 نقطة لكل حالة أي أنه تصبح علامته صفرا بعد خمس حالات.

الرقم	المؤشر	المؤشر المفصل	حسب نوع المؤشر	حسب القيم أو المقومات	مصادر المعلومات	طرق الاحتساب
33	**قدرة منظمات حقوق الإنسان على العمل**	وجود منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية وقدرتها على العمل بحرية.	ممارسات	سيادة القانون	11- استطلاع عينة للمنظمات المحلية. 2- تقارير منظمات حقوق الانسان الدولية. 3- تقارير المنظمات المحلية 4- وزارة الداخلية و/ أو المؤسسة الحكومية المعنية بترخيص منظمات حقوق الانسان. 5- مقابلة مع ناشطي حقوق الانسان والمجتمع المدني.	تحتسب العلامة كالتالي: 1- 250 علامة للقدرة على ترخيص/ تسجيل منظمة محلية أو السماح بالتواجد، لوجود مؤسسة واحدة يأخذ هذا القسم 100 نقطة، ولأكثر من مؤسسة يحصل على 200 نقطة، و250 نقطة بالسماح لكل من يرغب. ويحسم 50 نقطة لمنع أي مؤسسة. (في حال وجود تضارب بين موضوع الترخيص والسماح يترك التقدير للفريق الوطني). 2- 250 علامة للقدرة على افتتاح مكاتب دولية أو السماح بالتواجد، يأخذ هذا القسم 100 نقطة للسماح لمؤسسة واحدة ولأكثر من مؤسسة يحصل على 200 نقطة، و250 نقطة بالسماح لكل من يرغب. ويحسم 50 نقطة لمنع أي مؤسسة. 3 - 250 علامة لقدرة المؤسسات الدولية والمحلية على حرية العمل و/أو اجراء مقابلات وتقسم العلامة مناصفة بين المؤسسات الدولية والمحلية. 4- 250 لتعرض المؤسسات المحلية والدولية لمضايقات من قبل السلطة الحاكمة وتحسم 250 علامة في حال تعرضت واحدة من المؤسسات المحلية أو الدولية للمضايقة.
34	**الأمن الشخصي**	اعتقادات الجمهور حول مدى فرض النظام والقانون وضمان الأمن والسلامة للفرد والعائلة.	ممارسات	سيادة القانون	استطلاع للرأي العام	يبدأ هذا المؤشر بـ 1000 نقطة ويخفض 200 نقطة لكل 10% من المواطنين لا يشعرون بالأمن الشخصي. سيأخذ قيمة صفر في حالة أن 50% من المواطنين فما فوق لا يشعرون بالأمن الشخصي
35	**الضمان الاجتماعي**	نسبة المشاركة في برامج الضمانات الاجتماعية للحصول على رواتب تقاعدية من مجمل العاملين (القطاع العام والقطاع الخاص والعمل الأهلي).	ممارسات	المساواة والعدالة الاجتماعية	1. جهاز الإحصاء أو وزارة الشؤون الاجتماعية، أو مؤسة الضمان الاجتماعي أو التقرير السنوي للبنك المركزي. 2. استطلاع الرأي العام	تحتسب العلامة كالتالي: نسبة المشتركين بصندوق تقاعد من العاملين ×1000.
36	**التعليم**	نسبة الأمية بين الرجال والنساء ونسبة الخريجين من الجامعات بين الرجال والنساء.	ممارسات	المساواة والعدالة الاجتماعية	1. جهاز الإحصاء 2. وزارة التربية والتعليم	تحتسب العلامة كالتالي: أ- يخصص 250 نقطة تحسب للنسبة الأمية. تنقص علامة بما مقداره 25 نقطة لكل 1% في نسبة الأمية. ب- يخصص 250 نقطة للفرق بين نسبة الأمية لكل من الرجال والنساء. فإن العلامة لهذا القسم تعادل: $\frac{\text{نسبة الأمية بين الرجال}}{\text{نسبة الأمية بين النساء}} \times 250$ إذا كانت نسبة الأمية بين الرجال أقل منها بين النساء. أما إذا كانت نسبة الأمية بين الرجال أكبر منها بين النساء تصبح قيمة هذه العلامة كما يلي : $\frac{\text{نسبة الأمية بين النساء}}{\text{نسبة الأمية بين الرجال}} \times 250$ ج- يخصص 250 نقطة تحسب لنسبة الذين يحملون شهادة

ملـــــحـــق رقم (١):

الرقم	المؤشر	المؤشر المفصل	حسب نوع المؤشر	حسب القيم أو المقومات	مصادر المعلومات	طرق الاحتساب
						بكالوريوس. اعتبرنا أن النسبة المعقولة لحملة البكالوريوس فما فوق من الأفراد فوق سن الثامنة عشـرة هـو 20%، وعليه، فإن العلامة لهذا القسم تعادل: 250× نسبة حملة البكالوريوس فما فوق / 20 % د- يخصص 250 نقطة للفرق بين نسبة الذين يحملـون شهادة بكالوريوس فما فوق لكل من الرجال والنساء. نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء ×250 / نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال إذا كانت نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء أقـل مـن نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال. أما إذا كانت نسـبة بكالوريوس فما فوق بين النساء أكثر من نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال تصبح العلامة : نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال ×250 / نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء تجمع العلامات الأربعة للحصول على علامة المؤشر.
37	التسرب من المدارس	نسبة التسرب من المدارس	ممارسات	المساواة والعدالة الاجتماعية	1. جهاز الإحصاء 2. وزارة التربية والتعليم	يحسم 200 نقطة على كل 1% للتسرب من المدارس، إذا كانت نسبة التسرب 5% أو أكثر فتكون العلامة صفرا.
38	مشاركة المرأة في قوة العمل	نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل.	ممارسات	المساواة والعدالة الاجتماعية	1) جهاز الإحصاء 2) تقرير البنك المركزي	اعتبرت النسبة المقبولة لمشاركة النساء في قـوة العمـل 30%، وعليه يتم حساب علامة هذا المؤشر كالآتي: نسبة النساء في قوة العمل ×1000 / 30%
39	المساواة في الأجور	تناسب أجور النساء والرجال.	ممارسات	المساواة والعدالة الاجتماعية	1 - جهـــاز الإحصاء 2 - وزارة العمل 3 - وزارة شؤون المرأة أو المجلس الأعلى	معدل أجور النساء ×1000 / معدل أجور الرجال

أربعون مؤشراً وإثنا عشر دولة: الأردن، الجزائر، السعودية، فلسطين، لبنان، مصر، المغرب، سورية، الكويت، تونس، البحرين واليمن

مقياس الديمقراطية العربي يتوقف عند النصوص والممارسات ويرصد الإرادات والمظاهر والواقع، ويخرج بتوصيات من أهمها

١- تبقى الحاجة ملحة في العالم العربي لضمان قدر أكبر من الحريات السياسية والمدنية ليس فقط من خلال المزيد من التشريعات وإنما أيضا وأساساً من خلال تعزيز الوظائف الرقابية ومؤسسات حقوق الإنسان.

٢- هناك حاجة لجعل قضايا العدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية محورا لعمليات الإصلاح.

٣- هناك حاجة ماسة لإصلاح شؤون التعليم بتخصيص موازنات أكبر ومحاربة الأمية وتقليص ظاهرة التسرب من المدارس وتحسين مستوى وظروف العملية التعليمية وخاصة بالنسبة للإناث.

٤- إن القدرة على العمل بموجب التوصيات المذكورة أعلاه ترتبط بشكل وثيق بالقدرة على تقوية المؤسسات العامة ذات العلاقة كالبرلمانات والأجهزة القضائية وأجهزة فرض النظام والقانون وذلك من خلال المساءلة البرلمانية واحترام استقلال القضاء وفرض الرقابة على أداء أجهزة الأمن.